قيادة المرجعية الدينية لثورة العشرين «قراءة تحليلية»[1]

الدكتور عبد الهادي الحكيم[2]

الملخص

لقد بذل البريطانيون جهدا كبيرًا في احتلال العراق وواجهوا تحديات عسكرية وسياسية كثيرة، وقد كان احتلال العراق جزءا من إستراتيجية بريطانية أوسع لتأمين مصالحها في الشرق الأوسط.

يبين هذا البحث أسباب الاحتلال البريطاني للعراق ودوافعه والمظالم التب تعرض لها العراقيون من البريطانيين، وكيف حفزت المرجعية الدينية والحوزة العلمية جماهير النجف للقيام بالثورة لاسترداد الحقوق، ودفع الظلم، وصولًا للاستقلال والحرية؛ فقد أيقنوا أن لا جلاء للمحتل إلا بالثورة المسلحة، كل ذلك التحرك اكتسب مشروعيته الدينية من خلال فتوى الجهادية للثورة بعد أن استنفذت شتى الوسائل السلمية.

لقد تمثّلت المعارضة السلمية ب انعقاد مؤتمر النجف والذي تمخض عنه

---

١. بحوث مختارة من كتاب «قيادة المرجعية الدينية لثورة العشرين» للدكتور عبد الهادي السيد محمد تقي الحكيم، بموافقته متفضلا. ويمثل الكتاب العاشر من سلسلة «الحوزة العلمية في النجف الأشرف» ط٢، العراق: كربلاء، دار الوارث، ١٤٤٥هـ-٢٠٢٤م.

٢. باحث في الفكر الإسلامي / النجف الأشرف - العراق

تأسيس جمعية في سائر العراق، تعمل على توحيد الصفوف، وبث رسالة الزعيم الروحي الى سائر رؤساء العشائر المتضمنة التكافل والعمل الجماعي السلمي، والتأكيد على عدم الرجوع الى الثورة المسلحة إلا بعد استنفاذ المساعي السلمية، كما تعرض الباحث الى عرض المحتل على المرجعية العليا التفاوض المشروط بدلا عن الثورة المسلحة الذي انتهى الأمر بقبوله بعد جملة من تبادل الآراء والاستشارات، بشرط يبقى الحذر قائم والاستعداد مستمر.

وقد أفشل مجاهدو الثورة العراقية الكبرى مساعي الاحتلال بوضعهم تحت الانتداب والوصايا، أو إلحاقهم بالهند، تلك السياسات التي دعت إلى تغيير التركيبة السكانية عبر الهجرة الهندية والاسترالية والمصرية إليه.

إن كلّ تلك المساعي قد احبطها العراقيون بتلاحمهم مع المرجعية، فكان للعراق ما أراد بتأسيس دولة مستقلة عام ١٩٢١م.

ذلك كان أبرز أغراض البحث ومحتوياته، ونظرًا لأهميّة المبحث الذي أشبعه الباحث الكريم بصحّة التوثيق، ودقّة التحليل تم مفاتحة سماحة السيد الدكتور عبد الهادي السيّد محمّد تقي الحكيم بانتخاب بعض المطلب في كتابه (قيادة المرجعية الدينية لثورة العشرين؛ وقائعها ومبدئية مواقفها من المحتلّ وتابعيه وشكل نظام حكمها مع مقارنته بنظرية سماحة السيد السيستاني ورؤاه العمليّة) الذي يقع ضمن سلسلة (الحوزة العلمية في النجف الأشرف) فوافق متفضلًا بعد تبادل للآراء وعرض البحث المنتخب عليه.

الكلمات المفتاحية: الاحتلال البريطاني، المرجعية، ثورة العشرين، فتوى المرجعية[١].

---

١. إدارة التحرير.

المبحث الأول:
الإعداد السياسي والتنظيمي لثورة النجف الأشرف ضد المحتلين

أهم أسباب الاحتلال البريطاني للعراق

أغرى موقع العراق الاستراتيجي وأطمعت ثرواته الكبيرة بريطانيا الاستعمارية، فسال لعابها لاحتلاله مقررة أنه لا يمكن التفريط به بحال من الأحوال، ولا يمكن السماح لإحدى الدول الاستعمارية الأخرى أن تسيطر عليه فتهدد مصالحها في المنطقة كلها للخطر.

ونظرًا لـ«كون العراق حلقة من حلقات المواصلات البريطانية المؤدية إلى الهند؛ فقد حاولت بريطانيا منذ نهاية القرق (كذا) الماضي وقبل فتح قنال السويس أن تشق طريقًا إلى الهند مارًّا بالعراق، فكانت هناك محاولات لتأسيس شركة لمدّ خطوط حديدية من الاسكندرونة إلى البصرة، ولفتح خط المواصلات النهرية على الفرات. وقد قضى فتح قنال السويس على هذه الخطط. ثم جاءت ألمانيا بمشروع سكة حديد بغداد[1] فقاومته بريطانيا بكل شدة، وبتقدم فن الطيران والمواصلات الجوية أصبح العراق حلقة مهمة من حلقات المواصلات الجوية بين بريطانيا والهند وأستراليا. زد على ذلك أمل الإنكليز بمدّ سكة حديد حيفا – بغداد، وفتح المجال لنقل البضائع والمسافرين بواسطته.

ولا تبغي بريطانيا بتأسيس قاعدتين قويتين للطيران في العراق وبعقدها معاهدة دفاعية مع العراق سنة (١٣٤٧هـ/ ١٩٣٠م) حفظ خطوط مواصلاتها

١. «قامت شركة ألمانية يساندها البنك الألماني بإنشاء خط حديدي يربط برلين بخليج البصرة» (حرب العراق الصفحة الأخيرة. المقدم. أي. اج. بيرن: ٥).

فقط، بل كانت ترمي أيضًا إلى منع كل دولة أخرى من التقرب من الخليج الفارسي والمحيط الهندي والاستيلاء على سواحلها»[١] هناك، وقد أشار إلى ذلك صراحة السير برسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق بعد انتهاء عمله في العراق بقوله في محاضرة له سنة (١٣٢٧هـ/ ١٩٢٩م) جاء فيها: لقد «كان من أولويات سياستنا أن لا نسمح لأية قوة أوربية لكي تجد لها موطئ قدم عند رأس الخليج العربي أو بالقرب منه»[٢]. وخاصة بعد أن ظهر وجود النفط بالقرب من نهر كارون على مسافة مائة ميل شمالي خليج البصرة، حيث «تأسست شركة النفط الإنكليزية الفارسية والتي تمكنت في سنة (أواخر ١٣٣٢هـ وما بعدها/ ١٩١٤م وما بعدها) أن تموّن الأسطول البريطاني ب(٧٥٪) من الوقود الذي يحتاجه، ومع أن آبار النفط والأنابيب تقع في إيران إلّا أنها قريبة من الحدود. وكانت إيران وقتئذ حكومة ضعيفة ومن المحتمل أن تقع فريسة باردة بين يدي تركيا ما لم نقم نحن بالدفاع عنها»[٣].

إن العراق يكتسب أهمية بالغة بـ«موقعه الاستراتيجي كقاعدة للطريق البري إلى الهند، ومجاورته لإيران التي ظهرت فيها آبار البترول الغزيرة، فضلًا عما في شمال العراق من حقول النفط الغنية، ثم ازدادت أهمية العراق بعد الحرب نظرًا لاستخدام أراضيه كقاعدة جوية للطيران التجاري والحربي»[٤].

كما كان للشركة الإنكليزية الفارسية فرع هو شركة نفط خانقين، وقد منح

١. عقراوي، د. متي، العراق الحديث، ١/ ٦٥-٦٦.

٢. الحسني، عبد الرزاق، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠، ٢٢.

٣. أي. أج. بيرن، حرب العراق الصفحة الأخيرة، ص٥.

٤. المظفر، كاظم ، ثورة العراق التحررية عام ١٩٢٠م ، ١/ ١١٢.نقلاً عن تاريخ العالم العربي في العصر الحديث، ص٢٤١.

لهذا الفرع حق امتياز استخراج النفط من ضواحي خانقين العراقية. كما كان لشركة النفط العراقية -المتكونة رؤوس أموالها من إنكليزية، وفرنسية، وأميركية، وهولندية- حق امتياز استخراج النفط في شمال العراق وشرق دجلة. وهناك امتيازات نفطية أخرى للمستعمرين في العراق لا مجال لذكرها.

يقول كوكس المندوب السامي البريطاني السابق في العراق مؤكّدًا أهمية العراق للمصالح الاستراتيجية البريطانية: إنّ بريطانيا بخسارتها للعراق «ستتعرض حقول النفط الفارسية مرة أخرى للخطر، كما أن الحقول العراقية التي توجد دلائل كثيرة على توفرها ستنتقل إلى أيدٍ مُعادية. وإنّ تجارتنا مع العراق التي تبشر بالخير ستتضرر أيضًا»[١]؛ ذلك أن العراق كان أحد الأسواق المستوردة والمستهلكة للبضائع البريطانية، وأحد المصادر للمواد الخام لبريطانيا في القطن والجلود وإن كانت بكميات قليلة آنذاك إلّا أنها واعدة. كما بات في الإمكان «استثمار روؤس (كذا) الأموال البريطانية للقيام بمشاريع مهمة أهمها بعض مشاريع الريّ التي تلتزمها شركات بريطانيا، أو إمكان عقد قروض للعراق في بريطانيا وما أشبه ذلك»[٢].

لقد أكدت العديد من تصريحات المسؤولين البريطانيين والمؤرخين الأهمية الاستراتيجية لاحتلالهم العراق، فمن ذلك مثلًا تصريحات المس بيل[٣] في (٢١

١. نظمي، د. وميض جمال عمر، ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، ص٤١٣.

٢. عقراوي، د. متي، العراق الحديث. تحليل لأحوال العراق ومشاكله السياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والتربوية، ١/ ٦٧.

٣. ولدت غيرترود بيل المشهورة باسم المس بيل بإنكلترا سنة ١٨٦٨م. تخرجت من قسم التاريخ بجامعة أوكسفورد، اهتمت بالآثار فأجادت العربية والفارسية والفرنسية والألمانية. دخلت العراق سنة

رجب ١٣٣٨هـ/ ١٠ نيسان ١٩٢٠م) بعد اندلاع ثورة العشرين بقولها: «أشعر شعورًا جازمًا بأننا إذا تركنا هذه البلاد وشأنها فإن ذلك سيعني أننا يجب علينا أن نعيد النظر في وضعنا في آسيا بأجمعه. وإذا ذهب العراق من أيدينا فإن إيران ستذهب بصورة لا مناص منها، ثم تعقبها الهند. وسيحتل المكان الذي تفرغه الشياطين السبعة، ويصبح وضعه أسوأ بكثير من أي وضع كان عليه قبل مجيئنا»[١]، إضافة إلى ما انتهى إليه نائب الحاكم الملكي العام السابق في العراق ولسون محذّرًا من «أن أي تقليص في سلطة الحكومة... سينطوي على كارثة واسعة بالنسبة للمصالح التجارية البريطانية والمحلية»[٢].

إضافة إلى أن الاحتلال البريطاني أو «الانتداب على العراق يعطي الإنكليز إمكانية استخدام هذا البلد كرأس جسر للتدخل المعادي للسوفيت»[٣].

١٩٠٩م، فزارت النجف وبغداد وكربلاء، استدعتها المخابرات البريطانية لمساعدتها في الشرق. أرسلت إلى البصرة سنة (١٩١٦م) بعد احتلالها من الإنكليز فرسمت الخرائط لمساعدة القوات البريطانية للوصول إلى بغداد بأمان. انتقلت إلى بغداد سكرتيرة شرقية وعضو ارتباط مع الحكومة العراقية القادمة، حضرت مؤتمر القاهرة المنعقد في (١٩٢١م) لرسم صورة العراق وتشخيص ملكه فدعمت بقوة ترشيح فيصل الأول لعرش العراق فرشحه الإنكليز للملوكية، فأصبح ملك العراق الأول... كتبت تقريراً مهمّاً جدّاً عن العراق باثني عشر فصلاً صدر في لندن سنة ١٩٢٠. توفيت ودفنت ببغداد سنة ١٩٢٦م.

١. المس بيل، العراق في رسائل المس بيل ١٩١٧- ١٩٢٦، ص١٤٥، وينظر: الفياض، عبد الله، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، ص١٥٠ نقلاً عن رسائلها. الفصل الثاني: ٣٩٥. مع اختلاف بسيط في اللفظ. وثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق. سابق: ٤١١. وينظر هامش الصفحة. كارل إي. ماير و شارين بلير بريزاك، اختراع الشرق الأوسط الحديث، صناع الملوك ص٢٤٦.

٢. نظمي، د. وميض جمال عمر ، ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، ص٤١١. وينظر هامش الصفحة.

٣. د. محمد جواد مالك، شيعة العراق وبناء الوطن، ص٥٥٢. نقلاً عن: ألبرت، م، منتشاشفيلي، العراق

وهناك داعٍ آخر غير ما تقدم ربما دعا المحتلين الإنكليز إلى الإصرار على استمرار احتلال العراق والبقاء فيه وعدم الانسحاب منه رغم كثرة ما كبّدهم المجاهدون العراقيون من خسائر فادحة بالأرواح والمعدات خلال ثورة (١٩٢٠م)، ذلك الداعي والسبب هو أن الإنكليز: كانوا يعتقدون أن خروجهم من هذا البلد سيخلق لهم أوضاعًا معقدة وقلقة وهشة في الدول المجاورة، ويمكن إجمال هذه «الأوضاع المزعجة» في كل من الدول الآتية حسب ما نقله الباحث الحائري عن تقارير مسؤولي وزارة الخارجية البريطانية، وهي:

١- سوريا ٢- فلسطين ٣- الحجاز ٤- مصر ٥- السودان ٦- إيران»[١].

مشيرًا إلى جملة ما ستتعرض له بريطانيا في كل دولة من الدول المذكورة أعلاه بتفصيل وصفه التقرير «بالأوضاع المزعجة» في المنطقة حال انسحابها من العراق.

وإذا كان تأثير انسحاب بريطانيا من العراق مفهومًا كونه سيخلف وضعًا مزعجًا أو«عواقب غير محمودة»[٢]، لبريطانيا في كل من سوريا وإيران والحجاز لأنها دول محاددة له، ولكن تأثيره يبدو غير واضح على مصر والسودان. فأما تأثيره على مصر فقد ورد في التقرير أنه «سيتمخض عن الانسحاب البريطاني إدراك مصري بعجز البريطانيين عن الحفاظ على سيطرتهم على العراق. ومن شأن هذه الحقيقة أن تشجع المصريين بكل تأكيد على اجتثاث النفوذ البريطاني

في سنوات الانتداب البريطاني.. ترجمة: د. هاشم التكريتي: ١٦٠.

١. الحائري، عبد الهادي وآخرين، محمد حسين النائيني وتأسيس الفقه السياسي، ص٤٥-٤٧. الحائري، عبد الهادي، التشيع والدستورية في إيران. دور علماء العراق الشيعة في السياسة الإيرانية، ص١٦٧. وفيهما ذكر لما ستتعرض له كل دولة من الدول المذكورة أعلاه.

٢. الحائري، عبد الهادي، التشيع والدستورية في إيران دور علماء العراق الشيعة في السياسة الإيرانية، ص١٧٦.

في مصر»، أما في السودان فسيؤدي إلى «تأييدهم الحركة الوطنية المصرية لفظيًّا»[١].

غير أن ما يهمني التركيز عليه هنا -إضافة لما تقدم- هو ذكر أن نجاح ثورة العشرين بتحرير العراق من الاحتلال البريطاني سيؤدي إلى زعزعة استمرار وجود الإنكليز في فلسطين، ناهيك عن تهديد مصالحهم الاستعمارية فيها.

يذكر: أن الحكومة البريطانية كانت أكدت -في المادة السابعة من اتفاقية (سايكس- بيكو) الموقعة في لندن بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية في (١٦ أيار (مايو) ١٩١٦م/ ١٣ رجب ١٣٣٤هـ) - على حقها في ربط بغداد بحيفا بخط حديدي تنشئه هي وتملكه وتديره بل وتستغله دائمًا لنقل العسكريين على طوله في أي وقت تشاء. تم عادت فأكدت ثانية في المادة نفسها على ضرورة أن ييسر هذا الخط ربط بغداد بحيفا، ما يشير إلى مدى الأهمية التي توليها بريطانيا بربط العراق بحيفا المحتلة.

وفيما يلي ما ورد في المادة السابعة من الاتفاقية الخاص بموضوعنا محل البحث وهو: «يحق لبريطانيا العظمى أن تنشئ وتدير وتكون المالكة الوحيدة لخط حديدي يصل حيفا بالمنطقة (ب) -بغداد- ويكون لها ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود في أي وقت كان على طول هذا الخط. ويجب أن يكون معلومًا لدى الحكومتين أن هذا الخط يجب أن يسهل اتصال حيفا ببغداد»[٢].

وإذا كانت قد «ظلت هذه الاستنتاجات في نطاقها السري ولم يطلع الشعب

---

١. المصدر نفسه، ١٧٧.

٢. جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص٥٨١.

العراقي على توصياتها»[١]؛ فإن المفروض بالباحثين في ثورة العشرين والقضية الفلسطينية -فضلًا عن الجامعات ومراكز البحوث المعنية- الاهتمام بها بحثًا ودراسة وتحليلًا.

غير أني -حسب اطلاعي السريع- لم أعثر على بحث مفصل يربط بين الإصرار على عدم الانسحاب من العراق خلال ثورة العشرين والقضية الفلسطينية، عدا إشارات وتنويهات هنا وهناك وهي نادرة، منها الإثارة المهمة للباحث الحائري، رغم كثرة ما كتب وقيل ونشر وأُشهِر وأعلن وأذيع عن كليهما.

لقد استطرد الباحث الحائري وهو يتحدث عن أحد أسباب إصرار الإنكليز على عدم الانسحاب من العراق ناقلًا عن تقارير سرية لمسؤولي وزارة الخارجية البريطانية قولها: «إنّ خروج بريطانيا من العراق سيتبعه حتمًا خروجها من شرق الأردن أيضًا».

ويعقب الباحث على ذلك بقوله: «إن خروجهم -الإنكليز- من العراق وشرق الأردن سيهدد مصالحهم في فلسطين»[٢]، وسيترتب على ذلك «أنّ التحرك التركي على فلسطين سيكون أسهل»[٣]، كما سيقطع خط مواصلاتهم العسكرية والاقتصادية الرابط بين العراق وفلسطين المحتلة، ما سيؤدي بشكلٍ مّا إلى تهديد وجودهم ومصالحهم في فلسطين، وربما انتهاء انتدابهم البغيض عليها، وإرجاع من جلبوهم من الصهاينة الغرباء وأسكنوهم فيها إلى بلدانهم الأصلية.

---

١. محمد حسين النائيني وتأسيس الفقه السياسي. سابق: ص٤٥ وما بعدها.

٢. المصدر نفسه، ص٤٥ و٤٧ على التوالي.

٣. الحائري، عبد الهادي، التشيع والدستورية في إيران دور علماء العراق الشيعة في السياسة الإيرانية، ص١٦٧.

الدواعي والمسببات

إنّ الاحتلال ومضاعفاته وما رافقه ولحقه من حالة معاشية قاسية ومن إذلال كبير للمواطنين، وإضافة إلى تلك الممارسات الخارجة عن دين وقيم وطبائع وأعراف وتقاليد وعادات المجتمع العراقي؛ أدّت بطبيعة الحال إلى أن ينشط الوطنيون الواعون يتقدمهم العلماء الأعلام فيسعون إلى تحرير العراق من الإنكليز المحتلين عن طريق تنظيم حركة سياسية عسكرية سرية أسموها «جمعية النهضة الإسلامية» قوامها ثلة من العلماء الأعلام كالسيد محمد علي بحر العلوم[١] «رئيسًا للجمعية»[٢]، والشيخ محمّد جواد الجزائري[٣] أحد كبراء رجالاتها، وكانت

١. السيد محمّد علي بن علي نقي بحر العلوم، ولد في النجف وتخرج على أبيه وغيره من علمائها وأدبائها، وكان أحد علماء ووجهاء وأدباء النجف وأهل الرأي فيها، نشط سياسيّاً فكان والشيخ محمّد جواد الجزائري عماد (جمعية النهضة الإسلامية) فكراً وتخطيطاً فأشعلت الجمعية الثورة ضد الإنكليز في النجف (سنة ١٣٨٨هـ/ ١٩١٨م) وقتلت أحد كبار ضباط الإنكليز فيها. كما شارك مشاركة فعالة في ثورة العشرين مع زملائه من دعاة الدستورية. سجنه الإنكليز مدة من الزمن وحكم عليه مرة بالإعدام. عُيّن عضواً في مجلس الأعيان العراقي في العهد الملكي. توفي سنة (١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م) ودفن في النجف الأشرف.

٢. الخليلي، جعفر، هكذا عرفتهم، ٤/ ٩١.

٣. الشيخ محمّد جواد بن علي بن كاظم الجزائري، ولد في النجف سنة (١٨٨٢م) وواصل دراسته الأولية ثم العالية على يد كبار العلماء من أمثال: السيد الحسن الأصفهاني والشيخ علي رفيش وأخيه الشيخ عبد الكريم الجزائري، أسس والسيد محمّد علي بحر العلوم جمعية النهضة الإسلامية المتقدم ذكرها. صريح في أقواله وأفعاله، لم يعرف التملق ولا المصانعة ولا المداراة، عرف بشممه العربي الأصيل وروحه الإسلامية الثائرة وإن دعته للمغامرة في سبيل تحقيق أهدافها الكبرى، فعرّض نفسه للإعدام والسجن والاعتقال. شارك بعد إطلاق سراحه بثورة العشرين. وكان من دعاة حركة المشروطة. أهتم بدراسة الفلسفة وتضلع بعلوم والعربية نحوها وصرفها، وكان شاعراً مجيداً، له قصائد وطنية قبل الثورة وخلالها وبعدها. وله: (حلّ الطلاسم) نقض فيها طلاسم الشاعر إيليا أبي ماضي بشعر فني ورؤية فلسفية. وديوان شعر. وغيرها. توفي سنة (١٩٥٩م). كتب عنه د. محمّد جواد جاسم الجزائري كتاباً بعنوان (الشيخ محمّد جواد الجزائري ودوره الوطني والسياسي) مطبوع.

عليهما تدور رحى الجمعية ومن أفكارهما تستمد. وقد مرّت على الجمعية أشهُر عديدة وهي تسعى وراء الستار للانتقام من السلطة الأجنبية المحتلة والوصول إلى غاياتها الشريفة، «فقررت إيقاد نار الثورة في النجف وكربلاء والكوفة وأبو صخير والجعارة وقبائلها، وذلك بواسطة النجفيين المنبثّين في نفس تلك المدن، وأيضًا بناء على مواعيد وعد بها بعض زعماء تلك القبائل على أن تقع الثورة في يوم واحد هو يوم (٢٧ جمادى الأولى سنة ١٣٣٦هـ/ ١٠ آذار سنة ١٩١٨م)، وفعلًا أوفدت الأحزاب السيد إبراهيم لتنفيذ القرار في كربلاء»[١]، غير أن «سلطة الاحتلال كانت قد أحست في الوقت المناسب بالثورة وتغلغلها بين العشائر، فأسرعت لاتخاذ التدابير والاحتياطات الكافية لحصر الحركة في محلها والحيلولة بينها وبين اشتراك القبائل فيها»[٢].

ومما يؤكد أن التخطيط لمعركة النجف من قادة الثورة كان أوسع مدى من السيطرة على مدينة النجف الأشرف فقط، ما دوّنه الحاكم السياسي البريطاني لمنطقة النجف بقوله: «لقد بينت المحاكمات بأن حركة النجف التي نجم عنها مقتل مارشال لم تكن إلّا جزءًا من حركة كانت ترمي إلى اغتيال جميع الحكام السياسيين في المنطقة، وكان بالإمكان أن تنجح هذه الحركة لو لم يتسرع النجفيون بالقيام بها»[٣].

ثم وقبل أن تعمّ فروعها طبقات النجفيين في مدن الثورة المتفق عليها، دفع الحماس المتزايد وخطر انكشاف أمر الثورة المحتمل فريقًا من أفراد الجمعية

---

١. كمال الدين، محمد علي، النجف في ربع قرن منذ سنة ١٩٠٨م، ص١٨٨.

٢. الخليلي، جعفر، هكذا عرفتهم، ١/ ٣٧٢- ٣٧٣.

٣. الفياض، عبد الله، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، ص١٦٨. ويلحظ هامش الصفحة.

السرية إلى إضرام نار الثورة قبل أن يحصلوا على آراء كبار أعضاء الجمعية، وكان على رأس هذا الفريق وأكثرهم حماسًا عسكريًّا هو الحاج نجم البقال، فنهض الثوار بقيادته، فنهضوا نهضتهم فجر يوم الثلاثاء (٦ شهر جمادى الثانية سنة ١٣٣٦هـ/ ١٩ آذار ١٩١٨م) وهجموا على دار الحكومة، ودخلوا غرفة الحاكم فمذ شعر بالخطر استل مسدسه وقبل أن يعمل شيئًا عاجله أحدهم بطلقة نارية أردته قتيلًا وجرحوا آخرين[١].

إخماد الثورة بالقسوة المفرطة

لقد كان للقسوة المفرطة التي تصدى بها المحتلون الإنكليز لإخماد ثورة النجف الأشرف ضد احتلالهم لها سنة (١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م) أثر كبير في إخماد الثورة، وزاد الطين بلة ما مارسه جيشهم الغازي من حصار قاسٍ على المدينة المقدسة امتد لأكثر من أربعين يومًا مُنع خلالها وصول الماء والغذاء إلى السكان المحاصرين، وقد وصف المؤرخ النجفي الشيخ جعفر محبوبة المُعايِش للحدث والشاهد عليه حالة النجفيين حينها بقوله: «لقد أضر الجوع والعطش بالأهلين والغرباء الزائرين.. وقد عمّهم الخوف الشديد، حيث إنّ الجند محيط بالمدينة، ولم يعلم ما يؤول إليه الأمر من الهتك أو الأسر أو القتل»[٢]، كما وصفها المؤرخ النجفي السيد محمّد علي كمال الدين الشاهد على الحدث أيضًا بقوله: «لقد عمّت المجاعة جموع الأهلين.. واختفت من الأسواق جميع المواد الضرورية والكمالية، واضطر بعضهم إلى ذبح الحمير للاستفادة من لحومها، وكيلا تهلك جوعًا، وقد

١. محبوبة، الشيخ جعفر، ماضي النجف وحاضرها، ١/ ٣٤٤-٣٤٦.
٢. المصدر سابق، ص٣٨٢.

بيع الحمير في السوق علانية.. أما الماء فقد منّ الله برحمته فأنزل أمطارًا متوالية، فلم يبلغ الظمأ بالناس مبلغ الجوع ولم يضطر الأهلون كثيرًا إلى مياه الآبار.. المُرّة المذاق، على أن الجيش الإنكليزي عمل على ردم الآبار وقناتها التي كانت تصل النجف بالفرات.. ومع ذلك يوجد من الفقراء المرضى من هلك جوعًا، وكذلك ماتت جميع الطيور والقطط، وقد شاهدت القطط وهي تأكل التمر.. ولم أنس منظرها المحزن وهي تتقلب في الطرقات وتموء بأصوات كسيرة وتقلب نظراتها بين المارة وكأنها تستجديهم مما أصابها من آلام الجوع.. وهي تعالج سكرات الموت جوعًا»[١].

ويصف الشيخ علي الشرقي المعاصر للحدث حاجة النجفيين الماسة إلى الماء الصالح للشرب بقوله: «كانت المحنة بالماء عظيمة وعظيمة جدًا، وكان النجفيون عندما تغشاهم غمامة ولو صغيرة نصبوا الحبائل والشراك لصيد حتى القطرة الواحدة، أما شباك ذلك الصيد فهي كل أواني البيت ولو كانت ملعقة صغيرة، ولم يبق في البيت مكان مكشوف إلّا ووضعوا آنية فيه، ترى تلك الأواني المبسوطة وكأنها أكف الابتهال للاستسقاء، وبعد انقشاع الغمامة تراهم للمبالغة في الحرص على القطرة يعصرون الأواني عصرًا، فقد تكون الحصيلة رشفة وقد تكون جرعة ماء»[٢].

شكوى المرجعية

لِما تقدم وغيره فقد سعى المراجع والعلماء وأنجال العلماء في (١٢ جمادى

١. كمال الدين، محمد علي، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، ص٤١.

٢. الشرقي، الشيخ علي، الأحلام، ص١٣٧-١٣٨.

الآخرة ١٣٣٦هـ/ ٢٥ آذار ١٩١٨م) برفع شكوى إلى القائد العام للجيوش البريطانية ببغداد ذيّلها المرجع اليزدي بتوقيعه، جاء فيها: «نحن العلماء في النجف الأشرف نرفع الشكوى عنا وعن عامة الفقراء والمساكين والمجاورين في هذه البلدة المقدسة.. مسترحمين رفع هذا الأسر والحصار عن الأبرياء والضعفاء الذين لا جناية لهم ولا تقصير ولا رضاء. وأشد البلاء قطع الماء فإنه من العقوبات التي لا تسوغ في جميع الأديان البشرية، فإن لم تكن رحمة للرجال، فنسترحم الرأفة على النساء والأطفال.. وقد أشرفت النفوس على التلف والهلاك من الجوع والعطش وتعطيل الأسواق، وهذه المعاملة ضربة على جملة العالم الإسلامي جارحة لعواطف عامة المسلمين.. فالمأمول إعمال التدابير الحازمة في رفع هذه الغائلة على وجه لا تهلك الضعفاء والأبرياء بإصدار العفو العام وتأمين البلاد»[١].

ويصف السيد محمّد علي كمال الدين المعايش للواقعة شراسة وقساوة اقتحام الجنود الإنكليز للنجف المقدسة بعد حصارها الممض من قبل الآلاف من جيش الاحتلال، متحدثًا عن طريقة اقتحام جنود الإنكليز المدججين بالسلاح لأزقتها وشوارعها وبيوتها بحيث إنهم ما تكاد تقع أعينهم «على أي شخص صغيرًا كان أو كبيرًا، رجلًا أو امرأة إلّا رموه بالرصاص.. فاضطرب الناس أشدّ الاضطراب وأصابهم الهلع كل الإصابة، ومما جرى.. أن الإنكليز عمدوا إلى تخريب جميع الأبنية والبيوت المشادة في إيوانات السور وعددها لا يقل عن خمسمائة بيت، وكذلك جميع البيوت في خارج السور، ومنها محلة كاملة تدعى

١. حرز الدين، الشيخ محمد حسين بن علي بن محمد، تاريخ النجف الأشرف، ٣/ ٢٢٧.

محلة عطية أو (الثلمة).. وعدد دور هذه المحلة لا يقل عن خمسمائة بيت أيضًا، فيبلغ عدد الدور المخربة خلال هذين اليومين أكثر من ألف دار.. ولا تسل عما ذهب فيها من التلف والضياع والنهب في الأثاث.. ومن هنا فإننا لا نستطيع أن نبخس الجيش الإنكليزي أشياءه من البطش والقسوة، فهو لا يقل شأنًا عن جيوش هولاكو وتيمورلنك ونيرون»[١].

زد على ذلك أن الجيش الغازي لم يحترم قدسية النجف الأشرف في نفوس العراقيين، ولم يتوقف عن انتهاك حرمتها الدينية باعتبارها مثوى للإمام عليّ أمير المؤمنين عليه السلام وإمام المتقين، ولا يهتم بمركزيتها الشعبية والشيعية في قيادة الأمة كونها حاضنة للحوزة العلمية ومرجعيتها الدينية العليا في بلد غالبيته العظمى من الشيعة الموالين لها والمطيعين لأوامرها والمنتهين عن نواهيها، والأدهى من ذلك والأمرّ أنهم انتهكوا الحرمات وعذبوا المدنيين والمدنيات رغم علمهم ببراءتهم وبراءتهن «فكووا أيدي النساء بالحديد لحملهن على الاعتراف بمخبأ المختبئين، ومن هؤلاء النساء اللائي التي كويت أيديهن بالجمر كانت أم... أحد رؤساء محلة البراق التي اضطرت تحت هذه القسوة أن تدلّ على مخبأ ابنها»[٢].

وكان الضابط الإنكليزي «قائد الكوفة لمّا وقف على الدم الإنكليزي المسفوح، قال: إن كل قطرة من هذا الدم الغالي تساوي أربعمائة نجفي، ومنها جواب القائد العام على برقية علماء النجف حينما أبرقوا قائلين إن النجف زاوية دينية لا ميدان حرب، أجابهم إن التصميم لهو تصميم بريطانيا، وإن قصاص البلدة لم يبتدئ بعد، ومنها أنهم لم يرفعوا الحصار حتى ثأروا بالمشانق ونسف البيوت والمنافي

١. كمال الدين، محمد علي، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، ص٤٤-٤٥ على التوالي.
٢. الخليلي، جعفر، هكذا عرفتهم، ٤/ ٩٥.

وثقيل الغرامات»[١].

وإذ رفضت قوات الاحتلال الاستجابة لتظلمات مراجع النجف الأشرف العظام وشيوخها ووجهائها الكرام تفاقمت نقمة النجفيين والفراتيين بل العراقيين ضد الإنكليز، بعدما اعتقلوا من ثوار المدينة المقدسة «ما يقرب من مائة وخمسين رجلًا، وقد حكم على أحد عشر منهم بالإعدام شنقًا، وعلى البقية بالنفي إلى الهند»[٢] من قبل محكمة مشكلة من ثلاثة ضباط بريطانيين برئاسة الكولونيل لجمن.

وقد كان الإنكليز طلبوا من المرجع الأعلى السيد اليزدي مغادرة النجف الأشرف بعد أن شددوا الحصار عليها، فأبى الخروج منها إلّا بعد رفع الحصار عن المدينة المقدسة وأهاليها قائلًا: «نحن مع أبناء وطننا إن عاشوا عشنا معهم، وإن هلكوا هلكنا معهم، وكان الإنكليز يلتمسون أن يقبل ما يرسلون إليه من الماء والأطعمة واللحوم وغيرها فيأبى أشد الإباء»[٣].

وبعد رفع الحصار القاسي على مدينة أمير المؤمنين عليه السلام« انتقل -السيد اليزدي- إلى الكوفة كما انتقل إليها شيخ الشريعة وغيره من العلماء والأعلام الذين أبوا إلّا أن يشاطروا الأهلين آلام الحصار والعذاب»[٤].

---

١. الشرقي، الشيخ علي، الأحلام، ص١٤١.

٢. محبوبة، الشيخ جعفر، ماضي النجف وحاضرها، ١/ ٣٤٤- ٣٤٥.- ٣٤٩ على التوالي.

٣. آل كاشف الغطاء، الإمام الشيخ محمد الحسين، عقود حياتي، ص١٠٨.

٤. حرز الدين، الشيخ محمد حسين بن علي بن محمد، تاريخ النجف الأشرف، ٣/ ٢٤٩، وينظر: الأسدي، حسن، ثورة النجف على الإنكليز أو الشرارة الأولى لثورة العشرين سابق، ص١٠٦-١٠٧.

تداعيات ثورة النجف الأشرف

لقد هام النجفيون على وجوههم بعد رفع الحصار المطبق عليهم، فنزلوا ضيوفًا على إخوانهم وأهاليهم في مدن الفرات المختلفة وغيرها، «فكنت لا تكاد تطرق آنذاك مدينة ولا قرية في الفرات الأوسط إلّا وتجد النجفيين أمامك، النساء يحدثن بما لقين من هول الكارثة وهن باكيات معولات، والرجال يستعرضون الحوادث بقلوب مكلومة»[١]، قاصّين عليهم بشاعة ما لاقوه من هول فجائع الإنكليز المحتلين، ومحدثينهم عن ظلامة من عانوا من الرعب والخوف والقلق، ومخبرينهم عمّن مات منهم جوعًا وعطشًا، فزادت نقمة الفراتيين على الإنكليز نقمة، وأشتد امتعاضهم من المحتلين امتعاضًا، وتفاقم بغضهم لهم ولأعمالهم المخالفة لأبسط حقوق الإنسان بغضًا وكراهية وحقدًا.

ويزعم الباحث النجفي المعاصر للحدث أن «ثورة النجف هذه أخرت ساعة الصفر للثورة العراقية -ثورة العشرين- ما يقرب من عشرين شهرًا حيث كان مقدرًا لها أن تكون في (أواخر صيف ١٩١٨م) على أقرب تقدير عندما يستكمل الرؤساء عدتهم، ويتم حصاد جميع الحاصلات، فتختزن التموينات الكافية، ولا يباع شيء منها لجيوش الاحتلال، ولكنها.. وقعت قبل أن تنضج كما كان يعتقد حجة الإسلام شيخ الشريعة الذي تولى زعامتها بعد وفاة الإمام الشيرازي»[٢].

وإذ كنت لا أتفق تمامًا مع ما ذهب إليه المؤرخ الأسدي لعدم عثوري على مصدر آخر يدعم قوله، فإني أذهب بكل ثقة حسب تتبعي إلى ما ذهب إليه غير واحد من المؤرخين النجفيين وأخص بالذكر منهم الباحث النجفي الشيخ جعفر محبوبة

١. المظفر، كاظم ، ثورة العراق التحررية عام ١٩٢٠م، ١/ ٩٥.

٢. الأسدي، حسن، ثورة النجف على الإنكليز، ص٣٧١.

المتخصص ب(ماضي النجف وحاضرها) والمعاصر للحدث بقوله: «نستطيع أن نقول بلا مجازفة أن ثورة النجف هذه هي الخطوة الأولى للقضية العراقية، والبذرة الوحيدة لنتاج الفكرة الفراتية، واتجاهها نحو استقلال العراق»[١]. ومثيله في معاصرته للواقعة الشيخ علي الشرقي بقوله: «إذا كان ما يصح أن يسمى بمقدمة الثورة، أو ما يستحق أن يأتي المؤرخ على تفاصيله وبواعثه بالتفصيل فهو ثورة النجف في وجه الإنكليز، وذلك سنة (١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م).. تلك الثورة التي دبّرت لتشمل جميع جهات الفرات، ولكن يقظة الإنكليز قد حددت الثورة وحصرتها في النجف»[٢] كما تقدم.

لقد عدّت الباحثة اليابانية كيكو ساكاي جمعية النهضة الإسلامية صاحبة الثورة -المتقدم ذكرها- أنّها «الحزب السياسي الأول الذي أخذ فيه علماء الشيعة الدور القيادي، وقد تلته منظمات مشابهة في كربلاء والكاظمية. ففي كربلاء كان محمد رضا ابن مرجع التقليد محمد -تقي- الشيرازي قد شكّل الجمعية الإسلامية في كربلاء، وقام أبو القاسم الكاشاني بتنظيم الجمعية الإسلامية في الكاظمية. وتمّ إنشاء الحزب النجفي السري من قبل العلماء ورؤساء القبائل في عام ١٩١٩ في النجف بعد انهيار النهضة بسبب القمع البريطاني. كانت السمات الرئيسة لتلك الأحزاب الإسلامية هي أن كل أعضائها كانوا من الشيعة»[٣].

كما عدّ بعض الباحثين ثورة النجف ضد الإنكليز «أول ثورة لمدينة عربية

---

١. محبوبة، الشيخ جعفر، ماضي النجف وحاضرها، ص٣٥٠.

٢. الشرقي، الشيخ علي، على هامش الثورة العراقية الكبرى، ص٤٢.

٣. ثورة العشرين. دراسة في الأحزاب السياسية والشبكات الاجتماعية في العراق. ١٩٠٦-١٩٢٠. كيكو ساكاي: ٥٢. يذكر أن لفظة (العلماء) الوارد ذكرها في الكتاب المقصود بها أساتذة الحوزة العلمية دون مستوى المراجع.

ضد الاحتلال البريطاني، وشنق من أبناء المدينة أحد عشر شخصًا، وهم بهذا أول عراقيين يشنقون، وأول مجموعة عراقية تجاوز عددها المائة شخص تساق إلى المنفى، وأول سجناء سياسيين يستقبلهم سجن بغداد»[١].

جور السياسة الإنكليزية على العراقيين قبيل ثورة العشرين

وتبعًا للثورة ومآسيها وللقسوة المفرطة فيها فقد ازداد يأس العراقيين من تنفيذ وعود الإنكليز، واشتد قنوطهم من نقضهم لعهودهم، إضافة إلى ما ناءت به ظهورهم من ثقل الضرائب التي فرضها الإنكليز عليهم بعد أن رفع المحتلون «ضرائبهم إلى ثلاثة أضعاف عما كانت عليه قبل الاحتلال البريطاني»[٢].

ومما زاد الطين بلة «أن -هناك- قرى قصفتها الطائرات في أكثر من مناسبة بسبب مصاعب في جباية الضرائب»[٣]، ناهيك عما عاناه العراقيون من سوء إدارة وتعنت وصلف حكامهم العسكريين الذين اعتبروا «حاجات الأهلين ثانوية تخضع لتوفير حاجات الجيش أولًا، وفي بعض الحالات كان لا يسمح بدخول الأطعمة -إلى- الأسواق لبيعها إلّا بعد أن تكون حاجات السلطات العسكرية قد تأمنت أولًا، وكان الأهلون يُمنعون من الوصول إلى المياه النقية المضخوخة، وكانت العائلات تُرغم على إخلاء منازلها، كما أن أراضيها كانت تُصادر، وأحيانًا من دون دفع إيجار أو بدل، وكان التضييق على تنقلات الأشخاص والبضائع

١. د. علي بابان، دور النجف في الثورة العراقية الكبرى، نقلاً عن الشيعة والدولة القومية في العراق. حسن العلوي: ٢٩٣.

٢. الفياض، د. عبد الله الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، ص١٥٠. نقلاً عما كتبه دوبيرو في مانجستر كارديان في ٢٤ جولاي ١٩٢٠: ص ٨.

٣. ألف دي ل. رش، العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦ المجلد الثاني ١٩١٨-١٩٢١، ص٣٧٦.

جائرًا، وكان العمال وبأعداد كبيرة تتزايد يومًا عن يوم يُرغمون على ترك حقولهم وقُراهُم وعلى مغادرة عيالهم ليعملوا في مشاريع عسكرية عن طريق السخرة»[١] في الأعمال العسكرية والمدنية، ولم يقتصر الأمر على مئات منهم ولا على آلاف من هؤلاء المعبَّئين قهرًا وجبرًا، بل قدّر عددهم بتسعين ألف عامل مضطهد، حيث «كان هؤلاء (العمال البؤساء) و(الفلاحون نصف العراة) مضطرين إلى العمل تحت ظروف لا إنسانية (ومثيرة للأسى)، وذلك باعتراف قادة الإنكليز أنفسهم»[٢]، مضافًا إلى ذلك كله «عدم السماح بنقل الجنائز إلى العتبات المقدسة، وتعالي الموظفين على الأهلين، ومعاملة الناس بالخشونة وإذلال المراجعين، ووقوف الحجّاب في وجه مختلف الطبقات، يسمعونهم قارص القول»[٣]، وأمثال ذلك من قبيل ما اعترف به نائب الحاكم الملكي العام في عهد الاحتلال البريطاني للعراق السير آرلولند ولسون، من استياء الناس من أساليب الاحتلال العسكري، وضرب له مثلًا بقوله: «كانت بعض أوجه الاحتلال العسكري مثل الاحتفاظ بعدد كبير من الدور الخاصة لإسكان الجند موضع استياء الناس»[٤] وغيرها كثير.

وإذا كان لي أن أُجمِل علاقة الإنكليز المحتلين بالمواطنين العراقيين فسأجملها أولًا بما لخصه صاحب كتاب (دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث) بقوله: «إن القيود التي فُرضت على الأهلين لم تكن تختلف كثيرًا، إن كانت فعلًا

١. النفيسي، د. عبد الله، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ص٢٤٣.

٢. نظمي، د. وميض جمال عمر ، ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، ص٢٠٠.

٣. الحسني، السيد عبد الرزاق، الثورة العراقية الكبرى، ص١٤٦-١٤٧.

٤. السير آرنولد ولسون، الثورة العراقية، ص٦٨.

تختلف، عن القيود المفروضة على العدو»[١].

وسأُجملها ثانيًا بالنظرة الاستعلائية من المحتلين الإنكليز للعراقيين بما ذكره الشيخ علي الشرقي بقوله: «وإليك صورة من غطرسة الإنكليز. لقد كنا في اجتماع يضم علية من العراقيين للمفاوضة في إطلاق بعض المساجين السياسيين، وخرجت أتجول في حديقة البيت الذي اجتمعنا فيه فجاء ضابط إنكليزي قائلًا: انظر ذلك القسم الجميل من الورد. قلت: نعم، ويوجد مثله في حدائق بعض الأشراف عندنا، وسرعان ما صدمني ذلك المتغطرس بقوله: وهل يوجد عندكم أشراف، فأجبته مغضبًا لا يعرف الفضل إلّا ذووه، الشريف يعرف أن في العراق أشرافًا، يا هذا علامَ هذه الشتيمة؟! فسكت ولم يحر جوابًا. ومن ألوان تلك الغطرسة ما اتفق لي وأنا في منزل من بيوت الكاظمية التي مررت بها في عهد الاحتلال، وبينما أنا أسمر مع بعض النزلاء هناك ولم أكن أعرفهم.. ويتفق وجود جاسوس أمي بين القوم لا يفهم أهداف الكلام فيَنُثُّ بالخبر إلى مركز الاستخبارات والمباحث، وما أشعر إلّا والطلب عليَّ في أماكن متعددة حتى وقف عليَّ بعض الشرطة فأذهب معه إلى إنكليزي فظّ شرس يسألني.. وبعد الإجابة قال لي: أنتم تقولون (كلّم الناس على قدر عقولهم) وهؤلاء حمير.. قلت إنهم بشر.. فقال وهل في العراق بشر.. قلت.. إنهم مثلكم، فلم هذا الشطط في القول؟! ويستمر في مذمته قائلًا: اصبروا علينا سوف نعطيكم الاستقلال.. فقلت.. الاستقلال يؤخذ ولا يعطى، وانصرفت عنه»[٢].

ومن أمثال هذه الإهانة قول الحاكم السياسي ديلي لشيوخ العشائر وزعمائهم

١. النفيسي، د. عبد الله، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، ص٣٤٥.
٢. الشرقي، الشيخ علي، الأحلام، ص١٣٤-١٣٥.

بعد أن طلب منهم التوقيع على ورقة الوصاية البريطانية على العراق: «أنتم عندي لا تساوون هذا العرنوص، وأشار بيده إلى عرنوص من الدُّخن كان أمامه»[١].

ويمكن أن ترجع هذه النظرة العُلْوية من جيش الاحتلال لنفسه تجاه العراقيين المحتلين، إلى ما وصفهم به ضابط الاستخبارات البريطاني (العقيد لاحقًا) لورنس بقوله: «يرى الإنكليز في الشرق أنهم كائن مختار لا يُجارى، ومن الوقاحة محاولة تقليده»[٢].

بهذه النظرة الاستعلائية الفوقية جاء الإنكليز ليحتلوا بلد عليّ والحسين عليهما السلام، ويستعمروا شعبًا أبيّ الضيم ينهج نهج إمامه الحسين عليه السلام، ويقتدي بقوله: «ألا وإنّ الدعيّ ابن الدعيّ قد ركز بين اثنتين: بين السلّة والذلّة، وهيهات منا الذلّة، يأبى اللهُ ذلك لنا ورسولُه والمؤمنون، وحجورٌ طابت وطهُرت، وأنوفٌ حميّة، ونفوسٌ أبيّة من أن تؤثر طاعة اللئام على مصارع الكرام»[٣].

ولعل ما أشعر المرجعية أكثر فأكثر بمخططات بريطانيا الاستعمارية في العراق والمنطقة؛ تفاصيل الاتفاقية البريطانية - الإيرانية المعلنة خطوطها في (رجب ١٣٣٧هـ/ نيسان ١٩١٩م)، بحيث «تستأثر بريطانيا بإمداد السلاح والتدريب العسكري وتقديم المستشارين الإداريين. وإذ استشعر المجتهدون الثلاثة الكبار الشيرازي والأصفهاني وإسماعيل الصدر بالقلق من تعاظم النفوذ البريطاني في إيران؛ وجّهوا رسالة إلى رئيس الوزراء الإيراني كتبوا فيها: إن المعاهدة المقترحة تلغي استقلال إيران، وحثوا رئيس الوزراء على الامتناع عن توقيعها. وقد رفض

١. كمال الدين، محمد علي، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، ص١١٩.
٢. لورنس، أعمدة الحكمة السبعة، ص٢٦٣.
٣. ابن طاووس، اللهوف في قتلى الطفوف، ٥٩.

أعضاء المجلس الإيراني المصادقة عليها لأسباب منها ضغوط المجتهدين»[١].

ثم كان مما زاد الطين بلة مجيء خبر إعلان بريطانيا انتدابها على العراق ليلة (النصف من شعبان من عام ١٣٣٨هـجرية/ ١٩٢٠م) فرسّخ قناعة تراكمت مسبباتها تدريجيًا على مدى سنوات من الاحتلال، مفادها أن الإنكليز لا يفكرون بالجلاء عن العراق، وأنهم من أجل ذلك مستعدون لاقتراف أبشع الجرائم التي يندى لها جبين الإنسانية، وبناء على ذلك وغيره فليس من حلّ أمام الفراتيين والشعب العراقي الحر إلّا بإعلان ثورة سلمية لاستنقاذ حقوقه الدينية والوطنية كاملة غير منقوصة، وإن أبى المحتلون منحها لهم بالطرق السلمية، فسيأخذونها بالثورة المسلحة.

لا جَلاءَ للمحتل إلاّ بالثورة المسلحة

كل ذلك وغيره يعني باختصار: أن لا جلاء للمحتل البريطاني بالطرق السلمية مهما تعددت أنواعها وطال زمنها، وأن الثورة الشعبية السلمية أو الحمراء هي الخيار الوحيد المتبقي أمام الأحرار العراقيين لتحرير بلدهم من نير المحتل الغاصب، وتشكيل نظام الحكم الذي أنضجته حركة المشروطة الدستورية، ولذلك بات على زعماء الثورة وموجهوها في المدن والحواضر استنهاض أبناء الريف معهم وتفجير طاقاتهم الخيّرة، خاصة وأن رجال «الريف العراقي هم الأهل الخلّص، وهم أهل السلاح، وفيهم النخوة، وعندهم مركز الثقل، وسرعان ما اتصل المخلصون من النجفيين بزعماء الريف وأفهموهم أن لا غنى لهم عن أبناء المدن لأنهم أهل العلم والعارفون بأساليب السياسة

١. إسحاق نقاش، شيعة العراق، ص١٢٠.

والتفكير ففيهم الأهلية للقيادة، كما أفهموهم بأن لا غنى لأبناء المدن عن أبناء الريف لأنهم أهل القوة وذوو التقاليد والعادات النافعة، فلا بدّ من أن يتساند الطرفان، ويشد بعضهم البعض، وهكذا أحكمت حلقات السلسلة، وكثر تردد الريف على النجف، وكثرت الاجتماعات والمؤتمرات»[١].

المقدمات العملية لثورة العشرين

ومن أجل الإعداد «للغرض المقدس» أو للثورة المسلحة التي بات لا مفرّ منها، ينبغي تشكيل حزب سياسي في النجف الأشرف ليقود تلك الثورة ويطبق شكل النظام المختار متى انتصرت فيها، فكان (حزب الثورة العراقية).

لقد بدأت أولى مراحل الإعداد لتشكيل هذا الحزب سنة (١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م) وسط مكتبة تعنى ببيع ونشر الجرائد المصرية والسورية أسسها الأستاذ عبد الحميد زاهد في أحد أواوين الصحن الحيدري الشريف، واعتاد على ارتيادها المثقفون المتنورون والأدباء والشعراء وخاصة من مُتبنّي الحركة الدستورية (المشروطة) ليتبادلوا الأفكار ويقلبوا الآراء في مستجدات السياسة والثقافة والأدب.

ثم بعد أن دخل الحزب مرحلة أكثر تطوّرًا ونضجًا نقل مقر نشاطه إلى غرفة السيد محمّد علي كمال الدين إحدى غرف مدرسة دينية كبرى يقطنها الطلبة عادة لدراستهم تدعى (مدرسة الشيخ محمّد كاظم الخراساني) المرجع المجاهد ورأس الحركة الدستورية في النجف الأشرف كما تقدم، وتقع المدرسة في محلة الحويش إحدى محلات النجف الأربع: العمارة والبراق والمشراق والحويش.

---

١. الشرقي، الشيخ علي، على هامش الثورة العراقية، ص١٩-٢٠.

ويعدد السيد محمّد علي كمال الدين أسماء الأعضاء الذين انضموا إلى (حزب الثورة العراقية) بعد أن يقسمهم حسب مكانتهم إلى طبقات ست:

أولًا: «الطبقة الأولى المفكرة والمجاهدة التي سيّرت جميع الطبقات منذ فكرتها الأولى، والتي بدأت في سنة ١٩١٨م، ونشطت نشاطًا كبيرًا في ثورة العشرين، وهم:

١. الشيخ عبد الكريم الجزائري[١].

٢. الشيخ محمّد رضا الشبيبي[٢].

---

١. الشيخ عبد الكريم بن علي بن الجزائري، ولد في النجف الأشرف وأكمل دراسة المقدمات والسطوح على أفاضلها، ثم حضر البحث الخارج على المراجع: الشيخ محمّد كاظم الخراساني صاحب الكفاية، والشيخ محمّد طه نجف، والسيد محمّد كاظم اليزدي، وشيخ الشريعة الأصبهاني، ثم استقل بتدريس البحث الخارج. يُعدّ الشيخ الجزائري أحد المراجع والمستشارين الكبار في النجف يومها وأحد أعمدة الجهاد ضد المحتلين، ومن أبرز وجوه المدافعين عن القضية العراقية بل كان مجلسه بمثابة مجلس القيادة السرية التي وضعت الخطط وهيّأت الرأي العام للمطالبة بالاستقلال. شارك في معارك الجهاد ضد الإنكليز وناضل من أجل استقلال العراق أيّما نضال، وكان حسن المعشر قوي الحجة صادق اللهجة مع تُقى وديانة وتمسك بالشرع. له تعليقة على المكاسب وأخرى على الرياض وشرح على العروة الوثقى وغيرهما، وهو من الشعراء اللامعين والأدباء المجيدين، حثّ الشيخ خزعل الكعبي على الترشح لتسنم عرش العراق مقابل الملك فيصل الأول كما سيأتي مفصلاً.

٢. الشيخ محمّد رضا جواد الشبيبي (١٨٨٩-١٩٦٥م)، ولد في النجف الأشرف وتلقى دراسته الدينية على يد كبار مراجعها، ورعاه رعاية أدبية أبوه الأديب الشاعر، في ناديه العامر بالأدب والعلم والثقافة. فنظم الشعر وأبدع فيه وكتب في التاريخ والحضارة فأجاد. نشط في القضية الوطنية نشاطاً لافتاً. وكان من دعاة الحركة الدستورية في النجف. اشترك في الجهاد ضد الإنكليز مع المجتهد السيد الحبوبي سنة ١٩١٤م. وكان له دور مشهود في ثورة العشرين. عُيّن وزيراً للتربية لعدة دورات. وانتُخب عضواً في مجلس النواب العراقي لأكثر من دورة وترأس مجلس النواب لأكثر من دورة نيابية، وتولى عضوية مجلس الأعيان لأكثر من دورة. أسّس المجمع العلمي العراقي وترأسه سنوات، كما انتُخب عضواً في مجمعي اللغة العربية بالقاهرة ودمشق. عارض سلطة الاحتلال والسلطات التي عُيّنت تحت رعاية الاحتلال. كما عارض تهميش شيعة العراق في العهدين الملكي والجمهوري، وكتب مذكرة بذلك للحكومة العارفية. له مؤلفات عديدة، منها: مؤرخ العراق ابن الفوطي، وأصول ألفاظ اللهجة العراقية ولهجات الجنوب، وفن التربية في الإسلام، ورحلة في بادية السماوة. له ديوان شعر وطني.

٣. السيد محمّد سعيد كمال الدين.
٤. السيد محمّد رضا الصافي[١].
٥. الشيخ باقر الشبيبي[٢].
٦. السيد حسين كمال الدين.
٧. الشيخ محمّد جواد الجزائري.
٨. الشيخ علي الشرقي.
٩. السيد سعد صالح.
١٠. السيد أحمد الصافي.
١١. السيد محمّد علي كمال الدين.

١. السيد محمّد رضا السيد علي الصافي الموسوي، ولد في النجف من أسرة علمية معروفة ودرس علوم الشريعة والأدب على يد أفاضل مجتهديها وعلمائها، نظم الشعر في مقتبل شبابه وانخرط في العمل السياسي فانضم إلى حركة المشروطة، وإذ احتل الإنكليز البصرة خرج للجهاد مع المجتهد السيد محمّد سعيد الحبّوبي، انضم إلى جمعية النهضة الإسلامية سنة (١٩١٨م) فكان بيته مقرّاً من مقرات الثورة، ثم نشط مع زملائه القادة في ثورة العشرين فاعتقلته القوات المحتلة وحكمته بالإعدام ثم خفف حكمه إلى السجن، وحين أطلق سراحه انضم سنة (١٩٢٢م) إلى الحزب الوطني، وفي سنة (١٩٣٠م) انضم إلى حزب الإخاء الوطني، توفي سنة (١٣٦١هـ/ ١٩٤٢م).

٢. الشيخ محمّد باقر جواد الشبيبي (١٨٨٩-١٩٦٠م)، ولد في النجف وتلقى علومه الدينية فيها. شاعر وأديب نظم الشعر السياسي الوطني كثيراً. يُعدّ من أبرز خطباء المعارضة العراقية حقبة الاستعمار الإنكليزي للعراق. انضم إلى قادة ثورة العشرين، وأصدر جريدة الفرات الناطقة باسم الثورة. انتُخِب نائباً عن لواء المنتفق في أربع دورات نيابية. حسه الوطني والشيعي متقدم ضد المستعمرين والطائفيين. والشيخ محمّد باقر، وأخوه الشيخ محمّد رضا وأبوه من رواد الحركة الأدبية في النجف بل والعراق. (لطفي جعفر فرج: ١٧٧ وما بعدها، في بحثه عن: الوزارة السعدونية الثانية).

ثانيًا: الطبقة الثانية: وهي طبقة روحية عليا تولت معظم الأعمال خلال الثورة إلى انتهائها، وهم:

١. الشيخ عبد الكريم الجزائري.

٢. الشيخ جواد الجواهري[١].

٣. الشيخ عبد الرضا الشيخ راضي[٢].

٤. الشيخ مهدي الشيخ محمّد كاظم الخراساني.

أما الشيخ الجزائري فهو أهم عضو في الطبقتين الروحية والمتجددة، أو هو همزة الوصل بين جميع الطبقات، بل كان أيام الثورة محور الحركة ومجرى التفكير للثورة والثوار والعلماء المجتهدين والمثقفين. يقول جعفر الخليلي المعاصر لتلك الحقبة متحدثًا عنه: إنه «كان في الطليعة من حيث اتصال الخارج به، ومن حيث زيارة الوجوه له، وما كان له من قيمة في تكوين الرأي العام وتوجيهه

١. الشيخ جواد بن علي بن محمّد الجواهري، زعيم أسرة الجواهري في عصره، وأحد زعماء النجف وعمد من أعمدة الجهاد ضد المحتلين. يقول عنه صاحب ماضي النجف وحاضرها (٢/ ١٠١-١٠٢): إنه «لسان النجف الناطق وساعدها القوي وقلبها النابض، كان له عند ولاة الأمور المكان الرفيع والجاه الطويل العريض، وأما منزلته عند العلماء فهو الباب ومنه إليهم يؤتى، كان ديوانه مهبطاً لذوي الحاجات... كان بطل السياسة ورجل العمل، وفي الثورة العراقية هو السفير والواسطة بين العشائر والحكومة المحتلة، وهو موئل الرأي ورائد الأمة». توفي سنة (١٣٥٥/ ١٩٣٦م) ورثته الشعراء بأكثر من مائة قصيدة، منها لمحمد مهدي الجواهري والشيخ عبد المهدي مطر.

٢. الشيخ عبد الرضا بن مهدي ابن الشيخ راضي، ولد سنة ١٢٩٨ هجرية وتلقى علومه الأولية في النجف على يد فضلائها، والعليا على يد كبار علمائها كالفقيه السيد علي الداماد والشيخ هادي الطهراني وصاحب الكفاية. عمد من أعمدة الجهاد ضد الإنكليز، ومن زعماء وقادة الثورة ومشعلي شرارتها، له مواقف مشهودة في جبهة لواء المنتفق، فقد «كان قطب العرب المجاهدين تدور عليه رحى قوادها ويهتدي برأيه علماؤها» كما يقول صاحب ماضي النجف وحاضرها: ٢/ ٢٩٨. له من الكتب: كتاب الوصية، وكتاب النكاح، وله شعر بديع، ونثر جميل. توفي سنة ١٣٥٦ هجرية ودفن في مقبرة أسرته في النجف الأشرف.

والوقوف به مواقف مشرفة في دنيا الوطنية والتحمس لقيام المشروطة في إيران، والانقلاب العثماني، والمطالبة باللا مركزية للعراق في العهد العثماني، والتحفيز لطلب الاستقلال التام بعد الاحتلال البريطاني»[١]، يسانده في جهاده عديدون، يتقدمهم الشيخ جواد الجواهري، وزعماء القبائل، مع بعض أفراد الطبقة الأولى.

ثالثًا: الطبقة الثالثة:

١. الحاج محسن شلاش[٢].
٢. الشيخ محمّد حسن الجواهري.
٣. عبد الأمير الشكري.
٤. محسن أبو[٣] عجينة.
٥. يوسف أبو عجينة.
٦. السيد علي الحلي.
٧. الشيخ عبد الغني الجواهري.

---

١. هكذا عرفت الشيخ عبد الكريم الجزائري. جعفر الخليلي. مجلة آفاق نجفية. العدد ١٨ لسنة ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م: ٣٤٥.

٢. الحاج عبد المحسن عبود سعيد حاجم شلاش، ولد في النجف سنة ١٨٨٢م، واشتغل في التجارة ودرس وكتب وألّف، حاز على الوجاهة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فكان من كبار سياسيّي واقتصاديّي النجف والعراق، اشترك في التخطيط والدعم المالي لثورة العشرين فاختير وزيراً للتجارة والاقتصاد في حكومتها المحلية في النجف بعد تحريرها خلال ثورة العشرين. كما عينه المرجع الأعلى شيخ الشريعة الأصبهاني ليتولى العناية بأسرى العدو المحتل. أنشأ خط سكة حديدية تربط الكوفة بالنجف. ثم شغل عدة مناصب وزارية كالمعارف والمالية والأشغال والإسكان والاقتصاد في حكومات عراقية متعددة خلال العهد الملكي. توفي سنة ١٩٤٨م.

٣. (أبو) زائدة، و(عجينة) اسم عشيرة عراقية معروفة، والصحيح محسن عجينة، ويوسف عجينة.

٨. الشيخ عبد الحسين مطر[١].

رابعًا: الطبقة الرابعة، وعددهم اثنا عشر عضوًا أذكر منهم: عبد الحميد زاهد، السيد علوان الخرسان، والحاج سعيد مرزة، والسيد جواد زيني.

خامسًا: الطبقة الخامسة، وعددهم ثمانية عشر عضوًا، منهم: السيد ضياء الخرسان، والشيخ محمّد علي قسام، والشيخ حسين الصحاف، والشيخ عبد الحسين الحلي.

سادسًا: الطبقة السادسة، وعددهم عشرة أعضاء، أذكر منهم: الشيخ سعيد الخليلي، والشيخ حسين الحلي، والشيخ محمّد الخليلي، والشيخ نعمة الشيخ كاظم الشهير بالسوداني.

ويضيف: «وهناك طبقة... كان لهم الأثر الفعال في تشجيع الحزب العامل لأنهم من الطبقة المسلحة، وإليك المفكرين منهم، وهم: ١. السيد هادي زوين ٢. السيد كريم السيد سلمان ٣. السيد كاظم السيد سلمان ٤. عبد الرزاق عدوة ٥. محمّد أبو شبع ٦. رسول تويج ٧. تومان عدوة ٨. حمود الحار ٩. الحاج محمّد عبد الله الهندي ١٠. عبد الصاحب هويدي.

---

١. الشيخ عبد الحسين بن حسن بن مطر، وكيل المراجع في المنتفق ومعتمدهم ومبعوثهم إلى عشائرها، وأحد أهم رجالات الثورة في الجنوب، وتبدو مواقفه الكبيرة من كتاب بعثه إليه المرجع الأعلى شيخ الشريعة الأصبهاني في (١٠/ ١٢/ ١٣٣٨هـ) بقوله: «فإني أعلم أنك صاحب الراية التي لا يُجابي أحداً ولا يتّكل أبداً»، وله العديد من الرسائل إلى المرجع الأعلى يطلعه فيها على تفاصيل التحضيرات للثورة والوضع في المنتفق. (تنظر: الرسائل التي تلقاها شيخ الشريعة حول موقفه من التفاوض مع الإنكليز في المصدر السابق: ٣/ ٢٨٥ وكذلك ٣/ ٣٩٤ وغيرهما)، وكان زعيماً يقود الآلاف من العراقيين، وكان خبيراً بوقائع العشائر، نفته الحكومة إلى سامراء. توفي سنة ١٣٦٣هـ.

وقد تبع السيد هادي من نجفيي الحيرة المسلحين وغيرهم ما لا يقل عن ألف مسلح، وتبع محمّد أبو شبع ورسول تويج ما لا يقل عن خمسمائة مسلح من نجفيي الكوفة، وتبع الباقين ما لا يقل عن مائة وعشرين مسلّحًا باسم الجيش الوطني المحارب»[١].

وقد انضم إلى هذا الحزب «زعماء قبائل الفرات الأوسط وساداته، أمثال: السيد علوان الياسري[٢]، والسيد كاطع العوادي، والشيخ عبد الواحد سكر الفرعون[٣]، والشيخ علوان الحاج سعدون، والشيخ غثيث الحرجان، والشيخ شعلان أبو الجون[٤].

ونتيجة لتوسع نشاط الحزب فقد سمّى له معتمدين «في معظم مدن العراق

---

١. كمال الدين، محمد علي، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين معلومات ومشاهدات، ص٧١- ٧٤.

٢. السيد علوان بن عباس الياسري. من المشخاب ومن زعماء الثورة وأوائل المنادين بل والساعين لإشعال شرارتها. يقول سعيد كمال الدين جواباً لعبد الحميد علوان الياسري:

«ولولا والدك ما قامت هذه الثورة ولا يعرف هذا سوى ثلاثة غيري»، تنظر (وثائق الثورة العراقية الكبرى. سابق: ٥/ ٢٥٩)، وهو ابن عم السيد نور الياسري. هاجر إلى الحجاز بعد انتهاء الثورة مع عدد من قادتها بعد أن طلبه المحتلون وقصفوا مكان تجمعهم.

اختير رئيساً لمجلس الأمة خلال حكومة رشيد عالي الكيلاني، وعضواً في مجلسي الأعيان والنواب لعدة دورات، توفي سنة (١٩٥١م) عن خمس وسبعين سنة.

٣. عبد الواحد بن سكر. ولد سنة ١٨٨٠م. أحد كبار زعماء ثورة العشرين ومن أوائل من انضم إليها، شيخ مشايخ آل فتلة، الشجاع، الداهية المتدين الكثير التهجد في صلاته، والذي رفعت أول راية للثورة بالمشخاب في مضيفه (ينظر: المصدر السابق: ٥/ ١/ ١٢١).

شارك وعشيرته في معظم معارك الاستقلال وكان له دور قيادي مشهود فيها. انتخب نائباً عن الديوانية لعدة دورات وعضواً في مجلس الأعيان. توفي سنة ١٩٥٤م.

٤. كمال الدين، محمد علي، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، ص٧٦.

فمعتمده في بغداد محمّد جعفر أبو التمن[١] والسيد محمّد الصدر[٢] والوسيط إليهما غالبًا الشيخ محمّد باقر الشبيبي وأخوه جعفر الشبيبي، ومعتمده في الرميثة والسماوة الشيخ رحيم الظالمي، وفي كربلاء الشيخ أحمد الشيخ محمّد كاظم الخراساني والحاج محمّد حسن أبو المحاسن. وفي الحلة الشيخ مهدي البصير والسيد محمّد الباقر، ومحمد السيد موسى كمال الدين، وفي الدغّارة السيد كاظم فوزي، وفي عفك والهاشمية والجزيرة السيد كاظم العوادي، وفي الغراف الشيخ علي الشرقي، غير أن الأخير لم يستطع تنفيذ خطة الحزب في إثارة الغراف عندما وقعت الثورة الأمر الذي أسخط بعض أعضاء الحزب عليه. ومعتمد الحزب في الناصرية الشيخ عبد الحسين مطر، وفي سوق الشيوخ الشيخ محمّد حسن حيدر، وفي البصرة الشيخ عبد المهدي مظفر، وفي الحيرة وأبو صخير السيد هادي زوين،

١. جعفر بن محمّد حسن بن داود أبو التمن، ولد في بغداد سنة (١٨٨١م) من أسرة تجارية معروفة. انخرط في الدعوة إلى الجهاد في بغداد وكان له دور مشهود في توحيد جهود العراقيين شيعة وسنة وغيرهما في بغداد قبيل ثورة العشرين، عُيّن عضواً في اللجنة التأسيسية لوضع الإطار العام لحكومة الثورة في النجف الأشرف بعد تحريرها من المحتلين الإنكليز في ١٩٢٠م. كان همّه الأول جمع الكلمة وتوحيد الموقف ضد المحتلين في بغداد. لوحق هو ويوسف السويدي والشيخ أحمد الداوود وعلى البازركان من قبل قوات الإنكليز لاعتقالهم في (١١ آب ١٩٢٠م) بعد أن تحدّوا حكومة الاحتلال وأقضّوا مضاجعها مدة من الزمن فاستطاع النجاة من شرطتهم. اشترك في تأسيس أحزاب خلال العهد الملكي، تقلد وزارة التجارة ثم المالية وانتُخب عضواً في مجلس النواب والأعيان، يعد من كبار المؤسسين الأوائل لغرفة التجارة. توفي سنة ١٩٤٥م. ورغم الدور المبدئي الكبير للحاج في العراق لا زالت الدراسات والبحوث عنه شحيحة؛ لذا أدعو الباحثين في الجامعات ومراكز البحوث إلى تجلية دوره السياسي المبدئي في خدمة العراق والعراقيين.

٢. السيد محمّد حسن الصدر، تولى رئاسة وزراء العراق سنة ١٩٨٤م، وقدم استقالته منها في السنة نفسها خلال اليوم التالي لانتهاء الانتخابات النيابية. وكان قد أسس حزب (حرس الاستقلال) عام ١٩١٩م، شغل عضوية مجلس الأعيان العراقي وتولى رئاسته. توفي سنة ١٩٥٦م.

وفي الكفل وما جاورها عبد الأمير الشكري، وفي الكوفة محمّد أبو شبع ورسول تويج.

وبواسطة هؤلاء المعتمدين كانت صِلات الحزب والمكتب دائمة مع معظم البلاد»[1].

المرجعية الدينية وثورة العشرين

لمّا كان العراقيون الشيعة وهم الغالبية العظمى من سكان العراق، يأتمرون بأمر مراجعهم وزعمائهم في أغلب ما يتصل بشؤون حياتهم الخاصة، وكل ما يتصل بشؤون حياتهم العامة، فهم لا يصدرون فيها إلّا عنهم، ولا يهبّوا للجهاد إلّا بأمرهم؛ لذلك فما أن قرر المرجع الميرزا محمّد تقي الشيرازي الهجرة من سامراء عبر الكاظمية إلى كربلاء في (١٢ جمادى الأولى ١٣٣٦هـ/ ٢٣ شباط ١٩١٨م) رغبة منه بسكنى كربلاء، وليس تلبية لرغبة زعماء الثورة النجفيين، خلافًا لما نقله بعض المؤرخين[2] من أن زعماء الثورة في النجف الأشرف دعوه للسكنى فيها أول الأمر، فاستجاب لهم، فأعدّوا لوازم إقامته في النجف، ثم عدلوا عن ذلك فاختاروا له السكنى في كربلاء، فأقرّهم على ذلك، وهو خبر

١. كمال الدين، محمد علي، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين. معلومات ومشاهدات، ص٧٨.

٢. من قبيل: الشيخ فريق المزهر آل فرعون في كتابه الحقائق الناصعة عن الثورة العراقية: ٧٩-٨٠. و د. علي الوردي في كتابه: لمحات من تاريخ العراق الحديث: ٥/ ٦٢-٦٣، وحسناً أنه قدم ذكرها بكلمة (يقال)، والمؤرخ الصديق الفاضل كامل سلمان الجبوري في كتابيه: (السيد محمد كاظم اليزدي سيرته وأضواء على مرجعيته ومواقفه ووثائقه السياسية): ٤٦٨، والمواقف المشتركة لعلماء العراق وإيران ضد الغزو الأجنبي للبلاد الإسلامية ١٩٠٥-١٩٢٠م: ١/ ٣٤٠، سابق. والدكتور شاكر حسين دمدوم الشطري في بحثه (أثر المرجعية الدينية في الدفاع عن العراق خلال مدة الاحتلال البريطاني ١٩١٤- ١٩٢٠م) المنشور ضمن موسوعة فتوى الدفاع الكفائي: ٣/ ٧٥. وغيرها.

متداول ولكنه غير صحيح، والصحيح: هو عزم سماحته ابتداء على السكنى في كربلاء دون غيرها، حرصًا منه على قيامه بواجبه الديني في نشر العلوم الدينية فيها من جهة، وتنفيذًا لوصية والده له بسكنى كربلاء من جهة أخرى. وهو ما ورد صريحًا في نص نجله الشيخ عبد الحسين الحائري كما في أدناه[١].

وما أن حطّ سماحته ركابه في بلدة سيد الشهداء الإمام الحسين عليه السلام -كما يقول الشيخ علي الشرقي المعاصر للحدث- حتى «تهافت الساعون إلى كربلاء ينسلّون من سائر الأنحاء العراقية، وقرروا تأسيس جمعية سياسية دينية يرأسها ذلك الزعيم وتنتشر فروعها في العراق، وانصرف الجميع إلى العمل، مقررين: أن يجتمع زعماء الريف، وهم أهل السلاح، وعليهم المعوّل في الملمّات للحضور في النجف يوم السابع والعشرين من رجب، وهو موسم ديني معروف تحجّ له الشيعة من سائر الأطراف، فالاجتماع فيه لا يثير ريبة الحكام الإنكليز، ويتحسس الإنكليز خصوصًا الحاكم في النجف، فيوعز إلى حكام الأطراف أن يبرقوا إلى رجال مناطقهم بالعودة حالًا، ونردّ على هذا الكيد بأنْ عرّفنا الأصحاب أن يقولوا إن الموسم الديني لا تساعد تقاليدنا على تركه، وسوف ينتهي الليلة، وغدًا

١. اعتماداً على نص رسالة الشيخ عبد الحسين الحائري نجل المرجع الأعلى الميرزا الشيرازي المؤرخة في جمادى الثاني ١٣٧٣هـ، المرسلة إلى السيد عبد الرزاق الوهاب، المنشورة في العدد الأول من السنة الأولى (١٣٧٣هـ) من مجلة (رسالة الشرق) الكربلائية تحت عنوان (نصيب كربلاء من تاريخ الشيخ فريق المزهر آل فرعون ص١٠) التي جاء فيها: «بعد احتلال القوات البريطانية مدينة سامراء... قرر المرحوم والدي اصطحاب العلوم الدينية إلى كربلاء، فوصل الكاظمية وبقي فيها عدة أشهر، وعندئذ طلب إليه المرحوم آية الله السيد حسن صدر الدين السكن في الكاظمية، فأجاب المرحوم والدي بأنّ وصية والدي (المرحوم المرزا محبّ عليّ) هي أن أسكن كربلاء... أمّا ما قيل عن إرسال كتبه وأثاثه إلى النجف أو الموافقة على السكن فيها أو ورود كتاب من أحد إليه أو إلى أخي المرزا محمد رضا حول هذا الموضوع - فليس بصحيح».

نعود، وفي تلك الليلة ينعقد الاجتماع، ويتكلم المتكلمون باسطين آراءهم، وكان التصميم على الوقوف في وجه الإنكليز بأن يحرجوهم ليخرجوهم».

ويضيف الشيخ الشرقي الحاضر في الاجتماع المنعقد في دار المرحوم السيد علوان الياسري في النجف الأشرف ناقلًا أن «رأي النجفيين وأهل كربلاء العصيان المدني؛ لأن الزعيم (المرجع الأعلى الشيخ محمّد تقي الشيرازي) -الذي «درس منهج الزعامة وسيرها في المجتمع الإسلامي من أستاذه المربي الوحيد»[1] الميرزا السيد محمد حسن الشيرازي- لا يوافق على العصيان المسلح في الوقت الحاضر، ورأي الفراتيين الثورة المسلحة وإشهام الإنكليز رائحة البارود؛ لأن الإنكليز لا يحسبون حسابًا لغير السلاح، كما ولا تحلّ مثل هذه العقد إلّا بالتضحية، ورأي المنتفك والغراف بين بين، وبعد الاستماع إلى كافة الآراء تتم الموافقة بالإجماع على القيام مبدئيًا بما يشبه العصيان المدني، وتنفيذًا لذلك قرروا:

أولًا: تأسيس جمعية باسم الجامعة الإسلامية مركزها كربلاء ولها فروع في كل العراق ويرأسها الميرزا الشيرازي.

ثانيًا: توزيع منشور بتوقيع الشيرازي يأمر بالوحدة وجمع الشمل والتساند في كل المهام.

ثالثًا: جعل يوم الجمعة يوم الشعب تعطل فيه المكاسب ويترك البيع والشراء وتنصب المنابر في الساحات العامة ليتبارى الخطباء فوقها بما يستلزم الإثارة والتحضير»[2].

وقد أضافت رسالة طويلة أرسلها الشيخ علي الشرقي إلى الباحث جعفر

---

١. حرز الدين، الشيخ محمد، معارف الرجال، ٢/ ٢١٥.

٢. الشرقي، الشيخ علي، الأحلام، ص١٤١- ١٤٤.

الخليلي مُقرَّرَين إضافيين للاجتماع نشرهما الخليلي ضمن نشره لرسالة الشيخ الشرقي موقّعة باسم (فتى الفرات) هما:

«**رابعًا**: يوعز إلى قسم من أفراد العشائر بعدم الطاعة التامة للحكومة في شؤون الجباية، وعدم الاتصال بالحكام، والظهور بحالة تشبه ما سمي أخيرًا في الهند بالعصيان المدني.

خامسًا: الخروج بالنهضة من نطاقها الضيق وتعريف سائر الأقطار العربية بأهداف العراق»[١].

وقد حضر الاجتماع المهم جمع من رجال الدين يأتي في مقدمتهم الشيخ محمّد رضا نجل المرجع الأعلى الشيرازي[٢]، والميرزا أحمد نجل الشيخ محمّد كاظم الخراساني، وقسم من زعماء العشائر كالسيد علوان الياسري، والحاج عبد الواحد آل سكر، والشيخ خيّون العبيد، وبعض التجار والوجهاء، مثل: الحاج محمّد جعفر أبو التمن، وآخرون، منهم: السيد حسين كمال الدين، والشيخ علي

---

١. الشرقي، الشيخ علي، على هامش الثورة العراقية الكبرى.. نُشر باسم مستعار هو (فراتي)، ص٢٤.

٢. الشيخ محمّد رضا الشيرازي من كبار زعماء الثورة والساعد الأيمن للمرجع الأعلى ومفجر الثورة الشيخ محمّد تقي الشيرازي، له مواقف مشهودة في التصدي الفعال للإنكليز، والدعوة إلى الجهاد، أرسل رسالة إلى الأمير علي ابن الشريف حسين في (٧ رمضان ١٣٣٨هـ) مع رسالة أبيه المرجع الأعلى المبعوث إلى مكة بيد الشيخ محمّد رضا الشبيبي يطلب منه فيها إعلان ظلامة الشعب العراقي من محتليه في مؤتمر الصلح وعصبة الأمم. أسس منظمة باسم (الجامعة الإسلامية) للتصدي للمحتل الإنكليزي، اعتقلته سلطات الاحتلال وكان لاعتقاله أثر كبير في تأجيج نيران الثورة ضد الإنكليز، وقيّدت يديه وربطت رجليه بالأصفاد خلال اعتقاله، ونفته إلى جزيرة (هنجام) الهندية عن طريق البصرة حيث وضعته لحين تسفيره إلى هنجام في سجن رطب ومظلم ينشر الماء فيه باستمرار ليمنع النزلاء من النوم، ثم أركبته في باخرة مكشوفة وضعوه على سطحها تحت الشمس الحارقة، ثم سجنوه في منفاه تحت الشمس أو في مخازن الفحم الحجري. ينظر: (في سبيل الله. مذكرات الشيخ محمد الخالصي: ٨٦٣-٨٦٤).

الشرقي -(ولا أشك أبدًا أن الشرقي هو كاتب الرسالة ومرسلها إلى ناشرها جعفر الخليلي)- وكثير من رجالات العراق الآخرين، وتم الاتفاق بين المجتمعين على تأجيل القيام بالثورة المسلحة في الوقت الحاضر كما تقدم، وعلى العمل في التمهيد لها عن طريق التوعية الوطنية والدينية، حتى إذا صار الناس مستعدين للثورة متى آن الأوان قاموا بها، «وحينئذ يمكننا أن نقدم القرابين للغرض المقدس ونبلو البلاء الحسن»[١].

ويبدو من خلال التمعّن في النصّين المتقدمين لثلاثة من المشاركين في ثورة العشرين والشاهدين على أحداثها، وهم كلٌّ من: السيد محمّد علي كمال الدين، والشيخ علي الشرقي، والأستاذ حسن الأسدي[٢] -كما يظهر من خلال التدقيق في أسماء أعضائها، سواء من كان منهم من كبار العلماء والمجتهدين، أم من فضلاء الحوزة العلمية، أم من الوطنيين الآخرين من مختلف الطبقات السياسية والاجتماعية وغيرهم- أنّ غالبية المتحمّسين للثورة إضافة إلى المراجع هم من دعاة الحركة الدستورية (المشروطة) أو مؤيديها، أو الموافقين على أطروحتها، بل فيهم العديد من ناشطيها الأوائل ممن وردت أسماؤهم في قائمة أثبتها سماحة السيد هبة الدين الشهرستاني في مذكراته خلال حديثه عن خلية عمل لحركة المشروطة كانت تجتمع سنة (١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م) مهمتها «تدبير الأعمال ورسم الخطط بصورة سرية في سراديب النجف خشية العوام وحاشية السيد اليزدي فهم فريق من الأحرار المخلصين»[٣].

---

١. الشرقي، الشيخ علي، على هامش الثورة العراقية الكبرى، ص٢٣.

٢. الأسدي، حسن، ثورة النجف على الإنكليز، ص٣٦٩-٣٧٠.

٣. من مذكرات السيد هبة الدين الشهرستاني عن المشروطة والاستبداد، ص٧٢١-٧٢٢.

بل قد يصح القول بأن المراجع وكبار العلماء والمجتهدين والفضلاء من دعاة الحركة الدستورية أو مؤيديها أو الراضين بأطروحتها هم أُسّاس ثورة العشرين وعمادها، ومنظّروها وقادتها، والداعون إليها[١]، ناهيك عن غير الحوزويين من طبقات الشعب الأخرى ممن كانوا داعمين لحركة المشروطة وتنظيرها لشكل نظام الدولة الدستورية.

لقد تتبعتُ سير المجتهدين وكبار العلماء المشاركين في ثورة العشرين، بأشكال المشاركة كافة، بما فيها العمليات العسكرية، سواء أكان هؤلاء من كبار مجتهدي النجف الأشرف، أم من كربلاء، أم من الكاظمية، أم غيرها؛ فوجدتُ غالبيتهم -إن لم يكونوا كلهم- من دعاة الحركة الدستورية (المشروطة) وكبار رجالها، فهم من داعميها أو مؤيديها، أذكر منهم على سبيل المثال: المراجع من مفجري الثورة وقادتها كل من: الميرزا محمّد تقي الشيرازي أحد المراجع والمجتهدين العشرة الذين وقّع نيابة عنهم المرجع الخراساني في رسالته التي جاء فيها «فواجب المسلمين أن يقفوا دون أي حركة ضد المجلس» المتقدم ذكرها، وغيرها[٢]، وهو الذي «عوّل عليه عامة الدستوريين والأحرار»[٣] في تطبيق مشروعهم الدستوري بعد انتصار ثورة العشرين، وشيخ الشريعة الأصبهاني، والسيد أبو الحسن الأصفهاني من خاصة وتلامذة زعيم حركة المشروطة[٤] وأحد الفقهاء المرشحين

١. كارولين مرجي صائغ، المرجعية الدينية الموقف الوطني في العراق بعد ٢٠٠٣، ص٢٩.

٢. ينظر: المصلح المجاهد الشيخ محمد كاظم الآخوند الخراساني. عبد الرحيم محمد علي. منشور ضمن كتاب فصول من تاريخ النجف: ٢/ ٣٦٩.

٣. المصدر نفسه، ص١١٧.

٤. المرجع الأعلى بعد وفاة المرجع شيخ الشريعة الأصبهاني وممثله إلى ساحات الجهاد في ثورة العشرين، وأحد زعماء الحركة الدستورية، ومن كبار تلامذة زعيمها المرجع الشيخ محمّد كاظم الخراساني بل وصيه

من قبله لمجلس الشورى الإيراني لضمان عدم تشريعه ما يخالف أحكام الشريعة الإسلامية[١]، والشيخ محمّد حسين النائيني الساعد الأيمن لزعيم المشروطة في رسائله السياسية وتنظيراته الفكرية ومؤلف أهم كتاب عنها، والشيخ مهدي الخالصي[٢]، والسيد إسماعيل صدر الدين[٣]، إضافة إلى عدد غير قليل من المجتهدين

على زعامة الجيش الذي عسكر خارج النجف قاصداً خراسان للجهاد ضد العدوان الروسي، غير أن المرجع الشيخ الخراساني مرض فجأة وتوفي فخلفه على القيادة وصيه السيد أبو الحسن، عارض السيد أبو الحسن تولي الملك فيصل عرش العراق، كما عارض بشدة حكومة الاحتلال والانتداب البريطانية للعراق، ووقف في وجه تمرير الاتفاقية العراقية البريطانية المذلة، فأفتى بتحريم الاشتراك في الانتخابات في ظل الانتداب البريطاني فتعطلت الانتخابات، ولم تستطع الحكومة إجراءها إلّا بعد تسفيره إلى إيران. عاد منها للنجف. وما أن شبت ثورة الأحرار في العراق ضد الإنكليز سنة (١٩٤١م) أفتى بدعمها. تفرد بالمرجعية العليا سنوات دون منافس. توفي سنة (١٣٦٥هـ/ ١٩٤٦م) ودفن بالصحن الحيدري.

١. السيد أبو الحسن الأصفهاني. سيرته وأضواء على مرجعيته. سابق: ٢/ ١٧١-١١٨ نقلاً عن: تشيع ومشروطية. عبد الهادي الحائري: ١/ ١٣-١٤.

٢. ولد الشيخ محمد مهدي بن محمد حسين الخالصي قريباً من مدينة الكاظمية ببغداد سنة (١٢٧٦هـ) وتلقى تعليمه في الكاظمية والنجف وسامراء على أكابر مراجعها كالشيخ حبيب الله الرشتي والسيد محمد حسن الشيرازي المعروف بالمجدد والشيخ محمد كاظم الخراساني المعروف بالآخوند زعيم حركة المشروطة. وتأثر كثيراً بأستاذَيهِ المرجعين الآخوند الخراساني والمجدد الشيرازي. تولى تدريس الفقه والأصول والكلام في الكاظمية. وتصدى للمرجعية وأسس مدرسة دينية في الكاظمية باسم مدرسة الزهراء. أفتى ضد الإنكليز، والتحق بجبهات القتال ومعه ابنه الشيخ محمد ضد الإنكليز بعد احتلالهم للبصرة. التحق بالمرجع الميرزا الشيرازي مفجر ثورة العشرين بكربلاء في عام (١٣٣٧هـ)، وبقي معه وابنه مدة. بايع فيصل كملك على العراق بشروط أخل بها فنقض بيعته. تولى رئاسة مؤتمر كربلاء ضد هجمات الوهابيين على العراق سنة ١٣٤٠ هجرية، وأفتى مع المراجع بحرمة الاشتراك في انتخابات الجمعية التأسيسية للمصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية، فنفته حكومة الملك فيصل إلى خارج العراق. له من الكتب: القواعد الفقهية، حاشية على كفاية الأصول، رسالة الحسام البتار في جهاد الكفار، رسالة عملية. توفي سنة ١٣٤٣ هجرية في إيران ودفن في رواق دار السيادة حيث ضريح الإمام الرضا عليه السلام.

٣. السيد إسماعيل بن محمد بن صدر الدين، أصله من جبل عامل ولكنه ولد سنة (١٢٥٨هـ) بأصفهان =

وكبار العلماء والفضلاء، منهم كل من: السيد مصطفى الكاشاني، ونجله السيد أبو القاسم الكاشاني[١] الموصوف في تقرير بريطاني بأنه «يمارس تأثيرًا مهلكًا على الميرزا في كربلاء»[٢]، والشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ حسن علي القطيفي، والسيد هبة الدين الشهرستاني، والسيد محمّد علي بحر العلوم، والشيخ محمّد رضا الشيرازي نجل مفجر الثورة وقائدها، والشيخ محمّد رضا الشبيبي، والسيد محمّد رضا الصافي، والشيخ محمّد باقر الشبيبي، والشيخ محمّد جواد الجزائري،

= فدرس المقدمات والسطوح، ثم توجه إلى النجف الأشرف قاصداً التلمذة على الشيخ مرتضى الأنصاري، فلما وصل كربلاء سمع بخبر وفاة الشيخ الأنصاري فحضر على المرجعين الشيخ راضي والشيخ مهدي كاشف الغطاء. لازم المرجع السيد المجدد الشيرازي في سامراء وتتلمذ عليه، وبعد وفاة أستاذه المجدد بسنتين هاجر إلى كربلاء وهو مرجع مقلد، ثم هاجر منها إلى الكاظمية فتوفي فيها سنة (١٣٣٨هـ) أو بحدودها، ودفن في رواق الكاظمية الشريف.

١. السيد أبو القاسم السيد مصطفى الكاشاني، ولد سنة (١٣٠٠هـ) وتلقى علومه على أكابر مراجع النجف وفي مقدمتهم الشيخ محمّد كاظم الخراساني والشيخ الخليلي حتى بلغ مرحلة الاجتهاد فمنحاه إجازته كل من السيد أبو الحسن الأصفهاني والشيخ أغا ضياء العراقي. شارك مع والده في التصدي للإنكليز خلال احتلالهم للبصرة سنة (١٩١٤م) وكانت له فيها مواقف وخطب مشهودة، وله دور بارز في ثورة العشرين بل كان من قوادها. وحين رأت قيادة الثورة وجوب إشغال الجيش الإنكليزي في إيران كي لا يقوم بمساندة جيشهم في العراق أرسلته مبعوثاً عنها ليحمل الفتاوى إلى القبائل الإيرانية القاطنة بمسرى الجيش الإنكليزي فيما لو أراد الزحف إلى العراق فقام بوظيفته خير قيام رغم وعورة الطريق وقساوة اجتيازه. غادر إلى إيران بعد انتهاء الثورة تخلصاً من طلب قوات الاحتلال الإنكليزي. وكان له دور فاعل في قيادة تظاهرات ضخمة ضد منح بريطانيا امتيازات في مجال النفط بإيران. فاعتقلته الحكومة وسجنته ونفته إلى بيروت. وفي عام (١٩٥٠م) عاد إلى طهران فاستقبلته مئات الآلاف من الشباب الإيراني. دعم رئيس وزراء إيران (محمد مصدق) في إلغاء الامتياز الممنوح لشركة النفط الإيرانية البريطانية. ثم اختلف معه لمواجهته الحركة العلمائية. توفي في سنة (١٩٦٢م) بعد مرض طويل ودفن جوار مرقد الشاه عبد العظيم الحسني. ولا زالت نشاطات سماحته بحاجة إلى بحث وتتبع لأهمية دوره في الجهاد ضد الاحتلال في العراق وإيران.

٢. ألف دي ل. رش، العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦. المجلد الثاني، ص٣٥٧.

والشيخ علي الشرقي، والسيد محمّد علي كمال الدين، والسيد سعيد كمال الدين، والسيد حسين كمال الدين، والشيخ جواد الجواهري، والشيخ مهدي نجل المرجع زعيم المشروطة الشيخ محمّد كاظم الخراساني، والشيخ إسحاق الرشتي، والشيخ عبد الحسين مطر، والسيد مسلم زوين، والشيخ أحمد نجل المرجع زعيم المشروطة الشيخ محمّد كاظم الخراساني، والشيخ محمّد حسين الحلي، والشيخ حسين الحلي، والشاعر الشيخ محمّد حسن أبو المحاسن، والخطيب والشاعر الشيخ محمّد مهدي البصير، والشيخ محمّد حسن آل حيدر، والشيخ كاتب الطريحي، والشيخ عبد الغني الجواهري، والشيخ محمّد رضا كاشف الغطاء، والشيخ جعفر حيدر، وغيرهم ممن لا يسعني استعراض أسمائهم والتعريف بهم خشية الإطالة[1].

وليس أدلّ على أنّ قادة الثورة وزعماءها الدينيين والمدنيين -بمن فيهم شيوخ العشائر والوجهاء والوطنيين وقادة الرأي في المدن الثائرة- كانوا من متبنّي الحركة الدستورية (المشروطة) أو داعميها أو الداعين إليها؛ ممّا نصت عليه بيانات ورسائل المراجع الموجهة للعراقيين ولزعماء العالم، وما حوته المضابط المصرحة بمطالبهم المقدمة لقوات الاحتلال البريطاني، من أنهم يطالبون بالاستقلال التام العاري عن كل تدخل أجنبي في ظل دولة عربية إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم مقيد بمجلس تشريعي وطني.

١. تنظر أسماء هؤلاء المراجع والعلماء والفضلاء في كتاب (ثورة النجف على الإنكليز للأستاذ حسن الأسدي: ٣٦٩ - ٣٧٠)، وفي كتاب (السيد محمّد كاظم اليزدي. سابق: ٤٥٢-٤٥٩). وفي المقابل زعم بعضهم أن المجتهد المجاهد السيد محمد سعيد الحبّوبي من دعاة حركة المشروطة وقادة تيار الإصلاح. ينظر: محمد سعيد الحبوبي ودوره الفكري والسياسي. علي فاروق محمود الحبوبي: ١٠١. غير أني لم أجد من خلال تتبعي ما يدعم هذا الزعم.

المبحث الثاني: التطبيق العملي للفتوى باتباع المسعى السلمي لتحقيق المطالب المشروعة ولجوء المحتلين إلى خيار العنف

المطلب الأول: المبادرات والنشاطات السلمية

بعد أن قرر المرجع الأعلى والمجتهدون وتبعهم الوطنيون بأن لا بد من السعي لتحرير العراق من نير الاحتلال البريطاني، تحريرًا تامّا عاريًا عن أي شبهة لتدخل أجنبي مهما كان، وأن تحرير العراق من نير الاحتلال وتنجيز حق تقرير المصير للشعب العراقي يجب أن يكون بالطرق السلمية أولًا وبالذات؛ لذلك نشطت المساعي الشعبية على الصعد كافة للضغط على الإنكليز من أجل تحقيق مطالب الشعب الحقة بالطرق السلمية، وقد تمثلت أوائل هذه النشاطات والمبادرات بعقد مؤتمر كبير في النجف الأشرف تولى وضع خطة تفصيلية للعمل السياسي السلمي، وكما يلي:

أولًا: مؤتمر النجف الأشرف والخيار السلمي

لعل من أوائل مظاهر تبنّي المسعى السلمي لتحقيق المطالب الحقة، ما صدر عن مؤتمر عقده زعماء الثورة في النجف الأشرف ليلة (١٦ نيسان ١٩٢٠م/ ٢٧ رجب ١٣٣٨هـ) وهي ليلة المبعث النبوي الشريف، مستثمرين «تلك المناسبة لاستقدام أعضاء ذلك المؤتمر.. وفي جنح الظلام يتسلل المخلصون إلى دار المرحوم السيد علوان» الياسري حيث انعقد المؤتمر بحضور كبار زعماء الثورة، وبحضور الميرزا رضا نجل الإمام الشيرازي.

يقول الشيخ علي الشرقي أحد المؤتمرين: «وكانت زبدة المخض المقررات الآتية:

١. تأسيس جمعية في سائر أنحاء العراق باسم الجامعة الإسلامية، تعمل على توحيد الصفوف ولمّ الشمل وتحفيز الجماهير.

٢. تشكيل فروع لهم في المدن تعمل على فرض عطلة في كل يوم جمعة، وأن يحتشد الناس في الأماكن العامة حيث تنصب المنابر ويعلوها الخطباء المسعّرون والمنبّهون تحت شعار الوعظ الديني.

٣. يوعز إلى قسم من أفراد العشائر بعدم الطاعة التامة للحكومة في شؤون الجباية، وعدم الاتصال بالحكام، والظهور بحالة تشبه ما سُمّي أخيرًا في الهند بالعصيان المدني.

٤. بث رسالة من الزعيم الروحي إلى سائر رؤساء العشائر تأمر بالتساند والتكافل والعمل الجماعي السلمي على إنقاذ المسلمين وتخليص البلاد من محنتها.

٥. الخروج بالنهضة من نطاقها الضيق وتعريف سائر الأقطار العربية بأهداف العراق على الأخص القطر الحجازي وسيده الملك حسين.

هذه هي مقررات المؤتمر.. قبل وقوع القبض على نجل الميرزا الشيرازي، وقبل وقوع الثورة بكثير»، حيث :«كانت الخطة.. أن تكون ثورة سلمية طويلة الأمد ذات عناد وصلابة، ومفاوضات ومراوغات، بدون قتال»[١]؛ لأن المرجع الأعلى يريدها سلمية. رغم ورود تقرير سري للشرطة البريطانية عن حوادث أسبوع ينتهي في (١٦ شعبان ١٣٣٧هـ/ ١٧ أيار ١٩١٩م) موقّع من د. ل. موركان معاون مدير الشرطة المركزي ببغداد، ورد فيه ما نصه:

---

١. الشرقي، الشيخ علي، على هامش الثورة العراقية الكبرى، ص٢١ و٢٣-٢٤ و١٦ على التوالي.

«يقال إن أهالي الكاظمية ينوون إرسال سيد صالح وعدد من العلماء إلى النجف وكربلاء في القريب العاجل من أجل التحريض على الثورة»[١].

ويبدو أن التقرير السري غير صحيح، أو أن أهالي الكاظمية لم يرسلوا من نووا إرسالهم إلى النجف الأشرف وكربلاء المقدسة، أو أنهم أرسلوا ولم تنجح مهمتهم في المدينتين.

ثانيًا: إبلاغ قادة الثورة وتوجيههم للعمل بالخيار السلمي

لقد وجه كل من سماحتي المرجعين الشيخ الشيرازي وشيخ الشريعة الأصبهاني زعماء وشيوخ وقادة الثورة إلى المطالبة بحقوق الشعب بالطرق السلمية ما أمكن ذلك، فقد تجلى ذلك بوضوح في نص الفتوى التاريخية وإبلاغها لهم من قبل المرجع الأعلى مباشرة في اجتماع ليلة النصف من شعبان كما تقدم، ثم بالرسائل الصادرة عنهما إلى القادة والشيوخ والزعماء وكذلك إلى وكلاء المرجعية في المدن المختلفة لحث مواطنيها وأهل الحل والعقد فيها على السير بالطريق السلمي إلى أقصى مداه، وحثهم كذلك على إرسال مطالب شعبهم إلى المحتل عبر المضابط المكتوبة -وقد تقدم الحديث عنها في فصل سابق-، موجبين عليهم سلوك الطريق السلمي حتى نهايته قبل اللجوء إلى الثورة المسلحة، بحيث ظهر سلوكهم الخيار السلمي والسعي إليه واضحًا جليًّا لدى زعماء الثورة وقادتها في متبنّياتهم، معبرين عنه بأحاديثهم ورسائلهم التي كتبوها إلى المحتلين الإنكليز، وبتجمعاتهم السلمية الكبيرة والمتتالية وخاصة في ما اصطلح عليه بتجمعات (المولد/ التعزية) كما سيأتي ذكرها في المبحث الثاني اللاحق.

---

١. ألف دي ل. رش، العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦. المجلد الثاني ١٩١٨-١٩٢١، ص٣٠٢.

كل ذلك وغيره من أمثال الرسالة المتقدم ذكرها التي بعث بها المرجع شيخ الشريعة الأصبهاني إلى الحاكم السياسي العام في (٨ شوال ١٣٣٨هـ/ ٢٥ حزيران ١٩٢٠م)، لذا فسأقتصر على ذكر وثيقة واحدة -إضافة لما تقدم ذكره من وثائق- كمثال على مدى اتباع الثوار وانصياعهم إلى أوامر مرجعيتهم وعدم الخروج عنها حتى في الظروف العسكرية الطارئة ما دام الحل السلمي ممكنًا، كما تجلى ذلك في الرسالة التي وجهها قادة جبهات الثورة في الفرات الأوسط إلى الضباط الإنكليز المحاصرين من قبل الثوار في حامية الكوفة، متحدثين فيها عن الحكومة البريطانية قائلين: إنها «اضطرتنا للخوض في نار الحروب طلبًا لحقوقنا الطبيعية في الحياة بعدما دافعنا بكل ما وسعنا عن عدم نشوبها، كما لا يخفى عليكم»[1].

ثالثًا: عدم الإذن باللجوء إلى الثورة المسلحة إلّا بعد استنفاد المساعي السلمية كافة

لِما تقدم وغيره؛ لم يلجأ المرجعان الشيخ الشيرازي وشيخ الشريعة الأصبهاني إلى الإذن باستعمال القوة الدفاعية، إلّا بعد اليأس التام من تحقيق مطالب العراقيين المشروعة بالطرق السلمية.

أما المرجع الأعلى الشيخ الشيرازي فتكفي فتواه التاريخية المتقدم ذكرها للتدليل على عدم إذنه الشرعي برفع السلاح بوجه المحتلين المعتدين، إلّا بعد استنفاد كافة الطرق السلمية لتنجيز الاستقلال التام للعراق وتخليصه من أي احتلال أو انتداب للأجنبي على أراضيه ومواطنيه.

وقد أكد ذلك مرارًا وتكرارًا وأثبته في رسالته التي أرسلها إلى الميجر بولي

١. الجبوري، كامل سلمان، وثائق الثورة العراقية الكبرى، ص٣/ ٢٣٢-٢٣٣.

حاكم الحلة وكربلاء في (٥/ ٦ شوال ١٣٣٨هـ/ ٢٣ حزيران ١٩٢٠م) جوابًا على كتاب الحاكم البريطاني المؤرخ (٢٢ حزيران ١٩٢٠م)، وهي من أواخر رسائله إليهم، وسيأتي ذكر نصها لاحقًا.

ثم بيّن المرجع الأعلى الخلف شيخ الشريعة الأصبهاني هذا الأمر بوضوح تام بعد وفاة المرجع الأعلى السلف الشيخ الشيرازي، بكتابه إلى عموم المسلمين رفقة رسالته إلى المجاهد الشيخ عبد الحسين مطر ممثله ووكيله في المنتفق (الناصرية) في (١٠ ذي الحجة ١٣٣٨هـ/ ٢٥ آب ١٩٢٠م) بقوله: «إن مبدأ هذه الحرب مطالبة العراقيين بحقوقهم المشروعة واستنجاز ما وعدتهم الحكومة البريطانية، سالكين الطرق السلمية، فقابلتهم الحكومة بالضغط والغلظة والإهانة وتبعيد الأجلّاء، فانجرّ إلى الحرب الحاضرة دفاعًا عن أنفسهم وأعراضهم، بعدما علموا أن الصبر على أفاعيل الحكومة ونواياها فوق الطاقة، فبعد أن صار ما صار، وجب على كل مسلم دفع الشر والضرر عن إخوانه حسب قدرته، بوجاهته، أو بلسانه، أو بخطه، أو بماله، أو بنفسه. وحرم التقاعد عن نصرتهم»[1].

ولم يكتفِ سماحته بذلك، بل عقّب عليه تأكيدًا على موقفه بتحقيق الحقوق المشروعة بالطرق السلمية، فكتب سماحته بعد ذلك كتابًا طويلًا إلى نائب الحاكم الملكي العام في بغداد بتاريخ (٢ محرم الحرام ١٣٣٩هـ/ ١٦ أيلول ١٩٢٠م) جاء فيه: لقد «أنذرناكم قائلين لكم تداركوا الأمر قبل خروج علاجه من مقدورنا، ولا شك أنكم تعلمون أن تداركه بإعطاء العراقيين حقوقهم التي طالبوكم بها سلمية، فأبيتم إلّا اغتصابها، وجعلتم أصابعكم في آذانكم حذرًا من أن تسمعوا

١. المصدر نفسه، ٣/ ٢٧٩.

مُطالِبًا بها، وأخذتم بعد الوعود بالوعيد، وبعد التأميل بالتضليل، واستعملتم الشدة والغلظة، فنفيتم، وقتلتم، وسجنتم، وأخفتم... فدافعوكم قيامًا بواجبهم، وهاجمتموهم تبعًا لهوى نفوسكم، فوقفوا موقفًا واحدًا حذّرناكم عاقبته، وأنذرناكم سوء منقلبه، أنا والسلف المرحوم آية الله الشيرازي الذي سقتم مساق تعزيتي بفقد نفسه الزكية بنسبة المصائب التي انتابت العراقيين إلى آرائه المقدسة، فإنكم (كذا)[1] ما وقفتم على كتاباته إلى جميع الجهات، وإلزام العموم بلزوم الهدوء والسكون، والمطالبة السلمية بحقوقهم المشروعة، وجئتم بها نكراء، بلغ سيلها الزبى، وضاقت لها حلقتا البطان، وأرسلتم بواخركم المشحونة بأسباب الدمار وآلات النار، وقدمتم العساكر، وكتّبتم الكتائب، إخضاعًا لتلك الأمة المظلومة، وسحقًا لحقوقهم المهضومة»[2].

رابعًا: إبلاغ عصبة الأمم والدول الكبرى بحق العراقيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم بالطرق السلمية

لقد سعت المرجعية الدينية سعيًا حثيثًا لإبلاغ عصبة الأمم وبريطانيا والدول الكبرى الأخرى وبعض دول الجوار، بحق العراقيين باستقلال بلادهم وتقرير مصيرهم بأنفسهم بالطرق السلمية. حيث أشار كلا المرجعين الشيخ الشيرازي وشيخ الشريعة الأصبهاني في أدبيّاتهم عبر أكثر من رسالة إلى عصبة الأمم، وإلى الرئيس الأمريكي، وإلى رؤساء الدول الكبرى الأخرى، وبعض ملوك دول الجوار، مؤكدين فيها على سلوك الطريق السلمي لتنجيز حق الشعب العراقي في الاستقلال وتقرير المصير، ومن أمثلة ذلك:

---

١. لعلها (فكأنّكم).

٢. الجبوري، كامل سلمان، الشيخ محمّد تقي الشيرازي القائد الأعلى للثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠م، ص٢٩٢.

١. إبلاغ عصبة الأمم والولايات المتحدة الأمريكية بسلوك الطرق السلمية لتحقيق الاستقلال

لقد أرسل المرجع الأعلى الشيخ محمّد تقي الشيرازي رسالة إلى (عصبة الأمم) عن طريق الشريف حسين في (٧ رمضان ١٣٣٨هـ/ ٢٥ مايس ١٩٢٠م)، ثم أعقبها برسالة ثانية إلى (عصبة الأمم) أيضًا للغرض نفسه عن طريق إيران في (٢٧ ذي القعدة ١٣٣٨هـ/ ١٢ آب ١٩٢٠م).

كما بعث المرجعان الشيخ الشيرازي وشيخ الشريعة الأصبهاني معًا برسالة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة سفيرها في طهران بتاريخ (٥ جمادى الأولى سنة ١٣٣٧هـ/ ٦ شباط ١٩١٩م).

ثم بعثا بعدها بأيام رسالة أخرى موقّعة من كلا المرجعين أيضًا إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في (١٢ جمادى الأولى ١٣٣٧هـ/ ١٣ شباط ١٩١٩م) بمناسبة انعقاد مؤتمر باريس.

وإثر وفاة المرجع الأعلى الشيخ الشيرازي خلال ثورة العشرين، وتقلّد المرجع شيخ الشريعة الأصبهاني زمام المرجعية العليا، عاد سماحته فكرر التواصل مع الدول الخارجية من خلال إبلاغه المنظمة الدولية (عصبة الأمم) بمعاناة الشعب العراقي المضطهد في رسالته التي بعثها إلى الحكومة الهولندية، وأرسل نسخًا منها إلى الملك حسين ملك الحجاز، وحكومات أمريكا، وفرنسا، وروسيا، وتركيا، وألمانيا، وإيران، في (١ محرم ١٣٣٩هـ/ ١٥ أيلول ١٩٢٠م).

٢. إبلاغ المحتلين الإنكليز بتبنّي المرجعية للمسعى السلمي إلى آخر مدى ممكن

أما إبلاغ ذلك إلى قادة الإنكليز المحتلين فقد تكرر الطلب منهم مرات عديدة

منذ الفتوى التاريخية في صبيحة يوم النصف من شعبان (١٣٣٨هـ) إلى أن حان حين اليأس من إمكانية تحرير العراق سِلمًا قبيل اشتعال لهيب الثورة حتى عرف عنه المحتل الغاصب ذلك بوضوح، بل أثبته في رسائله إليهم.

ونظرًا لأهمية التدليل على مسعى المرجعية للحل السلمي وصولًا به إلى نهاية المطاف ولحين اليأس حتى في أشد الأيام حراجة لها بعد اعتقال نجل المرجع الأعلى وأكثرهم أهمية للثورة ومعه عدد من زعماء الثورة، ومع ذلك كله، لم ينثنِ المرجع الأعلى عن تبنّي الخيار السلمي، بل سعى سماحته حتى صد مسعاه كما سيأتي.

ثم جدد السعي المرجع شيخ الشريعة الأصبهاني، متمّمًا به مسعى سلفه المرجع الأعلى الشيخ الشيرازي، فسعى مجددًا -والثورة على أبواب الشبوب- إلى فتح حوار مع الغزاة، مقرِّرًا من دون قنوط أن يتبادل مع قادة المحتلين الإنكليز رسائل تضمنت إطلاق سراح زعماء الثورة المنفيين والمعتقلين، وفي مقدمتهم العالم المجاهد الشيخ محمّد رضا الشيرازي نجل مفجر الثورة المرجع الأعلى الشيخ الشيرازي، متعهّدًا سماحته ببذل غاية جهده في المحافظة على السلم والأمن، وتهدئة الأمور، فيما إذا تمت الاستجابة لمطالب المواطنين الحقة، وتمثل هذا المسعى السلمي التفاوضي برسالة بعثها سماحة شيخ الشريعة الأصبهاني إلى نائب الحاكم الملكي العام في العراق بتاريخ (٨ شوال ١٣٣٨هـ/ ٢٥ حزيران ١٩٢٠م) قبيل إعلان الثورة في الرميثة بأيام، جاء فيها: «أبدي لكم أنكم قد عرفتم وجربتم في هذه المدة الطويلة التي حدثت فيها هذه المظاهرات والاجتماعات، أنّ أهل العراق سالكون سبيل السلم والهدوء والسكون، ويطالبون بما يريدون

في حقوقهم حسب مواعيدكم من أول الأمر، وبموجب ما تقرر لدى الدول المعظمة من حرية الشعوب، وكان طلبهم على وجه المعقول المشروع، خاليًا من القلق والمشاغبات، خالصًا من إثارة أي فتنة أو فساد... مؤكدًا كل ذلك بما برز قولًا وكتبًا كِرارًا ومرارًا من آية الله الشيرازي دامت بركاته ومن بقية العلماء الأعلام من إيجاب السكون العام عليهم، وإلزامهم بترك كل ما فيه الإخلال بالأمن، لهذا أفتينا بوجوب السكون، وحرمة الثورة والفساد، وقد برهنوا في حركاتهم ومظاهراتهم المتواصلة على تمسكهم بالنظام والقانون والانقياد لفتاوى العلماء.

إلاّ أنه بلغنا خبر عجيب كان يصعب علينا تصديقه حتى تحقق من القبض على نجل آية الله الشيرازي وجماعة من أهل كربلاء والحلة، لا ذنب لهم إلّا مطالبة ما يطلبه إخوانهم»[1].

ونظرًا لأن السياسة البريطانية حينها كانت ترتئي القضاء على الثوار المسالمين المطالبين بحقوقهم المشروعة بالقوة والعنف، فقد جاء رد نائب الحاكم الملكي العام المؤرخ في (٢٢ شوال ١٣٣٨هـ/ ٩ تموز ١٩٢٠م) على رسالة شيخ الشريعة المتقدمة مخيبًا للآمال، فهو لم يكتفِ برفض مطالب المرجع الحقة وخاصة مطلبه بإطلاق سراح المنفيين والمعتقلين من الثوار المسالمين دون ذنب، بل ذهب إلى أنهم «معروفون بالفساد وسوء الأخلاق»[2]. فأجابه المرجع شيخ الشريعة على رسالته غير اللائقة بما يلي:

١. الجبوري، كامل سلمان، وثائق الثورة العراقية الكبرى، ٣/ ١٧٣.
٢. المصدر نفسه: ٣/ ٢١٩.

إلى سعادة الحاكم الملكي العام في العراق/ بغداد:

أخذنا برقيتكم يوم ٢٢ شوال، فنقول لكم: إنّنا لم نشفع أبدًا برجال معروفين بسوء الأخلاق والفساد، وإنما تشفّعنا بالأحرار الأبرياء الذين سُجِنوا وأُبعِدوا لغير ما جُرم. على أنّ الحكومة إذا كانت تعتبرهم جُناةً مجرمين فعليها أن تسلّمهم إلى القانون يُجري حكمه فيهم، ثم إنّ الشيخ محمّد رضا نجل آية الله الشيرازي بين المنفيين، فهل تستطيع الحكومة أن تقول إنه معروف بالفساد؟! ولولا اهتمام والده بالسكينة العامة والنظام والأمن لرأينا الحال على غير ما هي عليه الآن».

ويختم المرجع شيخ الشريعة جوابه باليأس من موافقة الحكومة المحتلة في تحقيق مطالب الشعب العراقي المشروعة بالحرية والاستقلال سِلمًا، بقوله: «وعلى كُلٍّ فإنّ معالجة الحالة الحاضرة بالإصلاح أمر غير مقدور»[١]، ما دام الإنكليز قد حسموا أمرهم باستعمال القوة العسكرية الضاربة يوم قالوا لوفد المرجع الأعلى الشيخ الشيرازي الساعي للحل السلمي، بأن الشيخ الشيرازي: «هو الذي بذر هذه البذرة وهذا يوم حصادها»[٢].

وكان المرجع شيخ الشريعة الأصبهاني قد كتب إلى الحاكم الملكي العام ببغداد رسالة في (٢١ شوال ١٣٣٨هـ/ ٨ تموز ١٩٢٠م) ردًّا على كتابه المؤرخ في (٢ تموز ١٩٢٠م) يشرح له فيها بوضوح كافٍ أسباب توجّه الناس إلى الثورة المسلحة، ليس لأنهم يئسوا من تحقيق مطلبهم العادل بالاستقلال التام الناجز بالطرق السلمية فحسب، بل لأن الحكومة المحتلة لا تكفّ عن ملاحقة الأحرار

---

١. المصدر السابق، ٣/ ٢٢٠.

٢. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٥/ ١/ ٢٣٤، نقلاً فيما بين القوسين الصغيرين عن كتاب: الحقائق الناصعة، فريق المزهر آل فرعون: ٣٤٧.

المطالبين بحرية واستقلال شعبهم سِلمًا، ونفيهم، وإهانة وتوبيخ واحتقار زعمائهم، وتعذيبهم، والاعتداء البدني واللفظي عليهم، ومجابهة مظاهراتهم بالعنف والقوة والآليات المدرعة، بقوله: «والآن قد بلغ الأمر إلى ما كُنّا نكره وقوعه، وجعل الناس يقولون بأنّ حضرة آية الله الشيرازي دامت بركاته يأمرنا بالسكون والمحافظة على الأمن العام، والحكومة كل يوم تلقي القبض على جماعة منا بلا ذنب ولا سؤال ولا جواب حتى ستقضينا عن آخرنا.. والسبب الوحيد في هياج الناس أنهم يعتقدون أن القبض على من قُبض عليهم ليس إلّا لمطالبتهم بالحقوق المشروعة، وهو أمر يشترك فيه كل العراقيين، فإذا قُبض على نجل آية الله دامت بركاته وهو بريء من كل ذنب خالٍ من كل فساد، فمَن الذي يأمن بعد ذلك على نفسه؟!».

ويستمر سماحته فيطرح على المحتلين الحلول الممكنة لتخفيف حدة التوتر وتجنب الانزلاق بالوضع إلى ما هو أسوأ، بقوله: «وفي هذه المدة الطويلة قد عرفتم مسلكي: أن أطلب دائمًا راحة العباد وتأمين البلاد. والذي أراه طريقًا وحيدًا في تسكين التشويشات، وضبط الأمن العام، وإعادة الأحوال على سابقها، أن تساعدونا وتقبلوا شفاعتنا في إطلاق سراح المنفيين، واستعمال المودة لسائر المتظاهرين، حتى من ينسب إليهم بعض التشويشات، حتى يسعنا التسكين، ومطالبتهم جميعًا بالانقياد والطاعة... فإذا رأينا ورأوا من الحكومة احترام الحقوق القانونية، ومعاملة المسلمين معاملة مودة وشفقة، صار لنا كل الأمل بقدرتنا على إعادة الأحوال إلى سابقها، وتسكين الناس على الطاعة والانقياد»[1].

١. الجبوري، كامل سلمان، وثائق الثورة العراقية الكبرى، ٣/ ٢١٢-٢١٣.

وفي مبادرة منه لتهدئة الثائرين عسى أن ينجح مسعاه مع نائب الحاكم الملكي العام، وجّه سماحته في اليوم نفسه رسالة إلى المؤمنين ورؤساء العشائر وزعماء القبائل، جاء فيها: «إنّ اللازم فعلًا السكون، وترك مضادة الحكومة، وسلوك الطرق السلمية، والاقتصار على مطالبة الحقوق الشرعية، من غير ثورة، ولا فتنة، حتى نقدر على استدعاء المواد السابقة الذكر من الحكومة. وإياكم أن تقابلوا الحكومة بقول أو فعل ينافي مطلوبنا ومطلوبكم، وأرجو من جميعكم عدم الخروج عن هذه الخطة»[١].

ومن المهم في هذا المجال القول بأن مسعى استنقاذ الحقوق سِلمًا، ذلك المسعى الذي تبنّته مرجعية ثورة العشرين قد اعترف به المحتلون الإنكليز أنفسهم.

فقد جاء في رسالة جوابيّة بعثها اللفتنت كولونيل السير أ. ت. ولسون إلى المرجع شيخ الشريعة الأصبهاني في (٨ شوال ١٣٣٨هـ/ ٢٥ حزيران ١٩٢٠م) ردًّا على رسالة للمرجع الأصبهاني، قوله: «إنّ الحكومة في العراق منذ الاحتلال وإلى الآن تعدّ سيادتكم كأحد أركان السلم، ومن لا يترك عمل أي خير لمنفعة الأهالي»[٢].

١. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث: ٥/ ١/ ٢٣٧.

٢. الجبوري، كامل سلمان، وثائق الثورة العراقية الكبرى. سابق، ٣/ ١٧٧.

المطلب الثاني:

تثوير المعارضة السلمية ولجوء المحتلين إلى خيار العنف

١. اعتقال الشيخ محمد رضا الشيرازي وبعض كبار القادة

بعد أن تمادى المحتلون في غيّهم وتعنّتهم وجورهم ونكثهم لعهودهم وخلفهم لوعودهم، وبعد أن امتلأت صدور العراقيين غيظًا وحنقًا عليهم، وإثر حصارهم فاقتحام قواتهم لمدينة النجف الأشرف المقدسة واعتقالهم وإعدامهم ونفيهم لعشرات الثوار منهم، وبعد توهينهم واعتقالهم ونفيهم لكبار شيوخ العشائر الوطنيين، ناهيك عن الضرائب الباهظة، وعمليات السخرة، وغيرها من المظالم والانتهاكات التي لا تحتمل، مظالم وانتهاكات لخّصها سماحة المرجع شيخ الشريعة الأصبهاني في رسالة بعثها إلى السير ولسون في (٢ محرم ١٣٣٩هـ/ ١٦ أيلول ١٩٢٠م) جوابًا على رسالة تلقاها منه كما ستأتي لاحقًا.

بعد ذلك كلّه؛ جاء الإذن من المرجعية العليا بجواز اللجوء إلى الثورة المسلحة متى ما فشلت المساعي السلمية كافة بعد أن قرر المحتلون تصعيد خطواتهم التعسفية الجائرة بالإقدام على اعتقال قسم من قادة الثورة وزعماء حركتها وفي مقدمتهم الشيخ محمد رضا الشيرازي نجل المرجع الأعلى وعضده الأيمن في (٥ شوال ١٣٣٨هـ/ ٢٢ حزيران ١٩٢٠م). وقد تمظهر ذلك الاعتقال وتوابعه في النقاط التالية:

أ. أسباب الاعتقال وطريقته.

أقدمت قوات الاحتلال على اعتقال الشيخ محمد رضا نجل المرجع الأعلى الشيخ الشيرازي الذي كان من أشد المعارضين للاحتلال البريطاني للعراق

تأثيرًا، وأكثرهم نشاطًا في تثوير الجماهير، وحركة، ودأبًا، وتحشيدًا، وتعبئة، وصلابة، وقوة، ضد غزوهم للعراق، ولمناصرة الثورة العراقية الكبرى. ولمن أراد أن يتعرف على دوره الأساس في الإعداد لثورة العشرين ليس عليه إلّا مراجعة سجلات الوثائق البريطانية، ليقف على مدى حقد قادة الاحتلال البريطاني عليه[1].

ولم يكتفِ المحتلون باعتقال كبير مستشاري المرجع الأعلى فحسب، بل عمدوا إلى اعتقال عدد من كبار الوطنيين في كربلاء المقدسة معه.

يقول الشيخ محمد الخالصي أحد الرجال المطلوب اعتقالهم مع الشيخ محمد رضا الشيرازي، متحدثًا عن ذلك اليوم: حيث حشّد فيه المحتلون «أفواجًا من الجند، وعددًا وافرًا من المدافع والرشاشات والسيارات المدرعة والطيارات، للقبض علينا... فحاصروا كربلاء... وعُقد مجلس في دار آية الله الشيرازي ليلًا ليعين التكليف الشرعي في الحرب، أو التسليم لِما يريد الإنكليز. فقال الشيرازي:

---

١. ينظر مثلاً: العراق في سجلات الوثائق البريطانية. سابق. المجلد الثاني: ٣٤٥-٣٤٧. حيث ورد في تقرير طويل وشديد ضده صادر عن إدارة الاحتلال ما يلي: «موقفه عدائي ثابت وعنيد... نصب نفسه زعيماً على الساخطين في جميع أنحاء العراق، وتمادى إلى حدّ لا يستوجبه هذا العرض القصير... اختار مسألة الاستقلال العربي لتكون أنسب مسألة لدعايته. جمع عدداً كبيراً من الناقمين على الحكومة حوله وبدأ سلسلة من المؤامرات مع العشائر المجاورة وفي أنحاء أخرى من العراق... لا شك أنّ أحد أهدافهم المباشرة اغتصاب عمل الحكومة». ورغم مضي سنوات طويلة على الثورة لم تَخِفَّ وطأة الحقد البريطاني وأتباعه عليه خلال العهد الملكي، وقد تمظهر ذلك برفض القنصل العراقي في طهران منحه فيزة لاجتياز الأراضي العراقية مروراً وهو في طريقه إلى العلاج في ألمانيا من مرض شديد ألمّ به في طهران. إلّا بعد جهد وتدخل من طرف مؤثر. هذا، ولا زالت الدراسات والبحوث عنه وعن دوره ضد الاحتلال البريطاني شحيحة جدّاً. أقترح على الجامعات ومراكز البحوث العراقية إجراء دراسات عنه وفاءً له ولأمثاله من الثوار المجاهدين.

إن الاستسلام للإنكليز غير سائغ... ولذلك قرّ رأيهما -المرجعين الشيخ الشيرازي والخالصي- في ذلك المجلس على ما يلي ملخّصًا وهو: وجوب تمسك العراقيين بحقوقهم، وإدامة المظاهرات، والابتعاد عن كل ما يؤدي إلى أن يكون حجة بيد الإنكليز لمحاربة العراقيين، وعدم استعمال السلاح إلّا إذا استعمله الإنكليز، فيجب على العراقيين استعمال السلاح حينئذ دفاعًا، ولمّا أصبح الصباح اجتمعنا في دار الشيرازي، فوردت لنا جميعًا أوراق دعوة مختومة بختم ميجر بولي حاكم الحلة، يدعونا فيها للحضور في دائرة حاكم كربلاء للمذاكرة»[1].

وكان على رأس من استدعاهم الميجر بولي نجل المرجع الأعلى الشيخ الشيرازي، وأحد عشر من كبار وجهاء كربلاء، رغم نصيحة المرجع الأعلى له بالكفّ عن مسعاه لكي لا يكون سببًا لإراقة الدماء، فلم يستجب الحاكم الإنكليزي للنصيحة، وقرر الشيخ محمّد رضا والمطلوبون معه تسليم أنفسهم استجابة لطلب المرجع الأعلى منهم ذلك، أو بناء على قناعتهم، أو موافقتهم على نصيحة من نصحهم بذلك على اختلاف في الروايتين، فنقلتهم السيارات المصفحة العسكرية إلى الحلة، ومنها إلى البصرة، فجزيرة (هنجام) الهندية، مبعدين منفيين.

ب. الحاكم السياسي للحلة وكربلاء يرسل رسالة للمرجع الأعلى وجواب سماحته عليها

وقد كان الميجر بولي الحاكم السياسي للحلة وكربلاء قد بعث رسالة إلى سماحة المرجع الأعلى الشيخ الشيرازي في (٥ شوال ١٣٣٨هـ/ ٢٢ حزيران

١. الخالصي، محمد بن محمد مهدي، بطل الإسلام الشهيد الإمام الشيخ محمد مهدي الخالصي، ص١٦١-١٦٤.

١٩٢٠م) قبل ساعة من اعتقال نجله الشيخ محمّد رضا الشيرازي بقليل، جاء فيها: «إنّ قسمًا من قواتنا قد وردت إلى هذه الأنحاء لأجل حفظ الأمن وإلقاء القبض على عدد من الأشرار الذين يقصدون الإفساد ونهب الأموال وإلقاء الرعب في قلوب الأهلين»[١].

وإذ وصل الكتاب إلى يد المرجع الأعلى جمع سماحته مستشاريه للتداول في الأمر، وقبل أن ينفضّ مجلس التشاور وصلت إلى المرجع الأعلى الشيرازي من الميجر بولي ورقة استدعاء نجله الشيخ محمّد رضا[٢]، ومعه بضعة عشر وجيهًا من وجهاء كربلاء بدعوى المذاكرة.

وقد جاء في كتاب المرجع الأعلى الشيرازي جوابًا على رسالة الميجر بولي في (٥/ ٦ شوال ١٣٣٨هـ/ ٢٣ حزيران ١٩٢٠م) قوله: «قرأنا كتابكم وتعجبنا غاية العجب من مضمونه، حيث إنّ جلب العساكر لمقابلة الأشخاص المطالبين بحقوقهم المشروعة الضرورية لحياتهم من الأمور غير المعقولة! ولا تطابق أصول العدل والمنطق بوجه من الوجوه... وإن نظريتنا في أمور المملكة أصلح وأنفع من سَوق الجيوش واستعمال القوة الجبرية، وأدعوكم عجالة لأبلغكم أنّ توسلكم بالقوة في قبال مطالب البلاد واستدعاءاتها مخالف للعدل، ولإدارة البلاد. وإذا امتنعتم عن المجيء في هذه المرة أيضًا فستصبح وصيتي للأمة بخصوص مراعاة السلم ملغاة في ذاتها، وأترك الأمة وشأنها، وبهذه الصورة تقع مسؤولية نتائج السوء عليك وعلى أصحابك.

---

١. الجبوري، كامل سلمان، الشيخ محمّد تقي الشيرازي القائد الأعلى للثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠م، ٢٦٢.

٢. لقد أخطأ د. عبد الله النفيسي في كتابه (دور الشيعة في تطور العراق السياسي: ٢٠٢) بأن ذكر بأنّ «محمد رضا ابن المجتهد الأكبر محمّد كاظم يزدي»، وهو خطأ طباعي واضح.

وفي الختام لي الأمل أن تؤثر فيك هذه النصيحة كي لا يقع ما يفسد النظام والأمن، ولكي لا تكونوا سببًا لإراقة دماء الأبرياء»[١].

٢. اعتقالات في النجف الأشرف والحلة بعد كربلاء المقدسة

لم يقتصر أمر الحكام الإنكليز على اعتقال نجل المرجع الأعلى وعلماء النجف الأشرف ووطنييها فحسب، بل اعتقلت السلطة المحتلة عددًا من علماء ووطنيي النجف الأشرف وصحفييها وفق الباحث أمين سعيد، وهم كل من: «السيد سعيد والسيد حسين كمال الدين، والسيد أحمد الصافي، والسيد ضياء الخراساني (كذا)، وعبد الحميد زاهد»[٢]، كما «كبست -السلطة المحتلّة- في النجف على دور (كذا) بعض أعضاء الجمعيات وفتشت أمتعتهم فزاد ذلك في استياء الأهلين، فاغتنم قادة الحركة الفرصة، وطبعوا المناشير بالدعوة إلى القيام بالثورة، ووزعت في أنحاء الفرات، وأفصح الخطباء بذلك في جميع المحافل والمجتمعات»[٣].

٣. ردود أفعال المواطنين وزعماء الثورة على الاعتقالات

ما أن انتشر خبر اعتقال الشيخ محمّد رضا الشيرازي ومن معه من زعماء الثورة في كربلاء والمداهمات العنيفة لقادة الثوار والوطنيين في النجف الأشرف، حتى التهبت مشاعر الناس في المدن والأرياف وفي مقدمتهم زعماء الثورة من

---

١. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٣/ ١/ ٢١٠. الجبوري، كامل سلمان، ووثائق الثورة العراقية الكبرى، ٣/ ١٦٨. والمواقف المشتركة لعلماء العراق وإيران ضد الغزو الأجنبي للبلاد الإسلامية ١٩٠٥-١٩٢٠م: ٢/ ٢١٦. والشيخ محمّد تقي الشيرازي القائد الأعلى للثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠م: ٢٣٦.

٢. أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، ٢/ ٢٩٧.

٣. محبوبة، الشيخ جعفر، ماضي النجف وحاضرها، ١/ ٣٦١.

شيوخ العشائر حنقًا وحقدًا على الإنكليز، وبدأت مقدمات ساعة قدح شرارة الثورة تتوالى، والغضب على المحتلين يتفجر في المدن والأقضية والنواحي في الفرات الأوسط وبغداد خاصة، والمنتفك، وديالى، وبدرجة أخف في غيرها المناطق أيضًا. فما كان من شيوخ وزعماء الفرات الأوسط إلّا أن بعثوا برسالة إلى مندوبي بغداد والكاظمية موقعة من قبل (١٦) ستّة عشر شيخًا وزعيمًا وطنيًّا في (١١ أو ١٢ شوال ١٣٣٨هـ/ ٢٨ أو ٢٩ حزيران ١٩٢٠م) كما سيأتي، مطالبين فيها بإطلاق سرح المعتقلين دون إبطاء، وإلّا فالحرب؛ ذلك أنّ الصبر نفد بعد أن قدّمنا مطالبنا بالطرق السلمية مرة وثانية فلم يستجب لها المحتلون.

كما بعثوا برسالة أخرى إلى زعماء الرميثة في اليوم نفسه، يبلغونهم فيها بمضمون رسالتهم السابقة إلى مندوبي بغداد والكاظمية المطالبة بإطلاق سراح الوطنيين المعتقلين فورًا، وإلّا فالحرب.

لقد سعى الجهاز الإعلامي للثورة جاهدًا في أكثر من بيان ومقال وافتتاحية صحفية إلى التأكيد على أن قرار اللجوء للثورة المسلحة للتحرير والاستقلال سنة (١٩٢٠م) لم يُتخذ إلّا بعد اليأس التام من قبول المعتدين الغزاة لمطالب المرجعية الدينية وشيوخ الثورة والوطنيين، وإذا كان لي أن استشهد بمثال على ذلك فليس هناك أدل من الاستشهاد بافتتاحية العدد الثاني من صحيفة (الفرات)، الصادر في (٢٨ ذي القعدة ١٣٣٨هـ/ ٧ آب ١٩٢٠م) بقلم رئيس تحرير الصحيفة ولسان الثورة المجلجل، وهذا بعض مما ورد في الافتتاحية. يقول الشيخ محمد باقر الشبيبي: «أدرك العراقيون أنّ المطالبات القانونية والمظاهرات السلمية لا تجدي نفعًا، ولا تسترجع حقًّا، سيّما (كذا) وأنّ صدى الاحتجاج العادل لا ينعكس إلى

الأندية السياسية في العالم لاستثار الإنكليز بكافة أدوات الوصل في البلاد، فلا بريد، ولا برق، ولا صحافة، مضافًا إلى الاعتقاد السائد بأنّ الأمم التي جاهرت بالمبادئ العالية فحاربت دون تنفيذها وتعميمها، لا تسمع أصوات المظلومين. إمّا لأنها أصبحت لا تستطيع ذلك، وإمّا لأنّها باعت مبادئها بثمن بخس فرضيت بالانتداب على قطعة أرض ورفضت باقي البلاد.

لقد فكّر عقلاء الأمة وكبارها فيما يجب أخذه من التدابير للتخلص من الاحتلال القتّال؛ فصمموا على الدفاع عن حياتهم بعد أن قامت السلطة العسكرية بإجراء الحركات الحربية قاصدة إخضاع الأمة بالقوة»[1].

٤. المرجع الأعلى يفرق بين الموضوعين الخاص والعام

انهالت على المرجع الأعلى الشيخ الشيرازي رسائل الزعماء والشيوخ منددة باعتقال نجله الأكبر ومطالبة إياه بالسماح لهم بالثورة المسلحة.

يقول الشيخ محمّد الخالصي كاتب المرجع الأعلى الشيرازي «إن بعض رؤساء القبائل كتب إليه -الشيخ الشيرازي- بعد القبض على ولده: (إنّ أعمال الإنكليز في القبض على ولدك قد بلغت الغاية في القسوة والظلم وهتك الحرمات، فمُرْنا أن ندافع عن أنفسنا بالسلاح). فأرسل لي الكتاب وأمرني أن أكتب في جوابه ما ملخصه: (إنّ ابني ومن معه أُبعدوا في سبيل القضية العراقية، فلا يُنسِيَنّكم إبعادُهم قضيّتكم، ولا تشتغلوا بطلب عَودهم عن المطالبة بحقوقكم، ولا تجعلوا القبض عليهم سببًا لحمل السلاح، فتلهيكم القضايا الشخصية عن المطالب

١. الجبوري، كامل سلمان، مذكرات السيد محمد علي كمال الدين من رجال الثورة العراقية ١٩٢٠ ص١٦٦. نقلاً عن العدد الثاني من صحيفة الفرات لسنة ١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م.

العامة، وإياكم أن تجرّدوا سيفًا ولو رأيتموني بيد الإنكليز، إلّا أن يسوق الإنكليز جيشًا لمحاربتكم بسبب إصراركم على المطالبة بحقكم المغصوب، فهناك يجب الدفاع، ولا تذكروا في دفاعكم إلّا القضية العراقية، والاستقلال الناجز التام).

فكتبتُ هذا بأمره، وما زلتُ أكتب في أجوبة المكاتيب التي ترد من رؤساء القبائل ما يقرب من هذا، فيوقّعه ويأمرنا بإرساله»[١].

وطبيعي لمثل سماحته وهو المرجع الأعلى أن يفصل بين الموضوعين الخاص والعام؛ بين اعتقال نجله الأكبر وهو موضوع خاص بشخصه الكريم، وبين القضية الوطنية العامة وهي الاستقلال التام الناجز؛ لذلك رفض سماحته طلب بعض الزعماء والشيوخ القيام بالثورة إذا كانت لسبب اعتقال نجله، بل زاد على ذلك فحذّرهم بقوله المتقدم أعلاه: «إياكم أن تجرّدوا سيفًا ولو رأيتموني بيد الإنكليز، إلّا أن يسوق الإنكليز جيشًا لمحاربتكم بسبب إصراركم على المطالبة بحقكم المغصوب، فهناك يجب الدفاع».

ومن الطبيعي أيضًا أن يرفض زعيم الأمة الموافقة على إطلاق بعض المعتقلين والمنفيين دون بعض، حتى وإن كان المطلق سراحه هو نجل المرجع الأعلى والساعد الأيمن لأبيه في إدارة ملف ثورة العشرين.

وقد صرح بذلك سماحة الشيخ عبد الكريم الجزائري خلال التفاوض مع حكام المدن والأقضية من الإنكليز المجتمعين بممثلي المرجعية والثوار في الكوفة، ردًّا على ذكر أحد حكام الإنكليز لقضية اعتقال ونفي نجل المرجع الأعلى، بعد أن طلب من وفد المرجعية أن يخففوا الأمر على سماحة الشيخ الشيرازي، فأجابه

١. الخالصي، محمد بن محمد مهدي، بطل الإسلام. مذكرات الشيخ محمّد الخالصي، ص١٦٨.

الشيخ الجزائري قائلًا: «إنّ الإمام الحائري لم يبلغ مرتبته الحالية إلّا لأنّه ينظر إلى أفراد المسلمين كافة كأولاده، فأيّ ولد يعنيه الحاكم؟ أهو نفي الحاج مخيف، أم إبعاد أحرار كربلاء؟ أم نفي المتظاهرين في الحلة؟»[١].

وإذ لم تلقَ رسالة المرجع الأعلى أُذُنًا صاغية من دول عصبة الأمم، واستمرت وتائر عنف المحتل بالتصاعد ساعية لاعتقال زعماء الثورة وشيوخها الآخرين هذه المرة؛ كتب كبار الثوار إلى مرجعهم الأعلى يضعونه بصورة ما جرى قائلين: إنّ الأمر بات يدور بين الثورة أو الاستسلام للإنكليز. فأجابهم مرجعهم بقوله: «إنّي فديت استقلال العراق بولدي، ومَن عَزّ عليّ، وأنا مستعد بأن أفديه بنفسي، وهي قصارى ما أملك، أما أنتم فإن أصرّ الإنكليز على غصبكم حقكم، وقابلوا التماسكم بالحرب، فيجب عليكم الدفاع بجميع قُواكم، ويحرم الرضوخ لهم والاستسلام»[٢].

كما «كتب الشيخ عبد الحسين النجل الثاني للإمام الحائري كتابًا إلى السيد قاطع العوادي، وآخر إلى الشيخ سماوي الجلوب، يخبرهما فيه بالأمر الواقع. ويرجوهما العمل على إنقاذ المنفيين من أيدي المحتلين»[٣].

٥. مسعى المحتلين لجس النبض الأخير للوطنيين قبل انطلاق شرارة الثورة

بعد تأزّم الوضع اقترح ولسون زيارة بيرسي كوكس إلى العراق وهو في طريقة إلى لندن بعد استدعائه من قبل حكومته ليتولى إدارة ملف العراق بدل

١. الجبوري، كامل سلمان، الثورة العراقية الكبرى. سابق: ١٨٥.

٢. الوردي، د. علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. سابق. ج٥/ القسم الأول: ٢٣٦ نقلاً عن (بطل الإسلام) المخطوط للشيخ محمّد الخالصي.

٣. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق، ص١٩٨.

ويلسون، فوصل كوكس العراق، وقبل مغادرته كتب «إلى وزارة الهند بالرسالة الآتية (٢٢ حزيران-١٩٢٠م)... الوضع صعب جدًّا من دون شك... غير أنّ المطلب الملحّ العاجل هو إبقاء الوضع تحت السيطرة والحيلولة خلال الثلاثة أو الأشهر الأربعة القادمة دون وقوع أي انفجار في المناطق. واتخاذ إجراءات من شأنها أن تجلب المعتدلين إلى العمل المكشوف بجانبنا في الوقت نفسه مع منعهم عن الاشتغال مع المتطرفين في عمل مشترك».

بيد أنّ جلب المعتدلين للعمل المكشوف لم يكن اقتراحًا واقعيًّا بحال، ولا الحيلولة دون انفجار الوضع لأشهر قادمة؛ ما قرّر معه ولسون بعد سفر السر بيرسي كوكس مباشرة إلى إجراء مفاوضات سرية مع بعض القريبين من الثوار للاطلاع على ما يمكن الاطلاع عليه علّها تنفع.

يقول آرنولد ويلسون: «كان من الضروري أن تبقى هذه المفاوضات مكتومة؛ لأنّ الزعماء كانت ثقة الجمهور قليلة بهم، وكانوا يعرفون بأنهم لو شك أحد في كونهم كانوا على اتصال بي فسوف يُتّهمون بالخيانة، ونجد من جهة أخرى أنّ العنصر المستعد للتفاهم بينما يكون غير قادر مثل المعتدلين في جميع أنحاء العالم، أو غير راغب في توريط نفسه توريطًا كليًّا بسياسة حكومة اليوم؛ فإنّه ينظر شزرًا لأية مفاوضات مكشوفة تجري مع الأقلية الثائرة، فدُبّر اجتماع يتم في منتصف الليل... في بيت صديق مشترك هو عبد القادر باشا الخضيري. وذهبت برفقة رسول عربي يوثق به، ولم يكن يعرف بالمكان الذي كنت أقصده والنية التي كنت أنتويها غير شخصين آخرين. وقد حضر ثلاثة ممن كانوا على اتصال وثيق بزعماء الوطنيين... وكان خصومي ينصتون باهتمام... فأجابوا بأنهم يعتبرون كل ما قلته صحيحًا ولكنهم أضافوا إلى ذلك قولهم:

هناك هوّة سحيقة بيننا وبينكم... إنّ نظام الانتداب عبارة عن إلحاق مقنّع... إنّ قبول أي شيء غير الاستقلال التام بالنسبة لهم في العراق يعتبر كارثة... فأنذرتهم... ورجوت منهم أن يتصوروا إراقة الدماء التي تنطوي عليها هذه السياسة، فأجابوا: إنّ ذلك سيكون ثمنًا بخسًا يدفعونه لقاء الاستقلال، ورددت على ذلك بأنّ الثورة قد تؤخر تحقيق آمالهم عقدًا من السنين، فأجابوا بأنّ المعروف في عالم السياسة أنّ الحرية بالنسبة إلى للأمم تؤخذ ولا تعطى، وأنّ الثورة سواء أكانت ناجحة أم لا ليست فقط أحسن طريقة لدفع قضية الحرية إلى الأمام، وإنّما هي الطريقة الوحيدة لذلك، ثم أنهوا حديثهم بقولهم: إنّ الأمم الأوربية تخضع للقوة على الدوام، فقد خضعت لها بريطانيا العظمى في قضية أفغانستان، وضعفت في مصر، وخضعت حتى في الهند، وقد ملّت الأمة البريطانية من الحروب، وسوف لا تقدم مزيدًا من الضحايا، ومتى منح الانتداب وسويت شروطه فإنّنا سوف نخسر فرصة الحصول على الاستقلال التام، فليس يرضينا شيء أقلّ من ذلك، وليس هناك شيء آخر يستحق الفوز به... وقد أنهيت الحديث بتطمينهم أنّنا لا بدّ من أن نفعل جميع ما بوسعنا للمحافظة على الأمن والنظام»[١].

لقد نقلتُ حديث ولسون بطوله ليس فقط لأهميته ووضوح قناعات الثوار بالثورة حتى وإن فشلت لأنها الطريقة الوحيدة للحرية والاستقلال التام كما قالوا؛ ولا لأنّ ولسون عبّر عن قناعات الثوار المخالفة لقناعاته وسياساته بموضوعية كما يبدو؛ بل لأنه عبّر عن متبنّيات المرجعية العليا ومستشاريها بعد الثورة بوقف العمليات الحربية والتفاوض تحت الاحتلال جوابًا على رسالة ويلسون إلى المرجع الأعلى شيخ الشريعة الأصبهاني كما سيأتي الحديث عنها مفصلًا لاحقًا.

١. الثورة العراقية. مصدر سابق: ص٨٢-٨٥.

٦. المسعى السلمي الأخير للمرجع الأعلى الشيخ الشيرازي قبيل اشتعال نار الثورة

قرر المرجع الأعلى الشيخ الشيرازي من أجل استنفاد المساعي السلمية كافة -رغم كل ما تقدم من الاعتقالات والنفي وغيرها- إرسال وفد عنه إلى نائب الحاكم الملكي العام ولسون في بغداد لمفاوضته في أمر إيقاف القتال حقنًا للدماء. وقد اختار لهذا الغرض رجلين هما: السيد هبة الدين الشهرستاني والميرزا أحمد نجل المرجع الشيخ محمّد كاظم الخراساني، وأرسل معهما رسالة إلى نائب الحاكم الملكي العام ولسون، يعرض فيها سماحته بعض الشروط من أجل إيقاف القتال عند حدّه، قبل أن تنظمّ العشائر الأخرى إليه، وهذه الشروط هي: سحب القوات الإنكليزية من منطقة القتال، وإعلان العفو العام، وإعادة المنفيين. فذهب الرسولان إلى بغداد وهما يحملان رسالة المرجع الأعلى الشيرازي، واتصلا بالقنصل الإيراني العام ليكون وسيطًا لهما عند ولسون ومترجمًا.

وقد اهتم القنصل الإيراني بالأمر وذهب إلى ولسون طالبًا منه تعيين موعد لمقابلة الرجلين المرسلين من قبل المرجع الأعلى الشيرازي. غير أن ولسون رفض مقابلتهما»[١]، ورفض حتى استلام كتاب آية الله، فمكثا في بغداد ما يقارب العشرة أيام دون جدوى، بل زاد على ذلك فقال للقنصل الإيراني الوسيط: «إنّي لا أصدق برسالة الشيرازي؛ لأنه هو الذي بذر هذه البذرة، وهذا يوم حصادها، كما أنّي لا أوافق على إطلاق سراح ابنه. فعاد الرجلان إلى كربلاء خائبين»[٢].

وإذ طرق الخبر مسامع قادة الثورة «دعا الزعماء ورؤساء القبائل أن يحملوا

١. آل فرعون، فريق المزهر، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها، ص١١٥.

٢. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث: ٥/ ١/ ٢٣٤، الجبوري، كامل سلمان، الثورة العراقية الكبرى، ١٢٠. وينظر: آل طعمة، سلمان هادي، كربلاء في ثورة العشرين، ص٦٠.

العلماء والمندوبين في النجف على إبلاغ ما جرى إلى الإمام الشيرازي، وعرض استعدادهم لأخذ استقلال البلاد بالقوة، فكتب المندوبون والعلماء إلى الشيرازي كتابًا بذلك، وأطلعوه فيه على حقيقة الحال، ومبلغ استعداد الرؤساء لإشهار السيوف بدل الأقلام، لتحقيق أماني البلاد، وأخذ الحقوق المشروعة بالقوة، وأرسلوا الكتاب مع رسول يعلم نوايا القوم»[١].

وكان قد كتب سماحته قبل وفاته بأقل من أسبوع رسالة إلى عصبة الأمم في (٢٧ ذي القعدة ١٣٣٨هـ/ ١٢ آب ١٩٢٠م) أرسلها إلى جنيف عن طريق طهران، ذكر فيها ما لاقاه العراقيون من الإنكليز المحتلين خلال مطالباتهم السلمية بحقوقهم المشروعة، فـ«ثار ثائر الحكومة الإنكليزية، فقامت معتمدة على قوتها دون الحق ففتكت بالعراقيين فتكًا ذريعًا، وأخذت تهاجم بطياريها ومدافعها، حتى أعدمت من أعدمته، ونفت، وسجنت من أرادته، وأحرقت دورًا وهدمتها، ونهبت أموالًا وصادرتها، وعملت أعمالًا لا تأتلف وروحَ المدنيّة المزعومة فيها، بل إنّ الأعمال التي جاءت بها يأباها كل إنسان. عند ذلك قام العراقيون مدافعين عن أنفسهم وشرفهم بعد أن يئسوا من إصغاء حكومة بريطانيا لهم حتى للتفاهم معهم بصورة سلمية... فأنقذوا أمة تأبى أن تعيش دون أن تأخذ حقها الصريح المعترف به»[٢].

١. آل فرعون، فريق المزهر، الحقائق الناصعة، ص١١٥.

٢. الجبوري، كامل سلمان، الشيخ محمّد تقي الشيرازي القائد الأعلى للثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠. سابق: ٢٧٩.

المطلب الثالث: الفتوى التاريخية لثورة العشرين وأثر إعلان الانتداب البريطاني في صدورها

سأبدأ أولًا بتحديد مقصودي بالفتوى التاريخية، ثم أثر الانتداب في صدورها.

أقصد بالفتوى التاريخية هي تلك الفتوى التي أصدرها سماحة المرجع الأعلى الشيخ محمد تقي الشيرازي وقادت إلى اشتعال لهيب ثورة العشرين، وجاءت بالنص التالي: «مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين، ويجب عليهم في ضمن مطالباتهم رعاية السلم والأمن، ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنكليز عن قبول مطالبهم». وسيأتي الحديث عنها لاحقًا.

١. صدمة الانتداب

لقد أغلقت تمامًا جميع المساعي والمبادرات السلمية بوجه المراجع وزعماء الثورة وقادتها لاسترجاع الحقوق المشروعة للشعب العراقي وفي مقدمتها التحرير التام وحق تقرير المصير، خاصة بعد مؤتمر سان ريمو الذي عقده المجلس الأعلى للحلفاء في سان ريمو بإيطاليا بتاريخ (٢٥ إبريل ١٩٢٠م/ ٦ شعبان ١٣٣٨هـ)، والذي كان من ضمن مقرراته تقاسم الحلفاء لأرث الدولة العثمانية، فتقرر وضع العراق تحت الانتداب البريطاني، ووضع سوريا تحت الانتداب الفرنسي، ثم أعلنت بريطانيا فرضها الانتداب على العراق بموجب مقررات المؤتمر في (٣ مايس ١٩٢٠م/ ١٤ شعبان ١٣٣٨هـ) ونشرته صحف بغداد، وبذلك فقد وقع ما كان يخشاه العراقيون، فـ«الانتداب تلك الكلمة المقيتة، قد أينع الآن، والحكم البريطاني المباشر الفعّال متواصل، ولم يعد للاستقلال الحقيقي أية دلالة، ولا أي

أمل مبكر»[١]، وهو ما ارتآه لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا حينها بقوله: إن الانتداب ليس سوى بديل عن الاستعمار القديم[٢]. وقد جاء في بلاغ (ويلسون) وهو يشرح الانتداب للعراقيين بما بدا له -لجهله بنفسية وطباع العراقيين- أن الانتداب سيكون محبّبًا لهم فزاد الطين بلة بقوله: «يترتب على الدولة الوصية أن تجعل نفسها ذلك الحارس العاقل النبيه... فيأخذ بيد شعبها ويسير به نحو الرقي ويدرّبه تدريبًا يجعله صالحًا للجلوس في مصاف شعوب العالم... وكما يستبشر الوصي ويفرح بنمو القاصر الموصى به حتى يبلغ سنّ الرشد ويصبح رجلًا حرًّا مستقلًّا، كذلك تستبشر الدولة الوصية وتبتهج عندما ترى المعاهد السياسية آخذة بالرقي والتقدم حتى تصبح حرة مستقلة قوية الدعائم ثابتة الأركان»[٣]، وكأن العراقيين قُصّر لا يستطيعون تمييز ما يضرهم وما ينفعهم بحيث لا بد لهم من وصي عليهم يبلغ بهم سن الرشد العقلي والنفسي!

ومثله ما جاء في خطاب ألقاه المستشرق البريطاني (مارغوليوث) في اجتماع عقد مع الزعماء العراقيين المعارضين من سكنة بغداد وضواحيها، وكان من جملة حاضريه المعارض السياسي علي البازركان الذي نقل عن (مارغوليوث) قوله

---

١. العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠. مصدر سابق، ١/ ١٩٧.

٢. وهو ما فسر فيه «تعريف جان سمطس في رسالته الموجزة التي ارتأى فيها تأليف عصبة أممية تعمل على تجنب الحروب... وتتولى الانتداب على البلدان التي انسلخت من الإمبراطورية العثمانية لكي تكون وديعة مقدسة... إلى الأمم الراقية التي تستطيع... أن تتحمل هذه المسؤولية... حتى يأتي اليوم الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف بمفردها. (أي جعل الانتداب اسماً مستعاراً للاستعمار وستاراً له)». (الحسني، السيد عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث، ١/ ٨٣).

٣. شيعة العراق وبناء الوطن. سابق: ٤٤٣. نقلاً عن جريدة (العرب) في عددها الصادر في ١٣ أيار ١٩٢٠. نص بلاغ ويلسون حول الانتداب.

في الاجتماع: «بأن العراق بلد اعتاد على الحكم الأجنبي الغريب عنه، وأنه لا يستطيع أن يحكم نفسه بنفسه، لذلك وجب على العراقيين أن يختاروا الإنكليز، ليكونوا عليهم أولياء وأوصياء»[١].

وقد أثارت دعوى البريطانيين بوجوب قيمومتهم على العراقيين ووصايتهم عليهم مشاعر وغضب العراقيين وامتعاضهم الشديد، ومنه ما ورد على لسان الشيخ محمد الخالصي في الاجتماع التاريخي الحاشد في صحن العباس عليه السلام مساء يوم (٢٥ رمضان ١٣٣٨هـ/ ١٢ حزيران ١٩٢٠م) بقوله: «أيها السادة إن الله قد وصفكم بكتابه بصفتين بأنكم الأعلون... وحكم على من هذه صفته أن لا يهين ولا يحزن، كذلك أنتم في كتاب الله، وقد جاءتكم بريطانيا بخيلها ورجلها وعزمها وشكيمتها تقول: أنتم الأدنون ونحن الأعلون، لذلك يجب أن نكون قيّمين على شؤونكم وإدارتكم وأموالكم وأنفسكم... هكذا أرادت بكم تلك الدولة القاسية التي لا ترى غيرها في العالم، وتحسب صنوف البشر عبيدًا أرقّاء مذللين... تنصب بريطانيا عليكم قيّمًا دوليًّا وهي الوصي وهي القيّم، فهل أنتم مجانين حتى تفتقروا إلى الولي وإلى القيّم؟!»[٢]. وقد تصاعدت وتائر ذم الوصاية إلى عامة المواطنين بطبقاتهم الاجتماعية كافة، حتى بات «الناس يعلنون تذمرهم واستياءهم من الانتداب قائلين: (هل نحن أطفال لكي نحتاج إلى وصي يرعى شؤوننا؟!)، وانتشر بين التلاميذ في المدارس «نشيد» يتضمن رفض «الحماية والوصاية» ويشبهها بـ«الأسر» و«العيش بذل»[٣].

---

١. المصدر السابق، نقلاً عن كتاب (الوقائع الحقيقية). علي البازركان، ٦٦-٦٧.

٢. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٥/ ٢٠٥-٢٠٦.

٣. د. محمد جواد مالك، شيعة العراق وبناء الوطن، ص٤٤٣ نقلاً عن الوردي، علي: ١٠٢.

أما وفق نظر العراقيين فإضافة إلى ما تقدم أقول: إنهم كانوا «ينظرون إليه نظرهم إلى الاستعمار»[١]، أو يعتبرونه «مرادفًا للاستعمار والسيطرة»[٢]، أو «توسعًا استعماريًّا باسم جديد»[٣]، أو هو «إلحاق مستور، وأيّد الفرنسيون هذا الاعتقاد بالعمل»[٤]، بل قال «السير برسي كوكس الذي كان حينذاك المندوب السامي البريطاني في العراق: إن الانتداب كان بنظر العراقيين (لعنة)»[٥].

لقد كان القرار البريطاني صريحًا بفرض الانتداب على العراق، ووافق عليه الشريف فيصل، مع موافقتهما معًا على أن يغطى الانتداب بغطاء معاهدة تمويهًا وتلافيًا للسخط الشعبي من لفظ الانتداب.

لقد أكدت أكثر من وثيقة في سجل الوثائق البريطانية على ذلك، وفي مقدمتها ما تقدم، ومنها ما أوضحته نص المسودة الأصلية المرسلة من وزارة الهند إلى مجلس الوزراء البريطاني في (٣٠ ذي القعدة ١٣٣٨هـ/ ١٥ آب ١٩٢٠م) متضمنة الخطوط التي يسمح للسير بيرسي كوكس باتباعها بعد تعيينه مندوبًا ساميًا في العراق، ومن هذه التعليمات: «أن يمنح الشريف فيصل إمارة العراق بشرط... أن يكون الشريف فيصل مستعدًا من حيث المبدأ بقبول بريطانيا دولة منتدبة، ويوافق على تشكيل انتداب على وفق الخطوط المرسومة... ومن المحتمل أن الشريف فيصل (كذا) في ضوء تجربته مع الحكومة الفرنسية في سوريا يمكن في أثناء قبوله من حيث المبدأ بالانتداب ببريطانيا الدولة المنتدبة

١. الحسني، السيد عبد الرزاق، العراق قديماً وحديثاً، ص٣٢.
٢. د. جعفر عباس حميدي ود. إبراهيم خليل أحمد. تاريخ العراق المعاصر، ص٢٥.
٣. العمر، فاروق صالح، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٣- ١٩٢١.: ٦٣.
٤. الجبوري، كامل سلمان، الثورة العراقية الكبرى. ص١٣٩.
٥. حسين جميل، العراق. شهادة سياسية. ١٩٠٨- ١٩٣٠، ص٩٢.

أن يلحّ على التعبير عن شروط الانتداب في شكل معاهدة. وإذا كان الأمر كذلك فإن حكومة جلالته -البريطانية- ستكون مستعدة لتنفيذ الاقتراح»[١].

وكان قد صرح به نصّ برقية أخرى سابقة بعثها وزير الخارجية لشؤون المستعمرات البريطاني إلى المندوب السامي البريطاني في العراق برقم (٣٠٤) في (٢٤ ذي القعدة ١٣٣٨هـ/ ٩ آب ١٩٢١م) بقولها: لـ«قد قبل فيصل الانتداب وحتى يستبدل بعلاقة أخرى يجب عليه أن يعمل بموجبه»[٢].

غير أن ذلك يحتاج إلى مقدمات، منها: أن «تتشكل الحكومة العراقية على نحو وافٍ ووجود شخص لنا يصوغ المعاهدة... يجب أن يتبع ذلك تصديق رسمي للمعاهدة»[٣].

ويذكر السيد محسن أبو طبيخ أحد زعماء وشيوخ ثورة العشرين الذين قصدوا مكة بعد انتهاء الثورة أنّ الشريف فيصلًا بعد وصوله لمكة إثر اتفاقه مع الإنكليز على تسنّمه عرش العراق لم يكتفِ فيصل بقبول الانتداب كما ورد في الرسالة البريطانية الرسمية أعلاه، بل زاد على ذلك بأن أقرّ واعترف صراحة أمام قادة الثورة العراقيين المهاجرين إلى الحجاز بعد رجوعه من لندن، وقبيل سفره للعراق، ردًّا على استفهامهم منه بسؤالهم له: ما إذا كان «سيشكل حكومة في العراق حرة تتمتع بالاستقلال التام الناجز، أم أنها حكومة مقيَّدة؟ فقال: مقيدة بالانتداب الإنكليزي»[٤].

ونظرًا لعلم الشريف فيصل بموقف العراقيين المعادي والكاره للانتداب بشدة، بل بموقف كل الشعوب الحرة منه حتى هو نفسه، غير أنه ضعف فقدم

١. ألف دي ل. رش، العراق في سجلات الوثائق البريطانية، المجلد الثاني ١٩١٨-١٩٢١: ٣٩٧.
٢. المصدر نفسه: ٦٤٥. وتنظر أيضاً، ص٦٤٧.
٣. المصدر السابق. المجلد الثاني ١٩١٨-١٩٢١: ٦٤٦.
٤. ابو طبيخ، جميل محسن، مذكرات السيد محسن أبو طبيخ، ص٢١٢.

مصلحته الشخصية على قناعاته الواقعية، فقد بدأ يلح على تغطية الانتداب البغيض لدى العراقيين بغطاء معاهدة تمويهي، وقَبِل الإنكليز منه ذلك، بل ربما هُم من اقترحه عليه حسب لونكريك[١] كما تقدم. رغم أن فيصل وصف الانتداب للعراقيين في خطبة له خلال حفل تكريمي أقامه للوفود العراقية التي حضرت مهرجان استقبال الملك في البلاط الملكي بتاريخ (١٩ جمادى الأولى ١٣٥٠هـ/ ٢ تشرين الأول ١٩٣١م) بقوله: «إن كلمة الاستعمار كانت قد أصبحت ممقوتة في نظر الشعوب الغالبة والمغلوبة، ومن أجل التوفيق بين الاعتراف الاسميّ بحقوق البلدان المنسلخة عن تركيا، وتنفيذ مبادئ الفتح؛ ابتُدِع أسلوب جديد سُمّي بالانتداب؛ ليستر من جهة حق الفاتح، ويؤمل من جهة أخرى المغلوب بإمكان الحصول على استقلاله»[٢].

وقد قال فيصل قبل ذلك متحدثًا عن الانتداب واصفًا إياه بإنه «عار على كل أمة تريد الحياة، أرجو من الأمة أن تعلم أن رئيسها أو حاكمها أو ملكها الذي انتخبته هو على هذا المبدأ: لا يرضى أن يقال إنّ المملكة التي هو رئيسا (كذا) تحت قيود مملكة أخرى. فالأمة التي عاشت قرونًا عديدة ومدّنت العالم لا يمكن أن تتقيّد بهذه القيود. وأريد أن لا يكون رفض الأمة للانتداب مقتصرًا على القول فقط»[٣].

ورغم كل ما قاله فيصل عن سوء الانتداب، ورغم كل أحاديثه المموهة

---

١. ينظر: العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠، ص٢٢٩.

٢. الخياط، أحمد زكي، فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله، ص٢٩١.

٣. من خطاب الملك فيصل الذي ألقاه في دمشق في (٢٧ أيار ١٩٢٠م). ينظر نص الخطاب في كتاب: الملك فيصل الأول من الثورة العربية الكبرى حتى تأسيس الدولة العراقية الحديثة. معن فيصل القيسي: ٧٨.

للعراقيين عن رفضه للانتداب، وعن تحقيقه المخادع لاستقلال العراق، فقد صارحهم مرة في المأدبة الملكية التي أقامها للوفود القادمة من جميع أنحاء العراق في مهرجان استقبال الملك المنعقد بتاريخ (١٩ جمادى الأولى ١٣٥٠هـ/ ٢ تشرين الأول ١٩٣١م) محدّثًا إياهم -بعد عشر سنوات من تربعه على عرش العراق- عن «الانتداب الذي سيلغى»[١]. وفعلًا فإن الانتداب استمر حتى إبرام المعاهدة العراقية-البريطانية المذلة، حيث أصدر مجلس عصبة الأمم قرارًا بإلغاء الانتداب على العراق في (٢ جمادى الثانية ١٣٥١هـ/ ٣ تشرين الأول ١٩٣٢م).

لقد وصف السيد محمّد علي كمال الدين المعاصر للحدث صدمة إعلان الانتداب يومها بأنه: أوقع العراقيين في حيرة ويأس شديدين، حيث تلقى العاملون في الحقل السياسي في جميع المدن العراقية هذا البيان بشيء كثير من الوجوم والتصميم.

لقد وصل كوكس إلى بغداد في (٢٧ محرم ١٣٣٩هـ/ ١١ تشرين الأول ١٩٢٠م) ليطبق بنود انتداب بريطانيا على العراق الذي وافق عليه فيصل «بكل ما يشتمل عليه ذلك الانتداب من وصاية مهما تمّ تفسيرها فهي وصاية»؛ لأن الانتداب في حقيقته «ليس سوى إهانة تحطّم الكرامة القومية للعراق في نظر جميع المسلمين في كل مكان»[٢]. وصل كوكس و«لم تكن كربلاء والنجف وطويريج والرميثة وهيت والسماوة والكوفة وديالى وأربيل قد خضعت للحكم

١. فيصل بن الحسين. ومضات من سيرة الملك الزعيم. مؤسس مملكة العراق ومنشئ الجامعة العربية، ص٢٩٥.
٢. العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠: ١/ ٢٠٧ و٢٣٠. على التوالي، ومشكلة الموصل.
د. فاضل حسين: ١١، وينظر وصف جريدة الاستقلال العدد الصادر في (٧ تشرين الثاني ١٩٢٠) لرأي العراقيين بالانتداب في المصدر نفسه: ١١-١٢.

-البريطاني- المباشر، وأما في الموصل فلا يزال القلق مستمرًّا بتأثير الدعوة الكمالية»[١]، ومع ذلك فقد جاء خطاب المندوب السامي البريطاني لوجوه كبار السياسيين العراقيين صريحًا في عدم الجلاء عن العراق مهما كلفهم الأمر.

يقول الشيخ موسى العصامي المعاصر للحدث: «حدثني كثير من الزعماء والأعيان عن كوكس.. قالوا: اجتمعنا به في دار الاعتماد فأول كلمة فاه بها أن قال: يا أهل العراق، اتركوا حديث إنّا نخرج من بلادكم، وندعها لكم بعد تلك الحرب الطاحنة التي وقعت بيننا وبين الترك، وغير هذا اطلبوا أي مشروع من المشاريع النافعة، فإنّا مستعدون لمدّ يدّ المساعدة لكم بكل ما أمكن، وسنحت به الظروف»[٢].

٢. موقف المرجعية الدينية وقادة الثورة من الانتداب

لقد كانت النجف الأشرف طبعًا من بين أهم المدن العراقية الرئيسة التي تلقت هذا البيان المفزع بأسوأ الانطباعات، ووضعت حدًّا لمحاولاتها السلمية في تحقيق المطالب الوطنية؛ لذلك طبعت عشرات ألوف المناشير في مطابعها الحجرية والحديثة تحض على الثورة ضد الإنكليز، وجرى توزيعها في جميع أنحاء العراق، ثم كتبت مئات الرسائل والكتب إلى زعماء عشائر الفرات الأوسط ووجوه بغداد»[٣] أيضًا.

ونتيجة لموجة الغضب الشعبي العارم ضد الانتداب وضد إصرار الإنكليز على عدم الجلاء عن العراق ومنح شعبه الحرية في تقرير مصيره، فقد «بذل

١. د. فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص١٨.

٢. مذكرات العلامة الشيخ موسى العصامي. القسم الثاني، ص١١٣.

٣. : الأسدي، حسن، ثورة النجف على الإنكليز أو الشرارة الأولى لثورة العشرين، ص٣٨١-٣٨٢.

الإنكليز جهودًا حثيثة لإطفاء هذا الاستياء والغليان، حتى وصل الأمر بهم إلى إلقاء القنابل على بعض مجالس العزاء الشعبية المكتظة بالمشاركين، وكما يقول أحد كتّاب التقارير الرسمية الإنكليزية: (لقد تمكنت الضربات الجوية البريطانية بمفردها خلال ١٥ يومًا أن تضع حدًّا لتحركات القبائل)»[١] الثائرة ضدهم.

ولعل من الصدف المؤثرة إعلان بريطانيا انتدابها على العراق في نفس يوم اجتماع عشرات الآلاف من الوافدين إلى كربلاء لزيارة (النصف من شعبان ١٣٣٨هـ/ ٤ مايس ١٩٢٠م)، وهو ما استدعى إلى عقد اجتماع عاجل بين كبار القادة الوطنيين العراقيين من العلماء والشيوخ وغيرهم في دار السيد أبو القاسم الكاشاني الملاصقة للصحن الحسيني الشريف حضره أربعة وعشرون زعيمًا، وكان من جملة من حضره: المجتهد الشيخ عبد الكريم الجزائري، والحاج جعفر أبو التمن، والسيد نور الياسري، والسيد علوان الياسري، والشيخ عبد الواحد آل سكر وغيرهم، وتقرر فيه إيفاد ممثلين عنهم إلى المرجع الأعلى الشيخ محمّد تقي الشيرازي لمفاتحته في أمر الثورة المسلحة، واستحصال موافقته على ذلك.

يقول الشيخ جعفر محبوبة المؤرخ المعاصر للحدث: إن زعماء الفرات الأوسط المجتمعين بسماحة المرجع الأعلى الشيخ الشيرازي تلك الليلة هم كل من: السيد محسن أبو طبيخ، والسيد نور الياسري، والشيخ عبد الكريم الجزائري، والشيخ شعلان أبو الجون، والشيخ غثيث الحرجان[٢]، خلافًا لرواية أخرى أوردها د. علي الوردي ذاهبًا فيها إلى أن الخمسة المختارين لمقابلة المرجع الشيرازي هم كل من «عبد الكريم الجزائري وجعفر أبو التمن ونور الياسري وعلوان الياسري وعبد الواحد الحاج سكر»[٣]، ولعل الرواية الأولى هي أصوب لتثبت الراوي.

١. الحائري، عبد الهادي، محمد حسين النائيني وتأسيس الفقه السياسي، ص٤٩.
٢. محبوبة، الشيخ جعفر، ماضي النجف وحاضرها. سابق، ١/ ٣٦١.
٣. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٥/ ١٢٨.

المطلب الرابع: قراءة للفتوى التاريخية ومعالم خارطة طريقها للتحرير

وفيه نقطتان رئيسيّتان، هما:

١. وقفة على فتوى المرجع الأعلى الميرزا الشيرازي بالثورة المسلحة

يمكن للقارئ الكريم غير المتخصص -فضلًا عن غيره- أن يلحظ أن الفتوى المباركة لثورة العشرين قد اشتملت على مقاطع ثلاثة:

أولها: أن المرجع الأعلى بدأ بإيضاح المقدمة الشرعية الملزمة لفتواه، وهي حق العراقيين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، إضافة لكونها مبدأ أساسيًّا في القانون الدولي ينظر إليه كقاعدة آمرة ملزمة، ورتّب على هذه المقدمة الشرعية بأن (ألزم) العراقيين شرعًا كفقيه ومرجع أعلى ب(وجوب) مطالبتهم جميعًا بحقوقهم الثابتة بالاستقلال البات الناجز العاري عن كل تدخل أجنبي مهما كان، وبأي صورة من الصور، وبحريتهم التامة كشعب في تقرير مصيرهم وتحديد المسار والخيارات السياسية التي يراها مناسبة له.

ثانيها: «يجب» على الشعب العراقي ضمن مطالبته بحقوقه المشروعة «رعاية السلم والأمن».

ثالثها: إذا فشلت المساعي السلمية للعلماء والشيوخ والوطنيين من ممثلي الشعب العراقي في تحقيق حقوقه الشرعية والوطنية كاملة غير منقوصة؛ حينئذ «يجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية إذا امتنع الإنكليز عن قبول مطالبهم» المشروعة في الاستقلال التام العاري من كل تدخل أجنبي بأي صورة من الصور، ومن ثَمّ تقرير العراقيين لمصيرهم بأنفسهم.

وتحتاج الفتوى المباركة إلى وقفة تفصيلية تحليلية، أدعو الباحثين إلى خوض

غمارها وسبر أغوارها وقراءة تداعياتها على العراق وبريطانيا والمنطقة.

وقبل أن أنهي حديثي عن هذا الاجتماع التاريخي الخطير الذي صدرت على إثره الفتوى التاريخية، يحسن بي أن أذكر أمرين:

الأمر الأول: أن صدور الفتوى المتقدمة لا يعني سوى الإذن الشرعي باللجوء إلى الثورة المسلحة إذا فشلت جميع المساعي السلمية لانتزاع الحقوق المشروعة للشعب العراقي فشلًا تامًّا، من دون أن يعني صدور الفتوى البدء بتنفيذها عمليًّا من خلال إشعال فتيل الثورة المسلحة، بل ترك موضوع تحديد يوم إشعال فتيل الثورة إلى المستجدات اللاحقة والظروف الطارئة.

الأمر الثاني: أستغرب حقًّا من رأيين للدكتور القومي الاتجاه وميض عمر جمال نظمي، ذكرهما تعقيبًا على الاجتماع الذي عقد ليلة النصف من شعبان بقوله عنه:

١: إنه «كان بمثابة التصديق الرسمي على التحالف القومي-الديني-العشائري» وهو وصف غير واقعي، وغير موفق، بل غير وارد أصلًا.

٢: زعمه بأن «انتفاضة الفرات الأوسط بدأت في الرميثة... وذلك قبل صدور أي فتوى أو إيعاز ديني»[١]، علمًا بأن الفتوى المتقدمة المشهورة ليست هي الفتوى الوحيدة من المرجع الأعلى الميرزا الشيرازي، فقد وردت فتوى أخرى لسماحته أيضًا بالنص التالي:

-إلى إخواننا المسلمين في العراق سلمهم الله.

غير خفي على أحد أن موقف المسلمين في مثل هذا قد بلغت صعوبته وحراجته

١. نظمي، د. وميض جمال عمر، ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، ص٣٧٤ و٢٤ على التوالي.

مبلغًا لا يسع العلماء الأعلام أن يسكتوا عنه، كما لا يسع العشائر المتحفزين إلّا بذل النفس والنفيس في سبيل هذه النهضة الدينية والحركة الواجبة الإسلامية.

فالواجب اليوم على عموم المسلمين أداء فريضة الدفاع عن حوزة الدين المبين، وصيانة المشاهد المشرفة عن لوث الكافرين، ومحافظة نواميسكم الأطهار عن تعديات الكفرة، والقيام بواجب الوعظ والتشويق والنفر والحث والترغيب والترهيب، والله ولي التوفيق إنه سميع مجيب»[1].

٢. تفريعات على الفتوى التاريخية

يقول الشيخ محمّد الخالصي كاتب رسائل المرجعية العليا: «كانت فتاوى آية الله الشيرازي تجدد روح الجيش كلما ضعفت، وكان على بيّنة من أمره في فتاواه وأحكامه، لم تُرِبْهُ ريبة، ولم يخالجه شك، ولا تأخذه فيها لومة لائم، وإليك مثلًا منها: كنا جلوسًا بين يديه في داره إذ وردت إليه من الهندية هذه المسائل والحرب بيننا وبين الإنكليز على قدم وساق:

مسائل:

أ. من منعاه والداه عن حرب الإنكليز/ هل يجب عليه إطاعتهما أو الحرب؟

ب. هل يجب على من لا يطيق حمل السلاح، أو لم يحسن استعماله أن يشترك في الحرب؟

ت. هل يجب تغسيل من مات قتيلًا في ميدان الحرب، أو تكفينه أو يدفن بثيابه؟

١. الشيخ محمّد تقي الشيرازي القائد الأعلى للثورة العراقية الكبرى ١٩٢٠. سابق: ١٨٨.

فأمرنا أن نكتب الجواب الآتي:

أ. يحرم على الوالدين منع ولدهما عن الحرب، فإن عصيا ومنعاه، فيحرم على الولد إطاعتهما، ويجب عليه قتال الإنكليز والدفاع عن حوزة المسلمين؟

ب. من لم يحسن استعمال السلاح يجب عليه التعلم فورًا، ومن لم يطق حمل السلاح يجب عليه معونة المجاهدين بما يتمكن، ولو بتضميد الجرحى وحملهم، ونقل الماء والطعام إلى المجاهدين، وغير ذلك.

ت. من مات في هذه الحرب فهو شهيد، لا يغسّل، ولا يكفّن، بل يُصلّى عليه ويدفن بثيابه، كمن قتل بين يدي الإمام»[١].

ويضيف كاتب رسائل المرجعية قائلًا: «هذه كانت فتاواه في محاربة الإنكليز دفاعًا عن بيضة الإسلام، مع أنه كان متّبعًا طريقة الاحتياط في جميع المسائل، حتى كان مقلدوه في مشقّة العمل لكثرة احتياطاته[٢]، إلّا أنه رأى الاحتياط هنا في القطع بالحكم والصراحة التي لا تقبل التأويل في هذه المواضع التي يبتني عليها حفظ الإسلام ومجد المسلمين. ومن لم يعرف حقيقة الدين الإسلامي ومغزى شرائعه لعله يرى ذلك خلاف الاحتياط»[٣].

يُذكر أنه قد عقدت جلسة مهمة في كربلاء -وفق توثيق أحد معاصريها من القريبين إلى مصدر القرار- بتاريخ (٣ شوال ١٣٣٨هـ/ ٢٠ حزيران ١٩٢٠م) في دار السيد نور الياسري في محلة باب السلالمة وحضرها الميرزا محمّد تقي

١. الخالصي، محمد بن محمد مهدي، بطل الإسلام. مذكرات الشيخ محمّد الخالصي، ص١٧٨-١٨٠.

٢. وهو ما أدى به لأن يُرجِع مقلديه -حيث يحقّ لهم الرجوع- إلى المرجعين: شيخ الشريعة الأصبهاني والسيد أبو الحسن الأصفهاني. (ينظر: مجلة العدل. العدد الأول. السنة الثالثة. ص١٥، وينظر، الخليلي، جعفر هكذا عرفتهم، ١/ ١٠١).

٣. الخالصي، محمد بن محمد مهدي، بطل الإسلام. مذكرات الشيخ محمّد الخالصي: ١٨٠.

الشيرازي شخصيًا مع نجليه عبد الحسين ومحمد حسن، والسيد أبو القاسم الكاشاني، والسيد حسين القزويني، والسيد هبة الدين الشهرستاني، ومرزا أحمد الآخوند الخراساني، والشيخ محمّد كاظم الشيرازي، والسيد هادي الخراساني؛ للتداول في أمور الثورة.

وفي عصر اليوم سافر السيد نور من كربلاء للديوانية، ولا أعلم ما جرى في حينه بينه وبين الميرزا وأصحابه»[١].

وتبدو أهمية الاجتماع وخطورته من السرية الشديدة له، ومن حضور المرجع الأعلى شخصيًا فيه، خلافًا للمألوف من أن تعقد الاجتماعات التي يحضرها سماحته في داره عادة، وكذلك من حضور نجلي المرجع الأعلى وكبار مستشاريه وقادة وزعماء الثورة في كربلاء والفرات الأوسط فيه، ثم من إحاطته بالكتمان الشديد والسرية التامة، ولولا الشهادة الحسية المروية في مذكرات خطية لما عرفنا بالاجتماع وخطورته، وكما تستفاد أيضًا مما لحقه من احتفال ثوري كبير كان دعا إليه نجله الشيخ محمّد رضا الشيرازي، وما تبعه من اعتقاله وثلة من قادة الثورة في كربلاء بعد الاجتماع بيومين.

وتستفاد خطورة الاجتماع من سفر السيد نور الياسري عصر يوم الاجتماع إلى الديوانية دون تأخير.

وعلى الرغم من الوضوح التام المعزز بالوثائق والوقائع بأن التحرير التام الناجز للعراقيين هو مطلب المرجعية العليا، وأن حثها للمواطنين على التظاهر والتجمع والمعارضة السلمية النشطة كان بسبب تلبية العراقيين القوية لدعوة

١. آل طعمة، سلمان هادي، من مذكرات السيد إبراهيم شمس الدين الموسوي المخطوطة. كربلاء في ثورة العشرين، ص١٨٥-١٨٦.

مرجعيتهم التي يلتزم بدعوتها غالبية الشعب العراقي ومن الشيعة بالخصوص، وأن تعدد التجمعات وانتشارها في المدن العراقية الكبرى ومنها العاصمة بغداد كان بطلب من المرجعية والوطنيين، مع كل ذلك وغيره وهو كثير، فإن ولسون «راح يعتبر مطاليبهم بالاستقلال الناجز للأمة العراقية بأنها مطاليب (عصابة متهوسة)»[١].

١. العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠. سابق: ١/ ١٩٦.

المبحث الثالث: عرض الإنكليز على المرجعية الدينية العليا التفاوض المشروط بدل الثورة المسلحة وموقف المرجعية وزعماء الثورة منه

التمهيد

سعى الكولونيل أرنولد تالبوت ولسون نائب الحاكم الملكي العام في العراق إلى مدّ الخطوط مع المرجعية العليا في النجف الأشرف بعد أن توهج لهب الثورة ضد الاحتلال الإنكليزي توهجًا خطيرًا، فبات قائد قواتها يخشى امتدادها إلى عشائر دجلة والمنتفق نتيجة نشاط وكلاء المرجعية الدينية والوطنيين فيها، بل بات يخشى امتداد لهب الثورة إلى بغداد نفسها، بعد أن كان الثوار قد قاربوها ولمّا، بعد أن دقوا أبواب حدودها من جهة الحلة إثر وصول طلائع مجاهديها إلى المحمودية واليوسفية[1].

لذا كتب الكولونيل ولسون نائب الحاكم الملكي العام البريطاني مجدّدًا إلى المرجع الأعلى الخلف شيخ الشريعة الأصبهاني رسالة طويلة في (٥ ذي الحجة ١٣٣٨هـ/ ٢٠ آب ١٩٢٠م) معزيًا بوفاة المرجع الأعلى الشيخ الشيرازي وعارضًا التفاوض لإنهاء الحرب.

حينها تدارست المرجعية ومستشاروها وشيوخ عشائرها وقواد الثورة الموقف فاختلفوا على رأيين.

ونظرًا لأهمية الوقوف على حقيقة ما جرى، ولوجود أكثر من رأي في هذا

---

١. ينظر: وثائق الثورة العربية الكبرى. سابق: ٣/ ٣٣٧. ألف دي ل. رش، والعراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦. المجلد الثاني ١٩١٨-١٩٢١، ص٣٠١.

الشأن بين قسم من مستشاري المرجعية العليا وشيوخ العشائر حينها، يحسن بي أن أتحدث بشيء من التفصيل عن رسالة ولسون الداعية للتفاوض، ووجهة نظر كِلا طرفي زعماء الثورة المختلفين حولها سواء أكانوا من مستشاري المرجعية العليا أم من بعض شيوخ العشائر المقاتلين، ثم أعرض أنموذجًا لرأي أحد مؤيدي التفاوض وأناقشه لأنتهي إلى الرأي الراجح من الرأيين المختلفين وأدلل عليه ببيان أسباب الرجحان.

المطلب الأول: رسالة الكولونيل ولسون إلى المرجع الأعلى سماحة شيخ الشريعة الأصبهاني

وفي المبحث ست نقاط سأتناولها تباعًا:

١. مضمون الرسالة وفحواها

تحدثت سابقًا عن ورود رسالة تحريرية من السير ولسون مؤرخة في (٥ ذي الحجة ١٣٣٨هـ/ ٢٠ آب ١٩٢٠م) موجهة إلى المرجع الأعلى الخلف شيخ الشريعة الأصبهاني عارضة التفاوض لإطفاء لهب الثورة بعد ما عاناه المحتلون من شدة وصعوبة وخسارة وصفها معاصرها الشيخ جعفر محبوبة بقوله: «لمّا شعرت الحكومة المحتلة بحراجة الموقف، وظهر لها من الدلائل أن الثورة ستعم جميع البلاد العراقية فتكلفها حينئذ خسائر كثيرة»[١]؛ جاءت رسالة نائب الحاكم الملكي البريطاني العام في العراق إلى زعيم الثورة، يطلب منه فيها بعد التعزية بوفاة المرجع الشيخ الشيرازي عقد مفاوضات لوقف الحرب، مبتدئًا رسالته بالثناء على عدالة بريطانيا، وتسامحها الديني، وقوتها، وغناها، مهددًا بوصول الرجال والذخيرة والعتاد لدعم قواتهم الغازية، ومؤكدًا على عزم المحتلين بمحاسبة شيوخ الثوار وقادتهم وغيرهم من الذين «ضللوا الناس» للاشتراك في الثورة، خاصة وأن أسماءهم معروفة عنده، زاعمًا أنه قد عيّن الكولونيل هاول ناظر المالية نائبًا عنه ليدخل في المفاوضات والمراسلات التي لا بدّ أن تجري قبل أن تنتهي المنازعات، قائلًا: بما أن «حضرتكم مشغولو البال في الأمور الدينية والمسائل الروحانية على الأغلب، فلهذا نرجوكم أن تعيّنوا معتمدًا أو معتمدين لكي يلاقوا الكولونيل هاول في محل مناسب ويتباحثوا معه في هذه المسألة المهمة»[٢].

---

١. محبوبة، الشيخ جعفر، ماضي النجف وحاضرها، مبحث القضية العراقية: ١/ ٣٦٩.

٢. الجبوري، كامل سلمان، الثورة العراقية الكبرى. سابق: ٢١٤. وينظر نص الرسالة في المصدر نفسه: ٢١٢-٢١٥.

٢. رأيان برفض عرض التفاوض أو قبوله رضوخًا للأمر الواقع

وإذ تسلم المرجع الأعلى شيخ الشريعة الأصبهاني الرسالة، «استدعى إليه حاشيته ومستشاريه للمداولة في الأمر، ولمّا اجتمع هؤلاء عنده وعرض عليهم الرسالة انقسموا حولها إلى فريقين: فريق يستحسن المفاوضة مع الإنكليز، ويرى أن الثوار قد نفد ما لديهم من ذخيرة، وأن الإيمان وحده لا يكفي تجاه الجيوش الإنكليزية الجرارة»[١]، كما «أنّ المجهودات الكبيرة التي بُذلت لإثارة عشائر دجلة قد خابت، وما دام طريق هذا النهر في قبضة الحكومة فلا بدّ لها من أن تتغلب على الصعوبات التي تواجهها في سائر أنحاء القطر»[٢].

وقد تبنّى هذا الرأي بعض القادة من الشيوخ يأتي في مقدمتهم السيد محسن أبو طبيخ كما سيأتي تفصيلًا.

في حين ذهب الرأي الثاني إلى: «أنّ الإنكليز قد جُرّبوا من قبل، وأنّ المفاوضات والمذاكرات والاحتجاجات قد جرت كلها في ظروف مختلفة منذ بضعة شهور فلم تسفر عن نتيجة»[٣].

وقد تبنّت هذا الرأي «اللجنة الحيدرية، وكانت تمثل السلطة الشيعية العليا وعلى رأسها المجتهد الأكبر، وتتألف من أبو القاسم الكاشاني، وأبو الحسن الأصفهاني، وميرزا عبد المحسن[٤] ابن الشيرازي، وأحمد ملا كاظم الخراساني،

---

١. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٥/ القسم الأول: ٣٣٢. نقلاً عن: الشرقي، علي، على هامش الثورة العراقية الكبرى، ص١٢٣

٢. البصير، محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية، ص٢٦٠ و٢٦٩، وينظر –عن أنّ من أسباب عدم اشتراك عشائر دجلة في الثورة؛ توطيد علاقات الإنكليز مع رؤساء تلك العشائر وإغرائهم بالمال والجاه والاحترام الفائق– كتاب: الشيخ محمّد تقي الشيرازي القائد الأعلى للثورة العراقية ١٩٢٠. سابق: ٢٠٧.

٣. الشرقي، الشيخ علي، على هامش الثورة العراقية الكبرى، ص١٢٣. وينظر: الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٥/ القسم الأول: ٣٣٢.

٤. الشيرازي، عبد الحسين، الظاهر.

والسيد نور الياسري، وكان المتكلم باسم اللجنة الحيدرية السيد أبو القاسم الكاشاني قد أعلن أنّ اللجنة ترفض الصلح مهما يكن نوعه، كما أنها ترفض الهدنة مع جيش الاحتلال والإدارة المدنية، مشيرًا إلى أن أي تسوية سلمية من شأنها أن تمنح الإنكليز الفرص المناسبة لإعادة تنظيم أنفسهم على أسس أمتن من ذي قبل، وأن تضعهم في مركز القوة بحيث يُملون شروطهم»[1].

ورأت (اللجنة الحيدرية) مرجعها وأعضاؤها من كبار العلماء والزعماء بنظرة استراتيجية مستقبلية بأن: «من الخير أن تفشل الثورة، ويعرف الجميع أنها قد فشلت بنتيجة فقدان السلاح والذخيرة، من أن نرضخ للإنكليز بداعي الاستسلام لِما يسمونه بالأمر الواقع، هذا فضلًا عمّا يُرجى من تأثير الاحتجاجات في مسامع الدول الكبرى، فيتغير موقف الإنكليز بعض التغير على الأقل»[2].

٣. الأخذ برأي المستشارين الرافضين للتفاوض والجواب على رسالة ولسون

بعد النقاش وتبادل وجهات النظر بين المرجعية ومستشاريها والشيوخ والقادة من متبني الرأيين بمن فيهم من كان في جبهات القتال؛ تقرر رجحان رأي الرافضين للتفاوض، فأقرّه المرجع الأعلى، على أن تكتب فيه رسالتان: رسالة إلى الرأي العام شديدة اللهجة، وأخرى جوابية إلى وكيل الحاكم الملكي العام ولسون بأسلوب أقل حدة تناسب مقام كاتبها المرجع الأعلى، فكان ممّا جاء في الرسالة الجوابية الطويلة لولسون، ما سأقتطعه منها على طوله لأهميته.

جاء في رسالة المرجع الأعلى[3] الجوابية إلى السير ويلسون:

---

١. دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث: ٢١٠. وينظر هامش الصفحة.

٢. على هامش الثورة العراقية الكبرى. الشيخ علي الشرقي: ١٢٣. وينظر: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. سابق: ٥/ القسم الأول: ٣٣٢.

٣. محبوبة، الشيخ جعفر، ماضي النجف وحاضرها: ١/ ٣٧٠-٣٧١. وقد اضطررت لطول الاقتباس؛ لأهميته التاريخية؛ ولتفاصيله الدقيقة؛ ولوضوح رؤيته التي ختمها بجملته الصريحة: «ورأينا في الأمر أن يُمنح العراقيون استقلالهم التام خالياً عن كل شائبة، عارياً عن كل قيد».

«مرة بعد أخرى بثثنا نصائحنا.. وأنذرناكم قائلين لكم تداركوا الأمر قبل خروج علاجه عن مقدرتنا، ولا شك أنكم تعلمون أن تداركه بإعطاء العراقيين حقوقهم التي طالبوكم بها مطالبة سلمية، فأبيتم إلّا اغتصابها، وجعلتم أصابعكم في آذانكم حذرًا من أن تسمعوا مطالبًا بها، وأخذتم بعد الوعود بالوعيد، وبعد التأميل بالتضليل، واستعملتم الشدة والغلظة، فنفيتم، وقتلتم، وسجنتم، وأخفتم، وأضمرتم العداء الذي أظهرتم آثاره، وطلبتم نفوس أولئك المظلومين وأموالهم، وما يجب الدفاع عنه من حرمهم، فدافعوكم قيامًا بواجبهم، وهاجمتموهم تبعًا لهوى نفوسكم، فوقفوا موقفًا حذرناكم عاقبته، وأنذرناكم سوء منقلبه... وقد جاء في كتابكم: (إن الحكومة الإنكليزية المعظمة قد اعتمدت دائمًا على الأركان الثلاثة: وهي الرحمة والعدل والتسامح الديني)، فأما الرحمة فهي مقابلتكم للأمة العراقية عند مطالبتها باستقلالها بسوق الجيوش الجرارة عليها، وقتل الرؤساء، ونفي العلماء والمندوبين والزعماء، ورمي النساء والأطفال بأنواع النيران، وحرق بيوت وأموال ومزارع جميع من امتنع عن الإقرار بوصاية الإنكليز وطالبكم بتأسيس الحكومة العربية العراقية... وأما العدل -ف-بالقتل والإعدام لغير جرم وبدون محاكمة، والنفي والتبعيد لمجرد التفوّه بطلب الاستقلال، والزج في السجون لأقل شبهة، وعدم قبول استماع دعاوى ما على إنكليزي، وغير ذلك مما لا ينطبق على عقل ولا قانون. وأما التسامح الديني فهو رمي الطائرات والسيارات المدرعة المساجد، وقتل المتعبدين والنساء والأطفال، وتشكيل الإدارة العرفية لمعاقبة من يتصدى إلى عقد مجالس لقراءة منقبة النبيّ ﷺ في المساجد أو مأتم الإمام الحسين عليه السلام إلّا بأخذ جواز (باص) وقطع مراسم أعياد المسلمين المعتادة، وغير ذلك مما لو أردنا شرحه لطال.

والأعجب أنكم تطلبون التئام هذا الصدع الذي لا يُجبر كسره، وتقولون نحن لا نريد أن نجازي العراقيين كُلًّا، وإنما نجازي من أسماؤهم عندنا وعندكم معلومة، بزعم أنهم مفسدون، فكأن تعريف الفساد عندكم هو المطالبة بالحق، ونحن لا نعرف من أحوالهم إلّا أنهم طالبوا بحق فمنعتموهم، وأدرتم عليهم رحى الحرب الطاحنة، فدافعوكم عن أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، ولو تركتموهم وحقهم ما سالت منكم ولا منهم قطرة دم... فأنتم السبب، وعليكم التبعة. ورأينا في الأمر أن يُمنح العراقيون استقلالهم التام خاليًا عن كل شائبة، عاريًا عن كل قيد.

أما أمر المفاوضة فلم تتضح لي غايته ولم أثق بحسن نهايته، وعلى كل فهو أمر دقيق يحتاج إلى جلاء وتأمل، ومن الله نسأل حسن الختام.

٢ محرم سنة ١٣٣٩

شيخ الشريعة الأصفهاني».

٤. عدول طالبي التفاوض من قادة الثورة وشيوخها عن رأيهم

على الرغم من وجود من تبنّى التفاوض من القادة وشيوخ العشائر وبعض المستشارين كما تقدم، إلّا أنهم «اتفقوا أخيرًا على تنظيم مضبطة يوقّعون عليها جميعًا ويوجّهونها إلى الدول الحرة يشرحون فيها حالهم، ويضعون اللوم في اندلاع الثورة على ضباط الإنكليز، ويؤكدون على أنهم لا يطلبون غير الاستقلال والحرية، وهم يرجون من الدول الحرة مساعدتهم في ذلك.

وقد تم تنظيم المضبطة في (١ محرم ١٣٣٩هـ/ ١٥ أيلول ١٩٢٠م). وقد وقع عليها (٧٣) ثلاثة وسبعون رئيسًا وزعيمًا عراقيًا، وكتب عليها المرجع الأعلى شيخ الشريعة الأصبهاني العبارة التالية:

«بسم الله الرحمن الرحيم. هذه الورقة كُتبت بإملاء زعماء العراق ومشايخ عشائره، وهم الموقعون عليها بأسمائهم في: ١ محرم سنة ١٣٣٩.

حُرّر عن الجاني

شيخ الشريعة الأصبهاني»[١].

٥. أنموذج لرأي طالبي التفاوض مع الإنكليز

لقد كان من جملة الداعين إلى التفاوض مع الإنكليز السيد محسن أبو طبيخ وقد عبر عن رأيه بقوله: «لقد كان رفض التفاوض قرارًا انفراديًا فوّت علينا فرصة تاريخية، هدرت حقوق الثورة، وكان قرارًا تنقصه الحكمة وبُعد النظر». معللًا ذلك بكونه والرافضين «أعرف بحقيقة الوضع منه، ومن القابعين في راحة بيوتهم في النجف، لقد كنا في مركز المتفوق، وكنا نعلم أن الإنكليز حتى لو

١. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٥/ القسم الأول: ٣٣٥.

انسحبوا من بغداد فسوف لا يتركوننا وشأننا نذلّهم أمام العالم، ولهذا كانت لنا فرصة ذهبية أن نتفاوض معهم ونحن الأعلون، ونحصل على مطالبينا بقدر أكثر إثر انهيار الثورة»[١].

٦. قراءة لموقف رافضي التفاوض مع المحتل، والرأي فيه

لو أردنا قراءة رأي الذاهبين إلى عدم التفاوض مع الإنكليز قراءة متأنّية لوجدناه الأصوب بكل تأكيد، ليس لأنّ قادة الثوار كانوا يستعدون لاقتحام بغداد وتحريرها من قوات الاحتلال فقط متى نجح اقتحامهم للحلة التي كانوا يدقون أبوابها بعنف؛ بل لأنّ إنهاء الثورة وإلقاء السلاح من دون تحقيق هدف الثورة الأساس الذي قدّمت الثورة من أجل تحقيقه آلاف الشهداء والجرحى والكثير الكثير من الخسائر في الأموال والمعدات هو الخسارة الكبرى، فلا حل بدون التحرير الكامل وهو ما نص عليه المرجع الأعلى شيخ الشريعة الأصبهاني في ختام رسالته الجوابية لرسالة ولسون الداعية للتفاوض بقوله: «ورأينا في الأمر أن يُمنح العراقيون استقلالهم التام خاليًا عن كل شائبة، عاريًا عن كل قيد». وهو غير وارد وقتئذ؛ لأنه يعني ببساطة إلغاء الإنكليز لقرار الانتداب البريطاني على العراق الذي اتخذته الدول العظمى في اجتماع روما.

لقد اعترف السيد أبو طبيخ[٢] أحد الداعين إلى التفاوض بذلك بقوله: «كنا نعلم أن الإنكليز حتى لو انسحبوا من بغداد فسوف لا يتركوننا وشأننا نذلّهم

١. ابو طبيخ، جميل محسن، مذكرات السيد محسن أبو طبيخ. سابق: ١٦٨.
٢. المصدر نفسه، ص١٦٨.

أمام العالم»[١].

لقد كان رأي السيد أبو طبيخ وغيره من دعاة التفاوض مع الإنكليز حينها كما لخّصه هو نفسه بقوله سوف: «نحصل على مطاليبنا بقدر أكثر مما لم نحصل عليه إثر إنهيار الثورة»[٢].

علمًا «أنّ المفاوضات لو كانت قد تمت لَمَا أجدت نفعًا، ولَمَا استجاب الإنكليز لأي مطلب من مطاليب الثوار، نظرًا لإصرار بريطانيا عى حكم العراق حكمًا استعماريًا مباشرًا» أو من وراء قناع، ولَباتت المفاوضات وسيلة جديدة للمكر والخداع ونقض العهود وخلف الوعود والاستثمار في الوقت كما سيأتي تفصيلًا في المبحث القادم، خاصة بعد أن تحدد «الموقف الرسمي للحكومة البريطانية كما لخصه هوبر تيانك -الموظف الكبير في وزارة الخارجية- هو أن الطريق الوحيد المفتوح أمامنا هو القتال حتى النهاية»[٣].

ثم أي قيمة لمطالب جزئية تحت ظل الاحتلال والانتداب؟! وما هي قيمتها حال قياسها بمطلب تحقيق الاستقلال التام الناجز وإقامة الدولة الدستورية؟! وهو ما أصرت عليه المرجعية العليا ومستشاروها والشيوخ الكبار والوطنيون الأحرار وقادة المجاهدين الثوار وثوارهم في سوح الجهاد كافة.

---

١. المظفر، كاظم، ثورة العراق التحررية ١٩٢٠، ١/ ١٦٢.

٢. المصدر السابق نفسه.

٣. حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨- ١٩٣٠.، ص٦١.

المطلب الثاني: رأي المرجعية العليا برفض التفاوض تحت الاحتلال «أسبابه، والرأي فيه»

لقد رفض المرجع الأعلى وكبار مستشاريه التفاوض مع الإنكليز بعد تجريبهم له مرات عديدة، كونهم يحسنون قراءة الواقع الماثل أمامهم، ويجيدون اتخاذ الموقف المناسب تجاهه، لأسباب من أهمها:

أولًا: خلف الإنكليز المحتلين بوعودهم للعراقيين

لم يكن خلف ساسة الإنكليز لوعودهم التي قطعوها للشعب العراقي وللثوار العراقيين جديدًا عليهم، فقد مارسوا خلف الوعد أكثر من مرة وفي أكثر من قضية سياسية في أكثر من بلد، وقد وثّق سماحة المرجع الأعلى الشيخ الشيرازي خلف الإنكليز بوعودهم بما ورد صراحة بكتاب سماحته الموجّه إلى عصبة الأمم في (٢٧ ذي القعدة ١٣٣٨هـ/ ١٢ آب ١٩٢٠م) الذي جاء فيه: «إنّ العراقيين طلبوا إنجاز مواعيد الدولتين المعظمتين البريطانية والفرنسوية بمنح الشعب العراقي الكريم استقلاله في إدارة شؤونه، وتدبير مصالحه العامة، وتأييد الدولتين لهذا الشعب الحر في إظهار رغائبه وحكمه الذاتي بتمام حريته، وعندما فاهت الأمة العراقية بطلب إنجاز هذه الوعود المقطوعة من الدولتين المذكورتين ثارت ثائرة الحكومة الإنكليزية فقامت معتمدة على قوتها دون الحق، ففتكت بالعراقيين فتكًا ذريعًا»[1]، كما تقدم.

وأما توثيق المحتلين أنفسهم لخلفهم بوعودهم مع الشعب العراقي ووطنييه، بل لعدم نيّتهم الوفاء بها مسبقًا -وهو الأخطر-، فقد ورد على لسان المستشارة

١. الجبوري، كامل سلمان، وثائق الثورة العراقية الكبرى، ص٣/ ٢٥٢.

الإنكليزية غيرترود بيل المعروفة ب(المس بيل) بتاريخ (١٩ أيلول ١٩٢٠م/ ٥ محرم ١٣٣٩هـ) بصراحة شديدة من خلال قولها: «لم نُظهر أي علامات على نيّة الوفاء بوعودنا،.. لم نكن ننوي الوفاء بها ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا»[١]، وسأتناول نماذج لعدم وفاء الإنكليز بوعودهم للعراقيين، وكما يلي:

١. خلف الإنكليز بتعهدهم الوارد بمنشور قيادة الجيوش الإنكليزية بعد احتلاهم لبغداد بقولهم صراحة إنّ جيوشنا لم تدخل مدنكم وأراضيكم بمنزلة (قاهرين أعداء) بل بمنزلة (محررين)، وهو مشهور.

٢. خلف الإنكليز بوعدهم الوارد ببلاغهم الفرنسي-البريطاني المشترك، الموزّع في طول العراق وعرضه، الصادر في (٧ تشرين الثاني ١٩١٨م/ ٤ صفر ١٣٣٧هـ)، المصرح بـ«أن السبب الذي من أجله حاربت فرنسا وإنكلترا في الشرق... إنما هو لتحرير الشعوب التي رزحت أجيالًا طوالًا تحت مظالم الترك، تحريرًا تامًا نهائيًا، وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيار الأهالي الوطنيين لها اختيارًا حرًّا... وليس من غرض لفرنسا وإنكلترا أن تُنزلا أهالي هذه المناطق على الحكم الذي تريدانه، ولكن همّهما الوحيد أن يتحقق بمعونتهما ومساعدتهما المفيدة عمل هذه الحكومة التي يختارها الأهلون من ذات أنفسهم... تلك هي الأغراض التي ترمي إليها الحكومتان المتحالفتان في هذه الأقطار المحررة»[٢].

٣. خلف رئيس وزراء بريطانيا بوعده بازدهار العراق بعد احتلاله، إذ قال: «نحن دخلنا العراق ونرغب أن نجعله جنة عدن كما كان في الأزمنة الغابرة،

١. ثورة العشرين قراءة جديدة في ضوء الوثائق التاريخية. سابق: ١٢٨.
٢. جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ملحق (هـ): ص٥٩٠.

وأن نعيد تلك المدنية الزاهرة التي كانت منتشرة فيه قبل آلاف السنين»[١]، كما نقله عنه الملك حسين في خطابه عند مبايعة الإسرائيليين العراقيين له بالملك في حفل أقاموه له ببغداد في ١٨ تموز ١٩٢١م.

٤. خلف الإنكليز بوعدهم بإقامة حكم ذاتي في العراق. وليس أوضح من خلفهم لهذا الوعد ما نصّ عليه قولهم في الفقرة السابقة، وما أوردته المستشارة البريطانية المعروفة في العراق المس بيل بقولها صراحة «إنّ الحقيقة المنطوية في الانتقادات كلها هي أننا كنا قد وعدنا بتأسيس مؤسسات يُمارَس فيها الحكم الذاتي، وإننا لم نتخذ أية خطوة للوفاء بذلك الوعد، ولم نكتفِ بذلك فقط، بل كنا منشغلين بتأسيس شيء يختلف عن الشيء الذي وعدنا الناس به تمام الاختلاف».

وتضيف إلى ذلك قولها: «تقول إحدى الجرائد وهي محقة: إننا كنا قد وعدنا البلاد بتأسيس حكومة عربية لها مستشارون بريطانيون، لكننا أسسنا حكومة بريطانية لها مستشارون عرب. وهو قول ينطوي على كثير من الإنصاف»[٢]، وقد ورد هذا المضمون أيضًا في تعليق للورد كرزون وزير الخارجية البريطاني يومذاك على مقترحات ولسون للحكومة البريطانية[٣]، يوم أورد في برقية بعثها إلى السير بيرسي كوكس في طهران متحدثًا بها عن وضع العراق قوله: «من الواضح أن نظام الحكم المدني الذي يقام الآن لا يحقق إعلان نوفمبر ١٩١٨ المشترك، لا يرضي الطموحات المحلية.. إنه نظام للحكم البريطاني يعمل العرب فيه

١. فيصل بن الحسين ومضات من سيرة الملك الزعيم. سابق: ٢٤٨.

٢. المس بيل، العراق في رسائل المس بيل، ص٢١٤-٢١٥.

٣. المصدر نفسه، ص٢١٥-٢١٦. و٢١٨ أيضاً. وينظر مع اختلاف بسيط في الترجمة: الثورة العراقية الكبرى. ١٩٢٠. د. عبد الله الفياض:١٤٧. نقلاً عن: الرسائل (باللغة الإنكليزية). المس بيل. الفصل الثاني: ٤٠٧.

مستشارين (وهذا بقدر قليل فقط) بدلًا من أن يكون حكمًا عربيًا مع مستشارين بريطانيين»[١].

وهناك غيرها لا يسع المجال لذكرها.

ثانيًا: الغدر بمن وثق بهم أو منحوه الأمان من زعماء الثورة وشيوخها

لقد غدر الإنكليز بمن وثق بهم من العراقيين أو منحوه الأمان بالأيمان المغلّظة فحضر للقائهم بناء على طلبهم للتفاوض معه على حلّ لمشكلةٍ مّا، فاعتقلوه أو عذّبوه أو نفوه، من قبيل:

١. اعتقال الشيخ محمّد رضا الشيرازي، والثلة من الزعماء والقادة معه في كربلاء بعد ذهابهم إلى مقرهم إجابة لطلبهم اللقاء بهم، فاعتقلوهم ونفوهم إلى هنجام[٢] كما تقدم.

٢. اعتقال الشيخ سعدون آل رسن رئيس قبيلة الأقرع بعد أن طلبوا منه اللقاء فذهب إليهم فاعتقلوه وسجنوه في الديوانية.

٣. إلقاء القبض على الشيخ شعلان آل عطية بعد حضوره عندهم، وسجنه في الديوانية[٣].

٤. إلقاء القبض على الشيخ شعلان أبو الجون رئيس عشيرة الظوالم بعد استدعائه إليهم للمداولة، «ولكن هذا الزعيم شعر بقصد الحاكم، فقال لزميله الزعيم الشيخ غثيث الحرجان: (إني غير آمن من شر هذا الحاكم فيجب الاستعداد لتخليصي فيما إذا اعتُقلت أو قرّر نفيي)، وسار الشيخ شعلان إلى

١. كارل إي. ماير و شارين بلير بريزاك، اختراع الشرق الأوسط الحديث. صناع الملوك، ص٢٠٤.
٢. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٥/ القسم الأول: ص٢١٠.
٣. ينظر: اعتقال الشيخ سعدون والشيخ شعلان في: الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق: ٢١٠.

الرميثة يوم الجمعة (١٣ شوال ١٣٣٨هـ/ ٣٠ حزيران ١٩٢٠م) لمقابلة اللفتنت (هيات)، فلما وصل قابله الحاكم بالكلمات القارصة وأسمعه كلامًا مرًّا، فقابله الزعيم بأشد منها، فأمر الحاكم باعتقاله وإرساله إلى الديوانية بأسرع وقت، فمذ وصل إليها زُجّ في السجن»[١].

٥. اعتقال الوجيه الكبير الحاج مخيف المجاهد الذي وصفته الوثائق البريطانية بأنه «أنشط المؤثرين في لواء الديوانية ببرنامجه... وهو رجل ذو قدرة معتبرة، ويتمتع بسمعة واسعة بوصفه مسلمًا صالحًا... وحين تأكد نشاطه في الحث على المقاومة المسلحة للحكومة اعتُقل وأُرسل إلى البصرة»[٢]، وكان الشيخ الكبير رئيسًا لقبائل عفك وكبير وجوه المنطقة، وقد اعتقل معه الشيخ شعلان العطية المتقدم ذكره؛ «لامتناعهما عن التوقيع على صك الوصاية الإنكليزية»[٣]. كما اعتُقل معهم الحاج صلال الفاضل الموح[٤] أيضًا.

٦. منح الأمان بشرف الإنكليز معززًا (بالراي والحظ والأمان والبخت) ثم الاعتقال، وهو ما حصل للمجاهد الشيخ عبد الواحد آل سكر بعد أن صدق عرضهم بالحضور إليهم رغم رفض رفاق دربه الذين كانوا معه وتحذيرهم له من تصديق الإنكليز، ذلك أنّ القائد الإنكليزي كان عرض ذلك على زعماء الثورة بعدما قرروا الهجرة إلى خارج العراق إثر انتهاء الثورة، وهم كل من: السيد نور الياسري، والسيد علوان الياسري، والسيد هادي مكوطر، والحاج

---

١. محبوبة، الشيخ جعفر، ماضي النجف وحاضرها، ١/ ٣٦٤.

٢. ألف دي ل. رش، العراق في سجلات الوثائق البريطانية. المجلد الثاني ١٩١٨-١٩٢١. سابق: ٢٩٩.

٣. كمال الدين، محمد علي، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين، ص١٠٢.

٤. الجبوري، كامل سلمان، مذكرات الحاج صلال الفاضل الموح، ص٨.

سعدون وأخيه عمران الحاج سعدون، ومرزوق العواد، وشعلان الجبر، فلم تخدعهم دعاوى الإنكليز، ولا وعودهم المخاتلة، ولا عهودهم التي قطعوها على أنفسهم بالأمان بشرف إنكلترا ووثقوها بـ«الراي والأمان والبخت»[١]، ثم نكثوها، لذلك لم يستجيبوا لطلب عدوهم بتسليم أنفسهم تحت غطاء التفاوض والتشاور خلافًا للمجاهد الكبير الشيخ عبد الواحد آل سكر، الذي عزم على اللجوء إلى الحجاز مع صحبه ورفاق دربه من حملة ألوية الجهاد، فاشترى لهذا الغرض أربعين بعيرًا، ولكن الشيخ المجاهد غيّر رأيه إثر وصول رسالة من حاكم لواء الشامية والنجف ومن قائد قوات الفرات الأوسط الإنكليزيين إليه يقولان فيه: «احضر عندنا لأجل بعض المذاكرات، وأنت أمين بشرف حكومة بريطانيا وبالحظ والبخت تأتي سالمًا وتعود غانمًا، وبوجداننا نحن الموقعين بعد المذاكرة ترجع لمحلك إلخ»[٢]، فاطمأن لهما، وسلمهم نفسه، درءًا للخطر عن قبيلته، فما كان منهم إلّا أن وصفوه بـ«الخائن»[٣]، وأوقفوه في سجن الكوفة، ثم نقلوه إلى سجن الحلة، ثم أُحيل إلى محكمة عسكرية في النجف، قَدّم فيها مثالًا رائعًا من الشجاعة والصلابة والقوة والعزة وحماية الآخرين من زملائه المجاهدين بقوله للمحتلين: إنه هو المسؤول وحده عن قيام الثورة، إذ لم يقم بها أحد غيره، فحُكم عليه بالنفي إلى خارج العراق، ثم سيق إلى سجن الحلة، مقيّد الرجلين بالسلاسل الحديدية «التي كانت تمنعه من أداء الصلاة كما ينبغي، مع العلم أنه كثير التهجد في صلاته. فانتهز عبد الواحد زيارة أحد الضباط البريطانيين للسجن، فصار

١. ابو طبيخ، جميل محسن، مذكرات السيد محسن أبو طبيخ، ص٢٠٤.
٢. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. سابق: ٥/ ١/ ١٥٤.
٣. المصدر نفسه.

يشكو له من هذه المعاملة، وذكر له كيف أنه سلّم نفسه بعد أن جاءه تعهد من الإنكليز بشرف بريطانيا، وبالحظ والبخت على أن لا يمسّوه بسوء، وتساءل عبد الواحد: أين هو شرف بريطانيا..؟ فطلب منه الضابط أن يريه ورقة التعهد، فأخرجها عبد الواحد إليه، فقرأها الضابط، ثم طواها ووضعها في جيبه، وخرج. وفي اليوم التالي عاد الضابط إلى السجن ومعه حداد، وأمر الحداد بكسر السلسلة عن قدمي عبد الواحد، كما أمر بإلباسه الملابس الاعتيادية»[1].

ولم ينتهِ الأمر مع الزعيم المجاهد الشيخ عبد الواحد آل سكر بما تقدم، بل نقلوه مرة أخرى إلى سجن بغداد، ومنه إلى البصرة.

لقد اتضح وعي قادة الثورة وزعمائها برفضهم الثقة بالإنكليز قبل رفضهم عرض الأمان الذي قدمه لهم الإنكليز خلال رحلة سفرهم إلى الحجاز، فقد رفضوا خلال الثورة مقابلة الإنكليز في مراكز الحكومة الرسمية خشية اعتقالهم، وقد تجلّى ذلك في رفض الشيخ عبد الواحد آل سكر نفسه تلبية دعوة حاكم أبو صخير (الكابتن هوبكنز) له للمذاكرة في مقر الحكومة، ما اضطر معه حاكم أبو صخير يومها إلى الذهاب إلى الشامية عند الحاج رايح العطية. وحين تم عقد اللقاء بينهما قال الكابتن (هوبكنز): إنه موفد من حاكم لواء الشامية والنجف (الميجر نوربري)، وأن الحكومة تطلب حضور زعماء الثورة وشيوخها في أبو صخير للمذاكرة معهم، فرفض الشيخ عبد الواحد آل سكر الطلب باعتباره ممثلًا عن زعماء الثورة والمشايخ كلهم في الاجتماع قائلًا للكابتن الإنكليزي (هوبكنز): «إنّ نجل الشيرازي الذي هو أكبر شأنًا منا نفيتموه عندما تمكنتم

١. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. مصدر سابق: ٥/ القسم الثاني: ١٩٣ - ١٩٤.

منه، فكيف نأمنكم على أنفسنا؟! والأحسن أن تبلغ الحاكم السياسي في اللواء أن يجتمع بنا إذا شاء في المشخاب»[١].

وإذا كانت الخديعة قد مورست وانتهت باعتقال الشيخ عبد الواحد آل سكر وهو في طريق سفره إلى الحجاز كما تقدم، فإن أكثر من مثيل لها سبقها، منها ما تقدم في محاولتهم استدراج الحاج عبد الواحد وزعماء الثورة في (١٤ شوال ١٣٣٨ هـ/ ١ تموز ١٩٢٠م) المتقدم ذكرها.

ومنها ما سبقتها بأيام، وهي التداول بأمر اعتقال ثلاثة من كبار علماء وزعماء الثورة: أحد أهم مهندسيها، واثنين من أهم مموّليها وقادتها الميدانيين، حيث طرح الحكام العسكريون الإنكليز في الفرات الأوسط في اجتماعهم بالكوفة بتاريخ (١٠ شوال ١٣٣٨هـ/ ٢٧ حزيران ١٩٢٠م)، وهم ضباط مناطق: الحلة والديوانية والكوفة والشامية وأبو صخير والحميدية و الهندية والنجف، فكرة دعوة أحد أهم مفكري الثورة وحركييها المجاهد المجتهد الشيخ عبد الكريم الجزائري، ومعه المجاهد السيد نور الياسري أحد أهم مموّلي الثورة ووجوهها الاجتماعية النافذة القول في عشائر الفرات الأوسط، ومعهما المجاهد السيد علوان الياسري القائد الميداني والداعم لميزانية الثورة بغزير ماله، فنالت فكرة دعوة هؤلاء الثلاثة -إلى اجتماع معهم بدعوى التداول حول الوضع الراهن-، فإذا حضروا يلقى القبض عليهم، ويسفّروا إلى خارج العراق، لكون الشيخ الجزائري همزة الوصل بين العلماء والقبائل، وذلك بعد تصاعد لهب الثورة ليشمل مدن الفرات الأوسط، وقد حضر الاجتماع مع الضباط الإنكليز المكلف

١. كمال الدين، محمد علي، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين معلومات ومشاهدات. سابق: ٩٥- ٩٦.

بإدارة مدينة النجف الأشرف من قبل المحتلين المدعو حميد خان، ولولا تحذيره لهم بأن اعتقال هؤلاء الثلاثة سيؤدي إلى إفلات وضع مدينة النجف الأشرف من أيديهم لَما عدلوا عن تنفيذ الدعوة لغرض الاعتقال[١] بعد أن «كتبوا إلى الحاكم الملكي العام في بغداد.. فلم يوافق على إبعادهم، بل طلب إحضارهم وتوسطهم إلى تهدئة الناس»[٢].

٧. مخطط الإنكليز لاعتقال زعماء الثورة خلال انتظارهم انتهاء موعد إنذارهم للإنكليز، ففي يوم (١٤ شوال ١٣٣٨ هـ/ ١ تموز ١٩٢٠م) حضر الحاكم نوربري عند الحاج عبد الواحد آل سكر، زاعمًا أنه جاء ليبشره بموافقة الإنكليز على تنفيذ مطالب الزعماء بدءًا بالإفراج عن المعتقلين، وأنهم سينفذون مطاليب الثوار الأخرى قائلًا: «إني أرغب أن تحضر أنت وبقية الزعماء والرؤساء لتطّلعوا على ما جاءني من الحاكم الملكي العام. فأجابه عبد الواحد: أما أنا فمريض.. وأما الزعماء والرؤساء فلا أظنهم يوافقون على الذهاب، أما إذا كان عندكم شيء في صالح العراق فيمكنكم أن تبلغوا الزعماء والرؤساء به عن طريق العلماء والصحف.. فأصرّ عبد الواحد على أنه مريض، ورجع الحاكم خائبًا، إذ ذهبت محاولاته هباء والتي أراد بها جمع الرؤساء والزعماء في النجف بغية نفيهم وإلحاقهم بإخوانهم أحرار كربلاء والحلة، وبعد عودة الحاكم أخبر عبد الواحد إخوانه السيد نور والسيد علوان

---

١. تنظر: كمال الدين، محمد علي، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين معلومات ومشاهدات، ص٩٩، الجبوري، كامل سلمان، والثورة العراقية الكبرى، ص١٨٥، وتاريخ النجف الأشرف. سابق: ٣/ ٢٧٥. علماً بأني رجّحت رواية المصدر الأول المختلفة قليلاً لمشاركته المباشرة في الثورة.

٢. الحقائق في الثورة العراقية، ص١٩٤.

والسيد محسن والآخرين من الرؤساء بذلك ليتدبروا أمرهم»[١].

٨. مخطط لاحق للمخطط الأول من قبل الإنكليز لاعتقال كبار زعماء الثورة وشيوخها أثناء اجتماعهم بهم بناء على طلب الإنكليز، وإفشال قادة الثوار لذلك المخطط الجديد.

يقول الشيخ فريق المزهر آل فرعون وكان حاضرًا معهم وقد دوّن شهادته بقوله: «بينما كان زعماء ورؤساء العشائر مهتمين بأعمالهم... جاءهم طلب من الحاكم نوربري يطلب فيه الاجتماع معهم في المكان الذي يعينونه، فقرروا أن يكون الاجتماع في مضيف أحد شيوخ عشائر قضاء الحميدية وهو الشيخ مرزوك العواد... اجتمع الزعماء والرؤساء عند مرزوك العواد يوم (٢٠ شوال ١٣٣٨هـ، الموافق ٧ تموز ١٩٢٠) وهم: عبد الواحد الحاج سكر، علوان الحاج سعدون، السيد محسن أبو طبيخ، مجبل آل فرعون، رايح العطية، سلمان الظاهر، السيد علوان السيد عباس الياسري، محمد العبطان، سلمان العبطان، عبادي الحسين، شعلان الجبر، السيد نور السيد عزيز الياسري، هنين الحنون، ومؤلف هذا الكتاب. ومع كل رئيس عشيرة رجال بكامل أسلحتهم من خيرة الفرسان شجاعة وفروسية، وبينما كانوا ينتظرون قدوم (الميجر نوربري) إذ جاءهم حاكم الشامية الكابتن (مين) ومعه قوة من الشرطة والليفي مؤلفة من سبعين إلى خمسين نفرًا مسلحين بغية الفتك بالزعماء الأحرار... والقضاء عليهم، وعندما رأى حاكم الشامية المسلحين وآمن بأن قوته لا تتمكن أن تقاومهم سقط الأمر من يده واصفرّ وجهه وابتسم ابتسامة الثعلب»[٢].

---

١. المصدر نفسه: ١٣٩.

٢. المصدر السابق: ١٩٨-١٩٩.

وقد دوّن المؤرخون هذه المحاولة الغادرة، ومنهم د. علي الوردي، إلا أنه ذكر بأن الاجتماع كان في يوم (٥ تموز ١٩٢٠م) وهو غير دقيق، خاصة بعد شهادة حسية من الشيخ فريق المزهر آل فرعون الذي كان حاضرًا في الاجتماع، وذكر الوردي أيضًا أنه: «لوحظ أن رؤساء آل فتلة كان معهم عند قدومهم إلى الاجتماع نحو مائتي مسلح من أتباعهم... ويشير مصدر بريطاني إلى أن النية كانت متجهة إلى اعتقال عبد الواحد آل سكر، وعلوان الياسري، غير أن وجود الأتباع المسلحين منع اعتقالهما»[١].

وينوّه السيد عبد الرزاق الحسني إلى عدم حضور «أحد من رؤساء السماوة هذا الاجتماع»[٢]، وهو طبيعي؛ لانشغالهم بعمليات قيادة الثورة في مناطقهم حيث كانت ناشبة في موعد هذا اللقاء.

وينقل الشيخ محمّد مهدي البصير هذه الحادثة مع اختلاف بسيط في الزمان، وأن قوة الإنكليز خرجت وحدها لاعتقالهم، وينقل نتفًا من الحوار الذي دار هناك، فيقول: إنّ اللقاء جرى في «محل قريب من الحميدية، وكان يوم (٢٠ شوال الموافق ٧ تموز).. وبينما هم ينتظرون.. إذ وصلتهم الأخبار بأن الحاكم المشار إليه لم يجئ إلى الحميدية، بيد أنه أرسل إليها قوة صغيرة بغية إلقاء القبض عليهم، ولكن هؤلاء لم يعيروا خبر إرسال القوة إلى الحميدية جانبًا من الاهتمام؛ لأنهم كانوا على استعداد تام للطوارئ، ولديهم النجدة الكافية من رجالهم المسلحين، وعلى إثر ورود تلك الأخبار إليهم خرج الكابتن مين حاكم الحميدية لمقابلتهم، فلما ألفاهم قد حملوا السلاح بدأهم بقوله: يخيل إليكم بأنكم قدراء على مقاومة

١. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. سابق: ٥/ ٢٤١-٢٤٤. وتنظر هوامش الصفحات.
٢. الجبوري، كامل سلمان، الثورة العراقية الكبرى، ص٢٠٢.

الحكومة الإنكليزية، وأن بنادقكم هذه ستمنعكم منها، فأجابوه بأن العراق غير الهند، وما دامت البنادق على العواتق فإنهم يستطيعون أن يعملوا كلّ شيء»[١].

لقد كان زعماء الثورة المجتمعون على علم بمخطط بريطانيا القاضي بإلقاء القبض عليهم وتسفيرهم لتقضي على الثورة في مهدها تحت ستار غادر هو دعوتهم للاجتماع بهم ثم إلقاء القبض عليهم وتسفيرهم، إنهم صرحوا بذلك للضابط الإنكليزي مين بعد أن سألوه عن سبب مجيء الميجر نوربري الذي كان الاتفاق أن يكون هذا الاجتماع معه، فأجاب: «حدث عنده شغل مهم أخّره عن المجيء... وعندما تذهبون معي إلى الكوفة أو إلى النجف لمواجهته.

وكان هناك أمر دُبّر بليل يقصد منه إلقاء القبض عليهم ونفيهم مع أصحابهم والقضاء على الحركة ما دامت في أولها، فأجابه الزعماء إنهم غير آمنين من السلطة... وأننا جربنا فآمَنّا أن الحكومة البريطانية لا تريد إلّا نفي الزعماء إلى خارج العراق كل ما تمكنت أن تحتال على بعضهم بإلقاء القبض عليهم، ولذلك نحن لا نرضى أن نسعى إلى حتفنا بظلفنا كما فعل إخواننا في كربلاء، ومن أجل ذلك قررنا أن لا نذهب إلى محل إلّا ونحن على إيمان بالقوة التي معنا هي أكثر من القوة الموجودة هناك، فإن شاء الميجر نوربري مواجهتنا كلنا أو بعضنا فليتفضل إلى أي مكان يُعيّنه من أماكن العشائر، فنحن حاضرون لمقابلته والتفاهم معه»[٢].

وهناك غيرها لا يسع المجال لذكرها، وما ذكرته كافٍ للتدليل على تمادي المحتلين بأسلوب المكر والخداع لتحقيق مآربهم بطرق غير شريفة[٣].

---

١. البصير، محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية: ١/ ٢١٤.

٢. آل فرعون، فريق المزهر، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية: ٢٠١ – ٢٠٢.

٣. ينظر مثلاً المصدر السابق تحت عنوان «خديعة لإنقاذ حامية أبي صخير» ص٢١٤. واعتقال سلمان

ثالثًا: نقض الإنكليز لعهودهم واتفاقياتهم التي أبرموها ووقّعوها في مفاوضاتهم مع زعماء الثورة وقادة جبهاتها العسكرية

لم يكن نقض الإنكليز لعهودهم واتفاقياتهم مع زعماء الثورة وقادتها جديدًا عليهم، فقد مارسوا نقض العهد أكثر من مرة وفي أكثر من قضية سياسية وفي أكثر من بلد، وإذا كان ضيق المساحة المخصصة لذلك لا يسمح لي باستعراض نماذج منها مع غير العراقيين؛ فسأكتفي بالإشارة إلى بعضها كنقضهم لاتفاقية (حسين-ماكماهون)، ونقضهم لعهودهم المعلنة بما صدر في قرارات مؤتمر سانت ريمو وتطبيقاته، حيث سيجد المتابع «أنّ أشد ما فيها تعرُّضًا للنقد (نقض العهد)؛ لأنه كان خليقًا أن يثير مقاومة مسلحة ويتقاضى ضريبة لا يعلم إلّا الله مقدارها من النفوس والآلام»[١] وهو ما كان[٢].

أما نقضهم لعهودهم واتفاقياتهم مع قادة وزعماء الثورة العراقية، فمنها:

١. نقض الإنكليز لهدنة فك الحصار عن قواتهم المحاصرة في (حامية أبو صخير)[٣]، تلك الهدنة المنعقدة بتاريخ (٢٩ شوال ١٣٣٨هـ/ ١٦ جولاي ١٩٢٠م)، وقد تقدم ذكرها سابقًا.

٢. نقض الإنكليز لاتفاقهم مع قبائل بني حجيم في السماوة بعد أن عرضوا على الثوار إجراء مفاوضات لعقد الصلح بينهما، فقبل الثوار مبدئيًا، «وتم القرار

الموسى بعد طلب حضوره لمقابلته في المصدر نفسه: ٢٢٣ - ٢٢٤.

١. جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ص٤٧٦.

٢. ينظر نص اتفاقية سايكس-بيكو المعقودة بتاريخ (١٦ مايو ١٩١٦م) في الملحق (ب) من المصدر السابق: ٥٧٧- ٥٨٢.

٣. كمال الدين، محمد علي، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين. معلومات ومشاهدات. سابق: ١١٣- ١١٤، ووثائق الثورة العراقية الكبرى. سابق: ٣/ ٢٢٣.

على توقيع شروط الصلح في اليوم الثاني، وكان ذلك سببًا لتفرّق الثوار ورجوعهم إلى مساكنهم إلّا عددًا قليلًا منهم لم يصل إلى المائة وعلى رأسهم شعلان أبو الجون رئيس الظوالم، فإنهم ظلوا مرابطين في جسر السوير. وعند بزوغ الفجر»[١] خرق الإنكليز اتفاقهم بأن «أوعزت السلطة الإنكليزية إلى جيشها بالهجوم على مراكزهم لينقادوا لهم أذلة صاغرين، فلما عرفوا ذلك وطّدوا العزم على صدّ المهاجمة، وأفلحوا في ذلك، وبعد أن خمدت النائرة دخلوا في المفاوضة، فتقرر صلحهم مع الحكومة على شروط»[٢]، وذلك بتاريخ (١٥ ربيع الأول ١٣٣٩هـ/ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٠م)»[٣].

رابعًا: خداعهم لبسطاء العراقيين والتغرير بهم واستغفالهم

لقد لجأ المحتلّون الإنكليز إلى خداع البسطاء من الناس بأسلوب لا يليق برجل، ناهيك عن ممثلي دولة كبرى تزعم ما تزعم زورًا وبهتانًا؛ ذلك «أنهم -الإنكليز- أبرزوا لجماعة من الأعراب أوراقًا مالية زراعية وطلبوا تواقيع الأعراب فيها، فظهر بعد ذلك أنها أوراق اعتراف بالوصاية الإنكليزية على العراق»[٤].

يقول المجتهد السيد محمّد صادق بحر العلوم متحدثًا عن هذا العمل الشائن: «إنهم أبرزوا لجماعة من العرب أوراقًا بالخط الإنكليزي زاعمين أنها أوراق مالية زراعية، وطلبوا توقيع الزعماء عليها، ثم انكشف أنها أوراق اعتراف بالوصاية

١. المظفر، كاظم، ثورة العراق التحررية ١٩٢٠، المجلد الأول: ١/ ١٧٢-١٧٣.
٢. محبوبة، الشيخ جعفر، ماضي النجف وحاضرها، ١/ ٣٧٥.
٣. الجبوري، كامل سلمان، وثائق الثورة العراقية الكبرى، ٣/ ٣٨٠.
٤. مقتطف من رسالة بعثها قادة الثورة إلى الدول الأجنبية عبر هولندا.

للإنكليز على العراق وضايقوا جماعة منها على هذا الاعتراف»[١].

يذكر أن الخداع والكذب حاله حال نقض العهود ليس جديدًا على ساسة الإنكليز ومسؤوليهم، وهناك أكثر من مثل على ذلك، «إذ ليس ثمة ما يسوّغ الرسالة التي أمر القائد هوجارث بحملها إلى الملك حسين في (كانون الثاني عام ١٩١٨-م/ ربيع عام ١٣٣٦هـ) حول الضمانات المتعلقة بوعد بلفور، وليس ثمة ما هو أشد من تلك الرسالة نفاقًا وتغريرًا» وخداعًا ومكرًا.

ليس هذا فحسب، بل زادوا على ذلك يوم أنكروا للشريف حسين أيضًا توقيعهم على اتفاقية سايكس-بيكو في رسالتهم الأخرى التي «أُرسلت إليه بعد شهر، موقعة بإمضاء وزير الخارجية، لتخدعه، فيعتقد أنّ اتفاقية (سايكس-بيكو) ليست سوى اختلاق نسج خيوطه الخيال التركي البلشفي، وحين تتنزل بلاد عظيمة ذات تقاليد ركينة في حسن المعاملة والحنكة السياسية إلى مستوى الخداع... فإنه من اللائق بالعرب أن يتذكروا أن الحرب والعدالة لا يصطحبان»[٢]، رغم أنها (اتفاقية سايكس - بيكو) حقيقية وموقعة من قبلهم.

ومن حالات الخداع الأخرى المتعددة ما وصفه ضابط الاستخبارات البريطاني (العقيد لاحقًا) لورنس في أكثر من مكان في كتابه متحدثًا عن دوره في خداع الشريف فيصل وجيشه المتوجه لتحرير سوريا من الأتراك خدمة لسياسة بريطانيا ومصالحها في الشرق العربي، كصريح قوله مثلًا: «كنت أستغل أثمن ما عند العرب: حبّهم للحرية كأداة من أجل نصرة إنكلترا»، وتحدث مرة عن تعلق العرب بالحرية وتضحيتهم بالغالي والرخيص في سبيل نيلها بقوله:»حتى

١. السلاسل الذهبية. مخطوط. سابق: ٣١٢.

٢. جورج انطونيوس، يقظة العرب، ص٥٢٣.

أنا الأجنبي المخاتل المنافق الذي كان ينفخ في الآخرين الروح الوطنية كنت أحس بشيء من الانعتاق لدى توقفي عند هذه الفكرة... رغم انعدام خلوص النية وسلامة الطوية في لعبتي... كنت ألعب دوري بلباقة».

وقد كان حاول لورنس مرة ترك عمله كمستشار لفيصل والعودة إلى ممارسة مسؤولياته كضابط استخبارات حاله حال غيره من الضباط، فرفضت قيادته قراره رفضًا قاطعًا فكتب عن ذلك يقول: «فُرض عليّ أن أعود من جديد إلى لبس قناع الخداع في الشرق»[١].

وهناك غير هذه النماذج مما لا يسع المجال لاستعراضها.

خامسًا: التمويه وإخفاء الواقع

لقد اتّبع المحتلّون سياسة التمويه وإخفاء الواقع عن العراقيين، من قبيل:

١. تمويه ولسون على العراقيين بدعوى سعيه لمعرفة رأيهم الحقيقي في شأن حكم بلدهم. وفي الوقت نفسه استدعى الحكّام الإنكليز في الألوية «وطلب منهم الحصول على مضابط بالأجوبة المؤيدة لسياسته» رفقة تعليمات تنفيذية للحصول على المطلوب من المواطنين تحصيله وهو الموافقة على تنصيب حاكم إنكليزي عليهم أو طلب الحماية البريطانية المطلقة وأمثالها، عن طريق اجتماعه بشكل سري بالشخصيات البارزة كلٌّ في منطقته لاستكشاف اتجاهات الرأي العام فيها، «فإذا ظهر له أن الاتجاه سيكون ملائمًا، عقد اجتماعًا كبيرًا يضم جميع الوجهاء والرؤساء في المنطقة، وعليه عند ذاك أن يجمع منهم أكبر عدد من التواقيع، أما إذا ظهر أن الرأي العام في المنطقة منقسم، أو أنه ذو اتجاه غير

١. لورنس، أعمدة الحكمة السبعة، ص٣٨٥ و٣٨٧ و٣٤٩.

مرغوب فيه، فيجب عليه أن يؤجل عقد الاجتماع، ثم يتصل ببغداد لأخذ التعليمات المناسبة»[١].

٢. التمويه وإخفاء الواقع بالإخراج الصوري لمضابط تزعم بأن العراقيين يرغبون بالحماية البريطانية عليهم، من أمثال استدعاء حاكم الحلة البريطاني بعض وجوه الحلة إليه «فاجتمع سبعة رجال ورأسهم حضرته، وقرروا طلب تعيين السير برسي كوكس ملكًا على العراق، على أن تبسط الحكومة البريطانية ظل حمايتها عليه»[٢].

سادسًا: إجبار العراقيين على الرضوخ لسياساتهم

لقد مارس الإنكليز سياسة الضغط لإجبار العراقيين من قبل قادة الإنكليز بالرضوخ لسياستهم المرفوضة من العراقيين من أمثال قبول «الاعتراف بالوصاية للإنكليز على العراق» متى أمكنهم ذلك، فقد جاء في وثائق مرجعية الثورة أنهم «ضايقوا جماعة منا بالصراحة على هذا الاعتراف»[٣]، وهو ما ورد نصًّا في الرسالة التي بعثها المرجع الأعلى شيخ الشريعة الأصبهاني وكبار الزعماء والشيوخ والثوار إلى عصبة الأمم وقادة العديد من رؤساء الدول الكبرى والمجاورة عن طريق السفارة الهولندية في طهران بتاريخ (١ محرم ١٣٣٩هـ/ ١٥ أيلول ١٩٢٠م) مستشهدًا بما قام به الميجر دالي الحاكم السياسي البريطاني للديوانية، حيث استدعى «لفيفًا من رؤساء القبائل في عفك والديوانية لحملهم على توقيع

١. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث. سابق: ٥/ القسم الأول: ٦٨ نقلاً عن كتاب: العراق: لآيرلاند. ترجمة جعفر الخياط ١٢٠.

٢. البصير، محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية، ص٧١.

٣. الجبوري، كامل سلمان، وثائق الثورة العراقية الكبرى. سابق: ٣/ ٣٠٤- ٣٠٨.

مضبطة يطلبون فيها الوصاية الإنكليزية على العراق ليوافي بها الحاكم الملكي العام في بغداد»[١] حسب طلبه، فوقّعوا على ذلك مُكرَهين مجبورين. وقد وثّق ذلك أيضًا المحقق السيد محمّد صادق بحر العلوم في كتابه المخطوط (السلاسل الذهبية)[٢].

بل زادوا على ذلك حين أخذ حاكم الديوانية بالقوة أختام قسم من زعماء الديوانية ليمضي بها مضبطة تطلب الولاية البريطانية على العراقيين، وهو ما وصفه الزعماء بقولهم: «حتى آل الأمر بهم أن طلبوا منّا خواتيمنا ليمهروا بها ولايتهم علينا والدخول تحت ربقتهم»[٣].

سابعًا: حثّ المتعاونين معهم على استعمال الأساليب القذرة

لقد حثّ الإنكليز بعض العراقيين المتعاونين معهم على اللجوء إلى الأساليب القذرة ضد بعض من زعماء الثورة وتسليمهم الأداة الجرمية المعدة للتنفيذ.

ومن ذلك ما رواه الحاج صلّال الفاضل الموح أحد كبار قادة جبهة الحلة في مذكراته بقوله: «وصلت إلى دار عمران الزنبور رئيس بني عجيل من عشيرة الجحيش فوجدت وكيله المدعو ملة كاظم فأخبرني بأن عمران ذهب إلى الإنكليز في الحلة على إثر سماعه بورودكم إلى عبد الكريم العجرش[٤]، ففهمت أنه ذهب تهرّبًا من الواجب وخيانة للثورة، وعندما رجعت أنا ومن معي من الثوار من

١. الجبوري، كامل سلمان، الثورة العراقية الكبرى، ٢٠٩.
٢. السلاسل الذهبية. السيد محمّد صادق بحر العلوم. مخطوط: ٣١٢.
٣. وثائق الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق: ٣/ ٢٢٥.
٤. رئيس قسم من عشيرة الجحيش المنضمين إلى الثورة. خلافاً لموقف عمران الزنبور رئيس بني عجيل من عشيرة الجحيش نفسها.

عشيرتي عفك والأكرع، وبعد مرور ثلاثة أيام جاءني كتاب من عجيل العلي السمرمد أمير زبيد في الصويرة فيه: (سمعت أنك ذهبت إلى عشائر تطلب منها نجدة الثوار، وقد انضم منهم من انضم وامتنع من امتنع، ثم وصلت إلى دار عمران الزنبور فلم تجده... وإني علمت أن عمران ذهب لمّا سمع بك تطلب من زبيد الالتحاق بالثوار، ذهب لإخبار الإنكليز بذلك، وقد أعطاه المسؤول الإنكليزي قنينة من السم، وقال له إذا رجع إليك الثوار وخاصة الحاج صلّال فادعُهُم إلى الغداء وضع هذا السم في الغذاء حتى يموتوا ونتخلص منهم، وعليه فإني أنبهك أن لا تمرّوا بعمران وتشربوا وتأكلوا عنده، بل إذا كنت قادرًا فأرسل قسمًا من الثوار ليحرقوا داره، فأنا راضٍ بذلك وليس لديّ أي مانع والسلام)»[١].

ويضيف الحاج صلّال إلى ذلك قوله. «ثم إني قرأت الكتاب على أخي الحاج مهدي وشعلان العطية وسعدون الرسن وحاج مظهر الصكب ونايف الجريان وحنتوش الهيمص وبقية رؤساء الثوار، فاتفقوا جميعًا على حرق داره. وفي الصباح أخذت خمسين فارسًا وذهبت إلى دار عمران الزنبور وبعد أن أخرجنا النساء والأطفال أحرقنا داره، ولم يعارضنا أحد عند حرقها ثم رجعنا إلى الثوار. ولمّا بلغ الإنكليز خبر حرق دار عمران الزنبور استشاطوا غيظًا، وأخرجوا جحفلًا من جيشهم من مدينة الحلة لحرق دار هزّاع المحيميد أحد رؤساء زبيد المخلصين للثورة... وبعد معركة عنيفة تمكّنّا من تخليص دار هزّاع المحيميد بعد أن تكبد الجحفل خسائر فادحة في الأرواح والمعدات»[٢].

١. الجبوري، كامل سلمان، مذكرات الحاج صلال الفاضل الموح: ٧٨.
٢. المصدر السابق نفسه: ٧٨-٧٩.

المطلب الثالث: المبدئية الحقّة واستشراف المستقبل

إنّ السبب الجوهري والأهم لقرار رفض التفاوض مع المحتل الغازي ليس كل ما تقدم على خطورته وأهميته، بل هي المبدئية والنظرة الاستراتيجية المستقبلية للرفض كما صرحوا به هم أنفسهم؛ معللين رفضهم للتفاوض مع المحتل لأنه لا يحقق استقلال العراق استقلالا تامًّا ناجزًا عاريًا من أية شائبة احتلال بأي شكل من الأشكال.

لقد رفض المرجع الأعلى وكبار مستشاريه الواعين طلب الإنكليز بالتفاوض ما دام الطلب لا يحقق لهم هدفهم الأسمى الذي ثاروا من أجله، وهو الاستقلال التام الكامل الفعلي ثم تشكيل نظام حكم دستوري، ذلك أنّ المرجع الأعلى هو المسؤول أمام الله، وأمام رسوله الكريم وأهل بيته الطيبين الطاهرين، وأمام مبدئه الحق، ووطنه، وشعبه، وشهداء الثورة وجرحاها، والأيتام، والأرامل، والمؤمنين جميعا في العراق، وخارجه، بأن لا يكون موقف المرجعية التي أفتت بالجهاد ضد قوات الاحتلال إلّا الصمود والتصدي والمقاومة للغزو الأجنبي، خاصة بعد كل تلك التضحيات الكبيرة بالأنفس المجاهدة العزيزة التي سالت على مذبح الجهاد والحرية والاستقلال قربة إلى الله سبحانه وتعالى، ناهيك عن الخسائر الفادحة بالأموال والممتلكات.

وأكبر دليل على صوابية رأي المرجعية الرافض للتفاوض مع المحتلين بداعي الاستسلام للأمر الواقع؛ موقف المواطنين من رفض التفاوض، فما أن أُلصقت نسخ من جواب المرجعية العليا «على أبواب الصحن الشريف يومذاك وأبواب المسجد الهندي وفي المحلات العامة –حتى– أثار في النفوس حماسًا غطّى على آراء الآخرين –من دعاة التفاوض–، بل لم يستطع المخالف أن يجهر برأيه يومذاك.

وهذه نبذة من الجواب نقتطفها للاطلاع.. لقد فات السر ولسون أن العرب... أقوياء لا يهمهم ملاقاة الحر والبرد، ولا يبالون بجوع، ولا يضطربون من قصف المدافع وصفير البنادق وصدى قنابل الطيارات، فهم مثابرون ويدافعون عن حقوقهم المشروعة وأوطانهم المقدسة.. فهم يريقون آخر قطرة من دمائهم في سبيل المحافظة على حقوقهم المشروعة، ألا وهي الاستقلال»[١].

ولو نظر طالبو التفاوض أو مؤيدوه نظرة مستقبلية أوسع وأشمل وأبعد نظرًا مما نظروا إليه حينها؛ لندموا على ما قالوه يومها، ولسمعوا من أحرار شعبهم خطأ رأيهم[٢]، بل أشد من ذلك حسب رأي الباحث الدكتور علي الوردي[٣] الذي وصفهم بـ«الانهزاميين».

ولو أمعنوا النظر في السبب الذي حَدا بمؤرخ عراقي آخر لأن يكتب معتزًّا: «إنّ مكانة ثورة العشرين بالنسبة لتاريخنا لا تختلف كثيرًا عن مكانة (ثورة ١٧٨٩ الكبرى بالنسبة لتاريخ فرنسا)، فلنولها عشر معشار ما يولونها من اهتمام»[٤]، أقول: لو تأملوا سبب كل هذا الاعتزاز لوجدوه لا يعدو عن بذل آبائنا من زعماء ومجاهدي ثورة العشرين الغالي والنفيس في سبيل حرية واستقلال بلادهم استقلالًا تامًّا ناجزًا عاريًا عن أي تدخل أجنبي مهما صغر، ولا يتأتّى ذلك بالتفاوض مع المحتل الغازي تحت ظل الاحتلال والانتداب والولاية الأجنبية على مقدرات الشعب العراقي.

ولو قرؤوا كتاب مؤرخ آخر نطق بلسان كل أحرار العراق؛ لوجدوا رفضًا

---

١. الشرقي، الشيخ علي، على هامش الثورة العراقية الكبرى، ص١٢٣-١٢٤.
٢. ينظر: المظفر، كاظم، ثورة العراق التحررية ١٩٢٠، المجلد الأول: ١/ ١٦٢.
٣. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث: ٥/ القسم الأول: ٣٥٠.
٤. د. كمال مظهر أحمد، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص٥٦.

قويًّا لموقفهم المتخاذل حين كتب: «إنّ شعبًا أو حركة أو فردًا (يهزم) وهو شامخ رافع للسلاح في وجه الغزاة والأجانب والطغاة، لهو أفضل تاريخيًّا بألف مرة ممن (ينجح) في تحقيق بعض أهدافه، وهو راكع يستجدي الحلول عن طريق المساومات والتنازلات المهينة والخنوع والمذلة»[١]، ذلك هو ما قصده المرجع الأعلى ومستشاروه وعللوا به صراحة رفضهم للمساومة على قضيتهم الكبرى حتى مع إدراكهم بأن قلة العدة والعتاد العسكري قد تضعف قدرة مجاهديهم على إدامة زخم المعركة في جبهات القتال بعد وصول أعتدة عسكرية للمحتلين لا قِبَلَ لهم بها. مع علمهم بأن (رشوة) المحتل لضعفاء النفوس والخونة، ربما تفتُّ في عضد بعض من الزعماء غير المبدئيين.

إنّ موقف العراقيين المبجّل لثورة العشرين ولمرجعيتها وقادتها المجاهدين ووطنييها بعد قرن من الزمان ما هو إلّا نتيجة لإصرار المرجعية وقادة الثوار على مطلبهم الحق بالحرية والاستقلال الكامل الناجز، ثم تأسيس دولة وطنية حرة دستورية بملك مقيد بمجلس نواب منتخب بانتخابات حرة مباشرة، لا يشرّع ما يخالف الشريعة الإسلامية، من دون أية مساومة على القضية الحقة، ولا الإقدام على أنصاف حلول بائسة مع المحتل الأجنبي الغازي، وإذا كان المرجع الأعلى وكبار القادة والشيوخ لم يستطيعوا تحقيق ما قدحوا من أجله زناد الثورة عسكريًّا، فقد حققوا بثورتهم التحرّرية الكبرى الكثير.. مما سيأتي تفصيله لاحقًا.

إنّ تبجيل ثورة العشرين لم يقتصر على العراقيين، بل شمل كثيرًا من الباحثين العرب وغيرهم أيضًا، وإذا كان لي أن اقتصر من مؤرخي العرب على أنموذج

١. نظمي، د. وميض جمال عمر، ثورة ١٩٢٠. الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق. سابق: ٣٢٢.

واحد خشية الإطالة؛ فسأذكر ما دوّنه الباحث أمين سعيد عنها مقارِنًا بينها وبين معاصرتها الثورة السورية بقوله: إنّ «اتحاد سكان الفرات قلبًا وقالبًا وانقيادهم إلى زعمائهم ورؤسائهم وانقياد هؤلاء إلى شيوخ الدين وعلمائه، واعتقاد هؤلاء وهؤلاء منذ الساعة الأولى بأنّ القوة هي الوسيلة الوحيدة لاسترجاع الحقوق ولبلوغ الأماني؛ هو الذي صان للثورة العراقية مقامها، وحفظ لها جمالها وجلالها، وضمن لها إدراك ما أدركته من نتائج باهرة بيّضت وجه العرب، وخفّفت من آلامهم. ولا نرتاب في أنّه لو سارت الأمور في سوريا على هذا المنوال، واتبع القوم منذ الساعة الأولى خطة معينة عملوا لتنفيذها وأعدّوا المعدات لتحقيقها؛ لَاتّقوا الكارثة ولكان ربح العرب من حركتهم أعمّ وأجزل».

وأضاف قائلًا: «كتب العراقيون في ثورتهم هذه صفحة خالدة في تاريخ البطولة، ونالوا من إنكلترا كل ما يمكن نيله، وما كانت تنوي أن تحدث حدثًا أو تغير وضعًا في بلادهم لولا قيامهم في وجهها، ومنازلتهم لجيوشها»[1].

علما بأنّ من أسباب عدم نجاح ثورة العشرين في تحقيق كل مطالبها هي الخيانة التي حصلت من بعض العشائر الماسكة بإحدى خطوط القتال نتيجة الرشوة، فقلبت موازين ساحة معركة القتال الكبرى رأسًا على عقب، وتمثل آخر تمظهراتها بالخيانة التي ارتكبتها إحدى العشائر الماسكة لموقع يدعى (القصبة) واقع في منتصف الطريق بين الحلة وطويريج، حيث انسحبت من موقعها المهم ليلًا «وفتحت الطريق للجيش الإنكليزي فاندفع منه إلى مدينة طويريج التي كان يسيطر عليها آل فتلة برئاسة الحاج عبد الواحد آل سكر، فقاتلوا الإنكليز وبذلوا

١. أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى. سابق: ٣٢٣ و٣٢٤ على التوالي.

أرواحهم بسخاء في سبيل إيقاف الرتل الزاحف بقوات كانت مدعومة بالمدفعية والطائرات التي تغلبت على المجاهدين»[١].

إن ما يؤسَف له حقًّا لرجل بمنزلة السيد محسن أبو طبيخ أن يقول عن كبار العلماء المجاهدين من أبناء الثمانين -الذين أكسبتهم قيادة جبهات القتال ضد الإنكليز في البصرة والفرات الأوسط وغيرهما من سوح المنازلة حنكةً وحكمةً وبعد نظر- فيصفهم بـ«القابعين في بيوتهم في النجف»، أولئك الذين حكم التاريخ على رأيهم الرافض للتفاوض تحت ظل الاحتلال والانتداب الإنكليزي بالصحة وبعد النظر.

ومن الغريب كذلك ما أورده السيد أبو طبيخ حول قرار المرجعية برفض التفاوض الذي اتُّخِذ بعد دراسة وتشاور وبحث -وهو ما أورده المؤرخون من أمثال د. علي الوردي كما تقدم، ونص عليه السيد أبو طبيخ نفسه[٢] أيضًا في الصفحة السابقة- بأنّه كان «قرارًا فرديًّا»! رغم اعترافه هو أيضًا بموافقة قادة الثوار عليه بعد جدل اشتدّ لساعات النهار في اجتماع عُقد لهذا الغرض حضره كبار قادة العمليات من الشيوخ الكبار ومستشار المرجعية العليا ومبعوثها المجاهد السيد هبة الدين الشهرستاني في بيت الحاج عبد الواحد آل سكر[٣]. ثم تنظيمهم مضبطة بذلك، فتوقيع أكثر من (سبعين) من العلماء والقادة والزعماء والسادة والشيوخ عليها -كما تقدم-.

وعلى عكس ما زعمه السيد أبو طبيخ، فإنّ الموافقين على الصلح كانوا

١. مذكرات السيد محسن أبو طبيخ. سابق: ١٦١.
٢. ابو طبيخ، جميل محسن، مذكرات السيد أبو طبيخ: ١٦٧.
٣. المصدر نفسه: ١٦٨.

أقلّيّة»[١]؛ ولذلك كان قرار المرجع الأعلى مع قرار الأغلبية القاضي برفض الدخول في المفاوضات مع المحتل الإنكليزي إلّا بعد تنفيذ مطالب الثورة كاملة، حيث كان شعار هذا الفريق الرافض للصلح هو «لا مفاوضة قبل الجلاء»، وهو رأي زعماء (المجلس الحربي الأعلى) أيضًا[٢]؛ ولذلك اعتمده المرجع الأعلى شيخ الشريعة الأصبهاني وعمل به فكتب رسالته الرافضة لنائب الحاكم الملكي العام ولسون المتقدم ذكرها.

ومن الغريب أكثر فأكثر أن يكتب السيد أبو طبيخ في بعض أوراقه عن ثورة العشرين ما يلي: «الثورة العراقية حصلت من سوء تقديرنا للأمور، وتبطّرنا المفرط... إنّ الولاة الإنكليز كانوا يبالغون في تكريمنا واحترامنا.. وكانوا يؤمّنون مصالحنا على أحسن وجه. ولكننا أسأنا لهذا التقدير منهم، وافتعلنا المبررات للثورة والخروج عليهم باسم الاستقلال... بكل بساطة نفس، وقلّة دراية، لإقامة حكومة وطنية عراقية»[٣].

ولا أريد أن أذكّر بوصف الباحث حنّا بطاطو للسيد أبو طبيخ[٤] غير أنّ ما أورده السيد في النص أعلاه ليس خطأ فحسب، بل خطيئة قد تنمّ عن هشاشة قناعاته السابقة.

وإذا كان تبنّي السيد أبو طبيخ للمفاوضة مع الإنكليز تحت الاحتلال من دون تحقيق الاستقلال التام الناجز خطيئة؛ فإنّ من الغريب لمؤرخ محيط بتفاصيل ما

١. الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق: ٢١٦.

٢. ينظر: المصدر السابق: ٢١٦.

٣. ابو طبيخ، جميل محسن، مذكرات السيد محسن أبو طبيخ. سابق: ١٨١.

٤. ينظر: العراق الكتاب الأول. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية. سابق: ٢٢٧.

كان مثل السيد عبد الرزاق الحسني أن يصف رفض المرجع الأعلى وأغلب زعماء الثورة للتفاوض مع الإنكليز تحت ظل الاحتلال بأنه «خطيئة»[١] تارة، وأنّه كان «بعيدًا عن الحكمة والمنطق»[٢] أخرى، وكذلك رأي د. عبد الله الفياض الذاهب إلى أن رفض التفاوض دليل «على قلة الخبرة السياسية التي أنيطت بالدرجة الأولى بالروحانيين رغم قلة خبرتهم بأمور السياسة ومراميها البعيدة»[٣]. ناسيًا تلك الخبرة السياسية المتراكمة التي أثبتتها الأحداث خلال تعاطيهم إياها، تلك الخبرة والدراية التي عبّر عنها المعايش للحدث يومها الشيخ علي الشرقي بقوله: «إنّ رجال الدين قد تمكنت منهم الحركة الفكرية والسياسة، وعرفوا ما يقتضيهم من العمل، فقد مرّ.. أنّ الانقلابات السياسية وشؤون الجهاد جعلت الزعماء الدينيين يمارسون الكثير من هذه الأمور»[٤].

١. الحسني، عبد الرزاق، الثورة العراقية الكبرى، ص٢٣٠.
٢. الحسني، السيد عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث. سابق: ١/ ١٧٤.
٣. الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠. سابق: ٢٩٧.
٤. الشرقي، الشيخ علي، الأحلام. سابق: ١٤١.

المبحث الرابع

إفشال ثورة العشرين للسياسة البريطانية المعدة لحكم العراق بتهنيده أو بوضعه تحت الحكم البريطاني المباشر أو غيرهما

المقدمة

أنماط من المخططات البريطانية المعدة لحكم العراق

إننا لو ألقينا نظرة على بعض ما كان يفكر به أو يرسمه قسم من الضباط والمخططين السياسيين البريطانيين من خطط لوضع العراق، ومنهم السير تي سي ولسون صاحب أرفع منصب بريطاني في العراق خلال الثورة، وقارنّاه بما أجبرهم العراقيون الثوار على التنازل عنه مُكرَهين بفعل الثورة؛ لبان لنا بوضوح ما اضطرتهم الثورة على تغييره رأسًا على عقب.

وفيما يلي بعض من سياسات وخطط الحكام والقادة والمسؤولين والسياسيين الإنكليز لوضع العراق قبل الثورة وأثناءها، من قبيل إلحاق العراق ببريطانيا بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة من خلال ضمّه للهند، أو تغيير تركيبته السكانية من خلال جلب مستوطنين أجانب وإسكانهم فيه عن طريق هجرة أجنبية واسعة إليه، أو إعادة هيكلة العراق، وغير ذلك، وسأتناولها بإيجاز في أربعة مطالب حيث يناول المبحثان الأول والثاني ما ورد من أنّ قناعة نائب الحاكم البريطاني العام في العراق ولسون «قد تيبست دونما أمل في تغييرها، (أعتقد أن بلاد ما بين النهرين ملك لمن غَزَوْها بصفتها محميّة إمبريالية تحت السلطة المباشرة

لبريطانيا)»[١]، سواء أكان ذلك بضمها إلى الهند التابعة لبريطانيا ذلك الوقت، أم بوضعها تحت الهيمنة البريطانية المباشرة. في حين يتناول المبحث الثالث خطط المحتلين لتغيير الطبيعة الديموغرافية للشعب العراقي. أما المبحث الرابع فيستعرض مخطط قوات الاحتلال لإعادة هيكلة العراق. ويقف المبحث الخامس على إعادة رسم خارطة جديدة للعراق مع دول المنطقة الساحلية. وسأتناولها تباعًا مبتدئًا بالمبحث الأول.

المطلب الأول :تهنيد العراق أو بعضه وإلحاقه بالهند

لقد كانت السياسة البريطانية تخطط لإلحاق العراق بالهند وضمّه إليه، ليكون تابعًا للهند تبعية «ضمّ وإلحاق»، وهي ما كانت عليه «الفكرة البريطانية الأولى في مستقبل العراق.. وكان مونتياغو وزير الدولة لشؤون الهند على رأس هذه الفكرة»[٢]. وتبناه صراحة أ. ت. ولسون نائب الحاكم العام في العراق سنة احتلالهم للعراق بقوله في (١٣٣٥هـ/ ١٩١٤م): أودّ أن أعلن أنه من الضروري ضمّ ما بين النهرين إلى الهند كمستعمرة للهند والهنود، موضحًا: أنّ العراق يقع «في طريق الهند، والويل للبلاد التي تقع في طريق الهند، وأنه على فم الخليج العربي الذي يهمّ الهند، وأنّ الجيش الهندي بذل وضحى في سبيل احتلاله، وكان ضباط ذلك الجيش ورفاقهم السياسيون من مدرسة الهند، لهذه الأسباب كلها يُراد أن يكون العراق تابعًا، أو أن يجزأ فيكون جنوبه وفي الطليعة البصرة تابعًا للهند ولمدرسة الهند[٣]. كما سيأتي.

١. كارل إي. ماير و شارين بلير بريزاك، اختراع الشرق الأوسط الحديث. صناع الملوك. سابق: ١٩٧.
٢. العمر، فاروق صالح، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٣- ١٩٢١. سابق: ٤٤.
٣. تنظر: نظمي، د. وميض جمال عمر، ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة

ورغم التطورات السياسية اللاحقة خلال سنوات، فإن فكرة ضم العراق إلى الهند بقيت تعشعش في عقول بعض السياسيين البريطانيين وخاصة مكتب الهند التابع لوزارة الخارجية البريطانية خلال مؤتمر باريس للسلام المنعقد بتاريخ (١٨ كانون الثاني ١٩١٩م/ ١٥ ربيع الثاني ١٣٣٧ هجرية)، حيث «أراد اللوبي الأنغلو-هندي بقيادة السير آرثر هيرتزل تحويل بلاد ما بين النهرين إلى مستعمرة كاملة، ما دام هذا يتماشى إلى حد كبير مع نوايا فرنسا في سوريا»[١].

ويبدو أن مخطط تهنيد العراق لم يكن خافيًا حينها على قسم من العراقيين سياسيين وعسكريين. فهذا السياسي العسكري العراقي المعاصر للحدث جعفر العسكري يقول في مذكراته «إنّ الأساليب الإدارية في العراق حينئذ وأفكار موظفي حكومة الهند وآمالهم القوية بربط العراق بالهند وجعله مستعمرة هندية كانت غير خافية عليّ»[٢]، وعلى غيره من الوطنيين العراقيين بطبيعة الحال.

بيد أن الثورة العراقية الكبرى في (١٩٢٠م) أو كما سماها أحد شهودها بـ«القومة -هي التي- خذلت فكرة تهنيد العراق»[٣].

وعلى الرغم من وجود اتجاه آخر مخالف لهذا الاتجاه في السياسة البريطانية يومذاك مؤداه النأي بالعراق عن التبعية للهند، وهو ما تغلّب أخيرًا، واستوجب

القومية العربية الاستقلالية في العراق. سابق. نقلاً عن رسالة من ولسون إلى الكولونيل س. أ بيتس، عضو البرلمان في ٢٨/ ١١/ ١٩١٤: ٣٩٩.

١. ينظر: جورج انطونيوس، يقظة العرب، ص٣٠١ و٣٠٢.

٢. مذكرات جعفر العسكري: تحقيق: نجدة فتحي صفوت: ١٥٧.

٣. الشرقي، الشيخ علي، الأحلام، ص٢١٠، و١٣٦ و٢١٢. وينظر: ثورة النجف على الإنكليز أو الشرارة الأولى لثورة العشرين. سابق: ١١٩، الجبوري، كامل سلمان، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، ١٠٣، وهامش الصفحة.

من جملة ما استوجب إبعاد العقيد ولسون نائب الحاكم المدني البريطاني في العراق والمتبني لهذا المخطط؛ فإن هناك من يرى بـ«أن سياسة الإنكليز لم تبتعد بروحها عن السياسة الهندية»، يقول الشيخ علي الشرقي الوزير السابق في العهد الملكي والمعاصر للحدث: «لقد كانت ملامح الراجوية تلوح في الاهتمام برؤساء العشائر والكوخات والتمسك بالعادات والعنعنات القديمة.. حتى التشريع العراقي أصبحت تظهر عليه آثار التشريع الهندي»[١].

ويشير الباحث متي عقراوي إلى زمن انتهاء سيطرة السياسة الهندية على العراق، فيكتب تحت عنوان «معاهدة ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠» ما يلي: «اتجهت السياسة الإنكليزية اتجاهًا جديدًا نوعًا مّا بعد سفر السر هنري دوبس، وانقضى العهد الذي يصح أن يسمى بعهد سيطرة السياسة الهندية على العراق»[٢].

ويبدو أن فكرة ربط العراق بالهند -سواء بضمه كله أم جنوبه، أم البصرة فقط أم معها مدن عراقية أخرى- كانت مقلقة كثيرًا، ليس للعراقيين فقط، بل لبعض الدول الكبرى أيضًا، وفي مقدمتها أمريكا، لذلك نص قرار لجنة (كنج-كرين) -التي عينها الرئيس الأمريكي ويلسون أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس سنة (١٩١٩م) خلال حديثه عن تصفية تركة الدولة العثمانية- على: «الحذر من تهنيد بعض مناطق العراق».

١. المصدر السابق نفسه: ٢١٠-٢١١.

٢. د. متي عقراوي، العراق الحديث. سابق: ١/ ٥٩.

المطلب الثاني :وضع العراق كله، أو جنوبه، أو البصرة وحدها، أو معها الناصرية، والحي، وبدرة، تحت الحكم البريطاني المباشر

لقد تضمن اتفاق سايكس بيكو الموقّع بين بريطانيا وفرنسا «المبتسر من الناحية الإدارية والذي أثار العويل والصراخ من الناحية الأخلاقية والذي وقّعت عليه كل من بريطانيا وفرنسا في شهر (أيار سنة ١٩١٦م-/ جمادى الثانية ١٣٣٤هـ)- وفضحه الروس للعالم في (تشرين الأول سنة ١٩١٧) -تضمن خلفًا للوعود ونقضًا للعهود، حيث- كانت هذه المواد قد بدت من الناحية الأدبية في الواقع وكأنها كانت موجهة بكل ثقلها ضد نظام حق تقرير المصير بالنسبة للعراق... -كونها نصّت على أنْ- توضع المناطق الوسطى والجنوبية من العراق تحت الحكم البريطاني المباشر»[١]، والمقصود بـ«القسم الجنوبي وهو الذي يبتدئ من شمال بغداد بمسافة قليلة إلى الخليج الفارسي»[٢].

ومن الطريف أن نص اتفاقية سايكس بيكو الوارد في «مذكرة وزارة الخارجية الروسية السرية التي نشرها البولشفيك في جريدة أزفيستيا ونقلتها عنها جريدة المانشستر كارديان في عددها الصادر في ١٩ كانون الثاني ١٩١٨، وهذه المذكرة تشير إلى (مناطق نفوذ) وإلى (استحواذ) الدول الثلاث إنكلترا وفرنسا وروسيا على مقاطعات آسيا العثمانية بعبارات واضحة لا تجدها في رسائل وزارتي خارجية إنكلترا وفرنسا التي كانت موضوعة في قالب ملؤه الحذر. وتذكر المذكرة في الفقرة (٣) بأنّ بريطانيا العظمى (تستحوذ على القسم الجنوبي من العراق بما فيه بغداد...)، الأمر الذي يحملنا على الاعتقاد بأن العظمى كانت

١. العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠. سابق: ١/ ١٨٧.

٢. د. متي عقراوي، العراق الحديث، ١/ ٣٢.

تفكر في الاستحواذ والحكم المباشر على جنوبي وادي الرافدين»[١].

بل إنّ العقيد ولسون نائب الحاكم المدني البريطاني في العراق كتب في عام ١٩١٤ يقول: «أعتقد أنّ العراق تحت الحكم البريطاني المباشر ستصبح جوهرة متلألئة في التاج البريطاني»[٢].

و«راح يلحّ ويشدد القول بأنه لا يوجد شيء ما سوى إيجاد إدارة بريطانية صارمة.. يجب أن يحكمها السير برسي كوكس لمدة خمس سنوات ومن دون أي أمير إطلاقًا»[٣]، أو من خلال استمرار الحكم البريطاني للعراق بأي صيغة أخرى من الصيغ[٤]، فمن ذلك إرسال العقيد ولسون برقية في (٦ ربيع الأول ١٣٣٧هـ/ ١٠ كانون الأول ١٩١٨م) إلى وزير الهند جاء فيها: «إني أسلم بأنه يجب أن يكون من سياستنا في ظروف السلم أن نحافظ على بلاد ما بين النهرين خاضعة للسيطرة البريطانية»[٥]. أو بتعبير أوضح ورد في (سجلات الوثائق البريطانية) قوله بعد نشر الإعلان الأنكلو-فرنسي: «إننا في ظروف السلام علينا أن نتولى أمر وجوب بقاء العراق إسفينًا لإقليم تسيطر عليه بريطانيا، غير مماثل سياسيًا لبقية العالم العربي والإسلامي»[٦].

كما كتب ولسون أيضًا «لقد ألححت كما فعل السير برسي كوكس في (١٩١٧)، على اعتبار ولايات البصرة وبغداد والموصل كوحدة منفردة للأغراض الإدارية

---

١. المصدر السابق: ١/ ٣١ هامش رقم ١.

٢. كارل إي. ماير و شارين بلير بريزاك، اختراع الشرق الأوسط الحديث. صناع الملوك، ٢٤٢.

٣. العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠. سابق: ١/ ١٨٨-١٨٩.

٤. ينظر: الشرقي، الشيخ علي، الأحلام، ص٧١ و٧٢ و٨٠. وينظر أيضاً: اختراع الشرق الأوسط الحديث. صناع الملوك. سابق: ٢٢٤.

٥. العراق شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠. سابق: ٤٣.

٦. ألف دي ل. رش، العراق في سجلات الوثائق البريطانية. سابق. المجلد الثاني ١٩١٨-١٩٢١: ٣٧٤.

تحت سيطرة بريطانيّة فعّالة»[١]، أو من خلال تنصيب حاكم بريطاني على العراق المسلم[٢] يساعده ضباط إنكليز في حكم الألوية.

هذا إضافة إلى وجود مخططات بريطانية أخرى من قبيل إبقاء البصرة، والناصرية، وشط الحي، وبدرة بحدودها الغربية والشمالية، تحت الإدارة البريطانية بصورة دائمة[٣]، أو فصل البصرة عن العراق ووضعها تحت الهيمنة البريطانية المطلقة المباشرة[٤] وأمثال ذلك.

وقد ذكر المؤرخون أنّ احتلال الجزء الجنوبي من العراق كان قد خُطّط له منذ سنوات قبل وقوعه في سنة ١٩١٤، بل «يظهر أنّ السلطات البريطانية كانت تتوقع القيام بحركات حربية في جنوبي العراق منذ سنة ١٩١١م، وقد تألّفت لذلك لجنة قدمت اقتراحًا باحتلال الفاو والبصرة... فنرى من ذلك أنّ الإنكليز كانوا يستعدون لاحتلال وادي الرافدين قبل الحرب العامة بثلاث سنوات وربما قبل ذلك بكثير»[٥].

لقد وصل الأمر بالمحتلين الإنكليز إلى حدّ أن العقيد أ. ت. ولسون نائب الحاكم البريطاني العام في العراق -المتقدم ذكره- قد كتب دستورًا للعراق أسماه «العراق: دستور المستقبل»، وأرسله بكتاب سري مؤرخ في (٥ رجب

---

١. ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق. سابق: ٢٩١.

٢. ينظر: الجبوري، كامل سلمان، الثورة العراقية الكبرى، ص٧٠.

٣. ينظر: نص رسالة وزير الهند في لندن إلى الدوائر العسكرية والملكية في العراق بتاريخ ٢٩ آذار ١٩١٧م في: كتاب (الثورة العراقية الكبرى). سابق: ٤٠٢. وكتاب (ثورة النجف). سابق: ٢١٥.

٤. ينظر: الثورة العراقية الكبرى. مصدر سابق: ٢٢ و٣٩. والعراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠.مصدر سابق: ١/ ١٩١.

٥. عقراوي متي، العراق الحديث، ص٢٨. هامش رقم ٢.

١٣٣٧هـ/ ٦ نيسان ١٩١٩م) إلى جهاته الإدارية العليا بادئًا إيّاه بما يلي «سيدي جوابًا على برقيتكم في ١٣ شباط -١٩١٩م- تطلبون فيها مقترحات عن إدارة المستقبل في العراق»[١].

لقد بدا ذلك، بل «ظهر بأن عمل الدوائر المدنية البريطانية ومشروعاتها كانت تشير إلى احتلال دائم للعراق»[٢]. وهو ما نصّت عليه اتفاقية سايكس-بيكو، حيث منحت الحق لبريطانيا باستلحاق العراق كله، أو أي جزء منه تجد مصلحتها في استلحاقه، فالأمر متروك لها وحدها لتقرره حسب ظروفها ومصالحها[٣].

ومن خلال ملاحظة المخططين المتقدمين للعراق يظهر بوضوح أنّ هذا الطرح الأخير يختلف عن الطرح الذي سبقه، ذلك أنّ كِلا السياستين تُبقيان العراق كله أو بعضه تحت السيطرة البريطانية: إما المباشرة، أو من خلال ضمّه للهند التابعة للحكم البريطاني المباشر، وقد ظهر الخلاف بين الساسة الإنكليز حول الانسحاب من مناطق العراق عدا البصرة، أو الجنوب كله وصولًا إلى بغداد أو الإبقاء على العراق كله تحت الانتداب.

فقد أجاب رئيس الوزراء لويد جورج «أثناء جدل بمجلس العموم في مارس ١٩٢٠ بادر به سلفه ومنافسه زعيم حزب العمال الليبرالي هربرت اتيش اسكويث الذي حث وبدعم من السير طاوزند (نفس الجنرال الذي كان قد استسلم بمدينة الكوت ثم اختير من جديد كنائب بالبرلمان) على قصر سلطة

١. ألف دي ل. رش، العراق في سجلات الوثائق البريطانية. مصدر سابق. المجلد الثاني ١٩١٨-١٩٢١: ١٩٣. لزيادة التفصيل: تنظر الصفحة ١٩٣ وما بعدها، مع التركيز على ص١٩٨-١٩٩ و٢٢٨-٢٣١.

٢. العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠. سابق: ١/ ١٩٢.

٣. جورج انطونيوس، يقظة العرب. سابق: ٣٥٠-٣٥١. وتنظر: خارطة تقسيم العراق وسورية حسب اتفاقية سايكس بيكو لسنة (١٩١٦م) في المصدر نفسه: ٣٥٣.

بريطانيا على منطقة البصرة. وجد لويد جورج أنّ من المستغرب أن يقترح أي أحد التخلي عن الموصل الواعدة والغنيّة بالنفط»[١].

ثم أضاف لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني التفاصيل التالية: ماذا سيحدث إذا انسحبنا؟ بعد التكلفة الهائلة التي تحملناها لكي نحرر ذلك البلد من طغيان الأتراك المهلك... سيكون فعل حماقة لا يمكن الدفاع عنه»[٢].

وهو ما نشرته الصفحة الأولى من العدد الأول من جريدة (الاستقلال) النجفية -الناطقة بلسان ثورة العشرين- الصادر في (محرم ١٣٣٩هـ/ الأول من تشرين الأول لسنة ١٩٢٠م) بقولها: «وصل كوكس لندن والنزاع قائم بين حزبي أسكويت القائل بتخلية بغداد والانسحاب نحو البصرة، ولويد جورج الذي يرى لزوم استعمال القوة لإخماد ثورة العراقيين الاستقلالية والاحتفاظ بالعراق أبديًا، على الرغم من جميع المعاهدات والتصريحات التي تقضي باستقلاله وتركه لأبنائه»[٣]. ويمكن للمحلل أن يستنتج خطة الاحتلال البريطاني الدائم للعراق من طريقة عمل «الدوائر المدنية البريطانية ومشروعاتها» التي «كانت تشير إلى احتلال دائم... كما ذكرت الأنباء أيضًا أنّ النساء والأطفال البريطانيين قد أخذوا يتوافدون على البلاد، وكأنهم ذاهبون إلى إحدى المستعمرات البريطانية»[٤].

ويبدو أن موضوع إلحاق العراق ببريطانيا كان مطروحًا بقوة بحيث استدعى من (لجنة كنج-كراين)- المتقدم ذكرها سابقًا أن تؤكد في توصياتها الخاصة

---

١. كارل إي. ماير و شارين بلير بريزاك، اختراع الشرق الأوسط الحديث. صناع الملوك. سابق: ٢٠٨.

٢. المصدر السابق نفسه.

٣. صورة الصفحة الأولى من العدد الأول من الصحيفة منشورة في كتاب: ثورة العشرين في ذكراها الخمسين معلومات ومشاهدات. سابق: ٨١.

٤. العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠. مصدر سابق: ١/ ١٩٢.

بالعراق الصادرة في (٢٨ آب ١٩١٩م/ ١ ذي الحجة ١٣٣٧هـ) والمرفوعة إلى مؤتمر الصلح في باريس بصريح العبارة ب:«أن لا يضاف أي إقليم جديد إلى الإمبراطورية البريطانية»[١].

المطلب الثالث :تغيير التركيبة السكانية في العراق عن طريق هجرة واسعة النطاق: هندية أو أسترالية أو مصرية إليه

سبق أن نقلت نصًّا لنائب الحاكم المدني البريطاني للعراق العقيد ولسون في (١٠ محرم ١٣٣٣هـ/ ٢٨ تشرين الثاني ١٩١٤م) جاء فيه «أود أن أعلن أنه من الضروري ضمّ ما بين النهرين إلى الهند مستعمرة للهند والهنود».

وسأنعطف هنا لأنقل تتمة لحديثه تضمّن تغييرًا للتركيبة السكانية لبلاد ما بين النهرين مقترحًا فيه بأن «تقوم حكومة الهند بإدارتها وزراعة سهولها الواسعة بالتدريج، وتوطين أجناس البنجاب المحاربة فيها»[٢]، «وتيسير الهجرة من (الهند)، و(أستراليا)، وغيرهما إلى العراق، لإخراجه من صبغته العراقية»[٣].

وقد أشارت مذكرة سرية بعثتها القنصلية البريطانية في بغداد إلى الخارجية البريطانية في لندن بتاريخ (١٩ ذي الحجة ١٣٣٣هـ/ ٢٨ تشرين الأول ١٩١٥م) -الموقفين العسكري والسياسي في العراق- إلى قضية توطين الهنود في العراق فأثبتت تحت عنوان «التوطين» ما يلي: «بتعبيري هذا أنا لا أرفع صوتي

---

١. نهضة العرب. سابق. الملحق (ح) الخاص بعرض نص توصيات لجنة كنج-كراين الخاصة بسوريا وفلسطين والعراق: ٦٢١.

٢. ينظر: ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق. سابق، نقلاً عن رسالة من ولسون إلى الكولونيل س. أ بيتس، عضو البرلمان في ٢٨/ ١١/ ١٩١٤م: ٣٩٩.

٣. الجبوري، كامل سلمان، الثورة العراقية الكبرى. سابق: ٢٢.

محتجًّا على التوطين النزيه للهنود، ولكن بشرط أن يبقى الجهاز الإداري منوطًا بالعراقيين والبريطانيين. ولا يمكن الاعتراض على ما سيخصص من أراضٍ إلى المزارعين الهنود في مناطق حيث السكان قلة... وعلى الهنود تحت تلك الظروف إمّا أن يستقروا في مجتمعات منفصلة، أو أن يختلطوا بالناس ويصبحوا جزءًا من العراق»[١]، وذلك من أجل «إنشاء مستوطنة هندية في العراق»[٢]، أو بعبارة الباحثين كارل إي. ماير وشارين بلير بريزاك: «جعل العراق محميّة بريطانية يستعمرها مهاجرون هنود»[٣].

وقد كان «السير ويليام ويلقوقس (أحد مروجي سياسة الاستعمار) قد قال في محاضرة ألقاها أمام الجمعية الجغرافية في القاهرة فيما يتعلق بإحياء وسائط الري القديمة وإعمار العراق: (... يجب جلب الملايين من فلاحي مصر والهند وإسكانهم في تلك الديار لجعلها كنسخة ثانية من مقاطعة بنجاب، ولا يتم إعمار العراق إلّا بتلك العمال والفلاحين)»[٤].

وتبدو جدية هذا الطرح وخطورته من خلال وروده ضمن توصيات لجنة (كنج-كرين) -المشار إليها أعلاه- في الفقرة الخامسة من التوصيات بالنص التالي: «وفي بلد كالعراق وافر الغنى بالإمكانات الزراعية والبترول وغيره من المصادر سيلوح حتميًّا خطر الاستثمار والسيطرة الاحتكارية من قبل الدولة المنتدبة عن طريق فرض سيادة المصالح البريطانية، وخاصة عن طريق هجرة

١. الحسني، عبد الرزاق، العراق في الوثائق البريطانية.١٩٠٥- ١٩٣٠. سابق. المجلد الثاني ١٩١٨-١٩٢١: ١٣٨. وينظر نصّ الوثيقة الرسمية.

٢. العطية، غسان ، تاريخ القضية العراقية، ص١٧٤-١٧٥.

٣. كارل إي. ماير و شارين بلير بريزاك، اختراع الشرق الأوسط الحديث. صناع الملوك. سابق: ٣٣٥.

٤. الموصلي، حمد طاهر العمري ، تاريخ مقدرات العراق السياسية.:١/ ٣١-٣٢.

هندية واسعة النطاق، فهذا الخطر يتطلب احترازًا متزايدًا ونزيهًا. وإنّ العراقيين ليشعرون شعورًا قويًّا بحدّة هذا الخطر وبخاصة خطر الهجرة الهندية، حتى لو اقتصرت الهجرة على المسلمين الهنود. فهم يتخوفون من التمازج بشعب آخر من عرق متباين وعادات مختلفة كلية باعتباره يهدد حضارتهم العربية»[١].

المطلب الرابع :إعادة هيكلة العراق

أوّلًا: لقد أجملت برقية أرسلها وزير الهند في لندن إلى سكرتير الشؤون في (سملا) مقر نائب الملك في الهند، وإلى الدوائر العسكرية والملكية البريطانية في العراق بتاريخ (٢٩ آذار ١٩١٧م/ ٥ جمادى الثانية ١٣٣٥هـ) بعد احتلال الإنكليز لبغداد، أجملت رؤيته بنقاط محددة جاء في بنودها: الثاني، والثالث، والرابع، والخامس، والسابع، وهي البنود التي تهمنا في هذا العرض، وهي كما يلي:

البند الثاني: «تبقى البصرة، والناصرية، وشط الحي، وبدرة بحدودها الغربية والشمالية، تحت الإدارة البريطانية بصورة دائمة.

البند الثالث: تكون بغداد مملكة عربية يديرها حاكم أو حكومة من أهلها تحت حماية بريطانية، في كل شيء، إلّا الاسم فإنه يبقى عربيًّا، وبطبيعة الحال لن تكون لها علاقة مع الدول الأجنبية التي يجب على قناصلها أن يقدموا براءتهم إلى الحكومة البريطانية.

البند الرابع: تدار بغداد (خلف ستار عربي، كأقليم عربي، بقدر المستطاع) بواسطة وكالة وطنية، وفقًا للقوانين والشرائع الموجودة.

---

١. جورج انطونيوس، يقظة العرب. سابق. للوقوف على نص توصيات لجنة كنج-كراين الخاصة بسوريا وفلسطين والعراق: ينظر: الملحق (ح) الخاص، ص٦٢١.

البند الخامس: في حالة ما إذا كانت البصرة لم تلحق ببغداد، فإن رئيس الإدارة العراقية العام يكون (المندوب السامي المقيم في بغداد)، وتكون البصرة تحت إدارة حاكم يرتبط به. أما إذا أُلحقت بها فإن رئيس الإدارة العراقية يسمى آنئذ (حاكم البصرة ومندوب العراق السامي)، على أن يكون له مقر اسمي في البصرة، أما إقامته الدائمة فتكون في بغداد، ويكون له وكيل حاكم في البصرة، ووكيل مندوب في بغداد، فينوبان منابه عند غيابه.

البند السابع: تكون -لـ(أماكن الشيعة المقدسة) إدارة مستقلة، غير خاضعة للهيمنة البريطانية المباشرة، على أن ينتبه إلى عدم إدخال أراضي سقي، أو قابلة للسقي فيها»[١].

يذكر أن بعض أهالي البصرة كانوا طرحوا على المحتل البريطاني خطة فصل البصرة من خلال منحها استقلالًا سياسيًّا عن العراق تحت إشراف أمير العراق، على أن تكون الرابطة بين البصرة والعراق وحدة يطلق عليها اسم (ولايتي العراق والبصرة المتّحدتين)[٢].

وقد نقلت المس بيل في رسائلها طلبًا لأهل البصرة عرضوه عليها قائلة بأنه زارها وفد كبيرًا منهم طالبًا مقابلة المعتمد السامي ليعرض عليه مطالب أهل الثغر، وهي تتلخص في أن يكون الملك فيصل ملكًا مشتركًا للعراق والبصرة،

---

١. الجبوري، كامل سلمان، الثورة العراقية الكبرى. سابق: ٤٠٢-٤٠٤ نقلاً عن أيرلاند: ٩٦- ٩٧. وينظر: الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠. سابق: ١٥٠. نقلاً عن: العراق. آيرلاند: ٦٣.

٢. ينظر: الجبوري، كامل سلمان، وثائق الثورة العراقية الكبرى. سابق: ٥/ ٤٧-٥٠. نص المذكرة المرفوعة من بعض وجهاء البصرة بمن فيهم أحمد باشا الصانع متصرف لواء البصرة وناجي بك السويدي إلى السير برسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق في ٣١/ ٦/ ١٩٢١م، وينظر: البصير، محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية، ط٢: ٢٣٢-٢٣٦.

على أن يكون للبصرة مجلس تشريعي خاص مع جيش وإدارة وشرطة، وأن تجبى الضرائب وتصرف من قبلها، وعلى أن تساهم في مساعدة الإدارة المركزية في بغداد مساعدة مالية معقولة، وأن الوفد البصري طلب مساعدتها في تحقيق رغائب البصريين فلم يسعها غير تقديمه إلى المعتمد السامي البريطاني[١].

ثانيًا: إنشاء دولتين مستقلتين ومنفصلتين في العراق لنجلي الشريف حسين

لقد قدم الكولونيل لورنس إلى وزارة الحرب البريطانية اقتراحًا في (٤ تشرين الثاني ١٩١٨م/ ٢٩ محرم ١٣٣٧هـ) يتضمن أن تنشأ في العراق دولتان مستقلتان منفصلتان تخصص إحداهما للشريف زيد بن الحسين، والأخرى للشريف عبد الله، نجلي الشريف حسين، مضيفًا على المقترح السابق تحديد عاصمتيهما، وكما يلي:

أ. «دولة شمال العراق تكون عاصمتها الموصل وتحت إمارة زيد.

ب. دولة جنوب العراق. تكون عاصمتها بغداد وتحت إمارة عبد الله على أن يمنح الشريف حسين لقب أمير المؤمنين، ويذكر اسمه في الصلاة في المساجد»[٢].

المطلب الخامس :إعادة رسم خارطة جديدة للعراق مع دول المنطقة الساحلية

إعادة هيكلة العراق ومعه بعض دول المنطقة الساحلية من خلال تقسيمها إلى أقسام تشبه نظام (الراجويات) في الهند، وسأقتبس من القرار ما يخص ربط دول المنطقة بالعراق بهيكلية جديدة وردت في البند التاسع منه وفق ما وردت في برقية وزير الهند في لندن إلى سكرتير الشؤون في (سملا) مقر نائب الملك في الهند،

١. ينظر: الجبوري، كامل سلمان، الثورة العراقية الكبرى. ٤٦٤.

٢. حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٣-١٩٢١. سابق: ٤٧. وقد أشار المقترح إلى دولة ثالثة في سوريا أعرضت عن ذكرها لأنها خارج نطاق البحث.

وإلى الدوائر العسكرية والملكية البريطانية في العراق بتاريخ (٢٩ آذار ١٩١٧م/ ٥ جمادى الثانية ١٣٣٥هـ) بعد احتلال الإنكليز لبغداد، وقد تقدم ذكر ما يخص هيكلة العراق وحده منها سابقًا.

البند التاسع: «تُدار الكويت والبلاد العربية الساحلية، بما فيها عمان، من قبل البصرة»[١].

وربما هناك خطط أخرى غير ما تقدم لا مجال لذكرها هنا خشية الإطالة.

هذه بعض خطط البريطانيين -قبل الثورة وأثناءها- التي أفشلتها الثورة وأحبطتها بل وأقبرتها.

غير أني يحسن بي وأنا في ختام هذا البحث أن أشير إلى اقتراح بريطاني غريب طُرح بعد انتهاء الثورة من قبل الدائرة السياسية في وزارة الهند للتداول في (٦ جمادى الثانية ١٣٣٩هـ/ ١٥ شباط ١٩٢١م) يكشف عن مدى التخبط الذي اعترى المسؤولين البريطانيين ربما نتيجة للكلف السياسية والمادية الباهظة التي تحملتها خزينة الدولة البريطانية بسبب اشتعال نار الثورة؛ ما جعلها في وضع لا يسمح للمحتل باستمرار تحمّلها من جهة، وللخسائر الجسيمة البشرية والسياسية التي كابدتها جراء إنهاء الثورة.

أما الاقتراح الغريب الذي أشرت إليه، فهو «السماح لتركيا أن تحكم العراق تحت إشراف بريطاني... وإذا ما أمنوا -أي العراقيون الثائرون ضد تركيا سابقًا من- الانتقام، فلعلهم يفضّلون عودة الأتراك على الخضوع إلى حاكم من الأشراف، أو حتى إدارة عربية تحت حكم أمير تركي»[٢].

---

١. الحسني، السيد عبد الرزاق، تاريخ العراق السياسي الحديث. سابق: ١/ ١٨٣.

٢. ألف دي ل. رش، العراق في سجلات الوثائق البريطانية. سابق. المجلد الثاني ١٩١٨-١٩٢١: ٤٤٤.

المصادر والمراجع

١. ابو طبيخ، جميل محسن، مذكرات السيد محسن أبو طبيخ (١٩١٠ - ١٩٦٠) خمسون عامًا من تاريخ العراق السياسي الحديث، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان. ٢٠٠١م.

٢. الأسدي، حسن، ثورة النجف على الإنكليز أو الشرارة الأولى لثورة العشرين، منشورات وزارة الإعلام العراقية، بغداد، العراق، ١٩٧٥.

٣. آل طعمة، سلمان هادي، كربلاء في ثورة العشرين.. ط١. بيسان للنشر والتوزيع والإعلام. بيروت. لبنان. ٢٠٠٠م.

٤. آل فرعون، فريق المزهر، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها، ط١، مطبعة النجاح، بغداد. العراق، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٥. آل كاشف الغطاء، الإمام الشيخ محمد الحسين، عقود حياتي تحقيق: أمير الشيخ شريف الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء. منشورات مدرسة ومكتبة الإمام كاشف الغطاء العامة في النجف الأشرف. العراق. ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

٦. ألف دي ل. رش، العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤-١٩٦٦ المجلد الثاني ١٩١٨-١٩٢١. المحرر الاستشاري:. محرر البحوث: جين بريشود. ترجمة: كاظم سعد الدين. ط ١. بيت الحكمة. بغداد. العراق. ٢٠١٢م.

٧. أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى. تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن.. مكتبة مدبولي. القاهرة. مصر. ١٣٥٣ هـ/ ١٩٣٤م.

٨. أي. أج. بيرن، حرب العراق الصفحة الأخيرة، ترجمة: عزيز داخل. مطبعة الجيش. بغداد. العراق. دون ذكر سنة الطبع.

٩. بحر العلوم. السيد محمد صادق، السلاسل الذهبية. مخطوط.

١٠. البصير، محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية، ط١، ج ١. مطبعة الفلاح، بغداد، العراق، ١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م.

١١. الجبوري، د. كامل سلمان، السيد أبو الحسن الأصفهاني سيرته وأضواء على مرجعيته ووثائقه العلمية والسياسية، ط١، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف الأشرف، العراق، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥.

١٢. ـــــــــــــــ، وثائق الثورة العراقية الكبرى ط١. دار المؤرخ العربي بيروت. لبنان. ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

١٣. ـــــــــــــــ، مذكرات السيد محمد علي كمال الدين من رجال الثورة العراقية ١٩٢٠. ط١، مطبعة العاني. بغداد. العراق. ١٩٨٦.

١٤. جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة: د. ناصر الدين الأسد، و د. إحسان عباس. ط ٨. دار العلم للملايين. بيروت. لبنان. ١٩٨٧م.

١٥. الحائري، عبد الهادي وآخرين، محمد حسين النائيني وتأسيس الفقه السياسي. فارسي. تعريب محمد حسين حكمت. مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي. ط١. بيروت. لبنان. ٢٠١٢م.

١٦. الحائري، عبد الهادي، التشيع والدستورية في إيران. دور علماء العراق الشيعة في السياسة الإيرانية، ترجمة: عبد الإله النعيمي. ط١. معهد الدراسات الشيعية. واشنطن. الولايات المتحدة الامريكية. ٢٠١٥م.

١٧. حرز الدين، الشيخ محمد حسين بن علي بن محمد، تاريخ النجف الأشرف، ط١. منشورات دليل ما. قم. إيران. ١٤٢٧ هـ.

١٨. ـــــــــــــــ، معارف الرجال، تعليق حفيده الشيخ محمد حسين حرز الدين. نشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي. مطبعة الولاية. قم. إيران. ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٩. الحسني، عبد الرزاق، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠: ترجمة وتحرير فؤاد قزانجي، ط، ١دار المأمون للترجمة والنشر. بغداد. العراق. ١٩٨٩م.

٢٠. حسين جميل، العراق شهادة سياسية ١٩٠٨- ١٩٣٠، دار اللام. لندن.

٢١. الخالصي، محمد بن محمد مهدي، بطل الإسلام الشهيد الإمام الشيخ محمد مهدي الخالصي، ط١. مركز وثائق الإمام الخالصي. طهران. إيران.

٢٢. الخليلي، جعفر، هكذا عرفتهم، انتشارات المكتبة الحيدرية. ط١. قم. جمهورية إيران الإسلامية. ١٤٢٦ هـ.
٢٣. الخياط، احمد زكي، فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله، مدير الدعاية العام. ط١. الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع. بغداد. العراق. ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
٢٤. الشرقي، الشيخ علي، الأحلام، ط١. شركة الطبع والنشر الأهلية. بغداد. العراق. ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٣م.
٢٥. ــــــــــــــــ، على هامش الثورة العراقية الكبرى، جريدة الهاتف. النجف الأشرف. العراق. دون ذكر سنة الطبع.
٢٦. عقراوي، د. متي، العراق الحديث. تحليل لأحوال العراق ومشاكله السياسية والاقتصادية والصحية والاجتماعية والتربوية. رسالة دكتوراه في كلية المعلمين. جامعة كولومبيا. نيويورك، تعريب: د. متي عقراوي. ومجيد خدوري. مطبعة العهد. بغداد. العراق: ١٩٣٦م.
٢٧. العمر، فاروق صالح، حول سياسة بريطانيا في العراق ١٩١٣- ١٩٢١، مطبعة الإرشاد. بغداد. العراق. ١٩٧٧م.
٢٨. فاضل حسين، مشكلة الموصل. دراسة في الدبلوماسية العراقية-الإنكليزية-التركية وفي الرأي العام، رسالة الدكتوراه التي قدمها المؤلف إلى جامعة انديانا في الولايات المتحدة الأميركية سنة ١٩٥٢م. مطبعة الرابطة. بغداد. ١٩٥٥م. ساعدت وزارة المعارف العراقية على نشره.
٢٩. الفياض، عبد الله، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، ط١، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق. ١٩٦٣.
٣٠. كارل إي. ماير و شارين بلير بريزاك، اختراع الشرق الأوسط الحديث، صناع الملوك، ترجمة: د. فاطمة نصر. ط١. إصدارات سطور الجديدة. القاهرة. جمهورية مصر العربية. ٢٠١٠م.
٣١. كمال الدين، محمد علي، المذكرات (من رجال الثورة العراقية ١٩٢٠). ط١. تقديم وتعليق كامل سلمان الجبوري. مطبعة العاني. بغداد. العراق. ١٩٨٦.
٣٢. ــــــــــــــــ، النجف في ربع قرن منذ سنة ١٩٠٨م، تحقيق وتعليق كامل سلمان الجبوري. ط١. دار القارئ. للطباعة. والنشر. والتوزيع. ودار المواهب للطباعة والنشر. بيروت. لبنان. ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٣٣. ـــــــــــــــ، ثورة العشرين في ذكراها الخمسين معلومات ومشاهدات في الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠، منشورات دار البيان ٥٢. مطبعة التضامن. بغداد. العراق. ١٣٩١هـ/ ١٩٧١م.

٣٤. لورنس، أعمدة الحكمة السبعة، ط ١. المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان.١٩٦٣.

٣٥. محبوبة، الشيخ جعفر، ماضي النجف وحاضرها، ط ٢. دار الأضواء. بيروت. لبنان. ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٣٦. محمد جواد مالك، شيعة العراق وبناء الوطن، ط١. قسم الشؤن الفكرية والثقافية في العتبة الحسينية المقدسة. كربلاء. العراق.١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م.

٣٧. مذكرات العلامة الشيخ موسى العصامي. مجلة آفاق نجفية. العدد ٢٣. النجف الأشرف. العراق. ١٤٢٢هـ/ ٢٠١١م.

٣٨. المس بيل، العراق في رسائل المس بيل ١٩١٧- ١٩٢٦. ط١. ترجمة وتعليق جعفر الخياط. الدار العربية للموسوعات. بيروت. لبنان. ١٤٢٤ هـ. ٢٠٠٣م.

٣٩. المظفر، كاظم، ثورة العراق التحررية عام ١٩٢٠م، ط٢. ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م. من دون ذكر اسم المطبعة ولا مكان الطبع.

٤٠. الموصلي، محمد طاهر العمري، تاريخ مقدرات العراق السياسية، ط١. المطبعة العصرية. بغداد. العراق. ١٣٤٣هـ/ ١٩٢٥م.

٤١. نظمي، د. وميض جمال عمر، ثورة ١٩٢٠ الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق. ط٢. المكتبة العالمية. ١٩٨٤.

٤٢. النفيسي، د. عبد الله، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، مكتبة آفاق للنشر والتوزيع ٢٠١٢م. ط ١. الكويت. ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢.

٤٣. الوردي، د. علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، طبعة مصورة، انتشارات الشريف الرضي، إيران، ١٤١٣ هـ.